

الانتصار

للإمام النووي ومنهجه العقدي

تأليف

د. عبد الإله بن حسين العرفج

الانتصار
للإمام النووي ومنهجه العقدي

تأليف

د. عبدالإله بن حسين العرفج

عبدالإله بن حسين العرفج, ١٤٤٥ هـ
الانتصار للإمام النووي ومنهجه العقدي - ط ١
١١٦ ص - قياس القطع: ١٧ X ٢٤ سم
رقم التسجيل في وزارة الإعلام: ٢٠٢٤٠٢١٥٥٤٦٧٣٧٩
تاريخ التسجيل في وزارة الإعلام: ١٥ / ٢ / ٢٠٢٤ م
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ١٧٢٦٠ / ١٤٤٥
الرقم الدولي المعياري (ردمك): ٣-١٤-٩٦١٤-٠٤-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي رفع درجة العلماء الربانيين, وأقام بهم دعائم الملة والدين, وجعلهم نجوما هادية للمهتدين, وشهبا راصدة للمعتدين, والصلاة والسلام على الصادق الأمين, الشافع المشفع يوم الدين, سيدنا وقدوتنا محمد خاتم النبيين, وعلى آله وصحبه أجمعين, والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين, واجعلنا اللهم منهم وفيهم ومعهم يا رب العالمين, أما بعد,

فإن من عناية الله, بأمة نبيه ومصطفاه, أن بعث لهم على مر الأيام, وتجدد الأعوام, أئمة يهتدي بهم السالكون, ويقتدي بهم الناسكون, يجددون للأمة أمر دينها, ويبعثون فيها حياة من مواتها, يقول رسول الله ﷺ: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها", رواه أبو داود والطبراني - في الأوسط - والحاكم.

ومن أئمة الإسلام, والعلماء الأعلام, الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي رحمه الله (٦٣١-٦٧٦هـ), المتفق على جلالته وإمامته, وزهده وورعه وعبادته, صاحب السيرة الحميدة, والمؤلفات المفيدة, الآمر بالمعروف, والناهي عن المنكر[١], وهو جدي في سلسلة التفقه[٢].

ومنذ عصره إلى سنوات قريبة كان الإمام النووي محل التقدير والاحترام, من كافة علماء الإسلام, وإذا خالفه بعضهم فإنهم يقرون له بوفور

---

١. للاستزادة من ترجمته انظر "تحفة الطالبين في ترجمة شيخنا النووي محيي الدين" للعلاء ابن العطار تلميذ الإمام النووي, و "المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي" للإمام السخاوي, و "المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي" للإمام السيوطي.

٢. اقتبست هذا الوصف من الإمام النووي نفسه, فقد وصف بهذا الوصف في كتابه "المجموع" أبا إسحاق المروزي (١٤٢/١), وأبا القاسم الأنماطي (١٥٦/١), وأبا العباس ابن سريج (١٥٩/١), والتابعي عطاء بن أبي رباح (٣٧٩/٢), وسفيان بن عيينة (٣٨/٣).

علمه, ودقة فهمه, ولم يحدث في يوم من الأيام أن كان الإمام النووي محلا للشتم والسب, وموضعا للذم والثلْب.

إلا أنه في هذه الأعوام, تجاسر بعض المنسوبين للعلم على هذا الإمام, وكثرت اعتراضاتهم على طريقته في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه, وزعم بعضهم أنه ضل طريقه في مَهامِه التيه, وقال أمثلهم: إن النووي تأثر بالأشاعرة في تفويضهم وتأويلهم, وراجت عليه شبههم وأقاويلهم[1].

ثم تجرأ من لم يكن في العلم شيئا مذكورا, فانهال على الإمام النووي تبديعا وتكفيرا, فصدق فيهم شعر أبي العلاء المعري (٣٦٣-٤٤٩هـ):

إذا وصف الطائيَّ بالبخل مادرٌ	وعيَّر قسًّا بالفهاهة باقلُ
وقال السها للشمس أنت خفية	وقال الدجى للصبح لونكَ حائل
وطاولت الأرضُ السماءَ سفاهة	وفاخرت الشهبَ الحصى والجنادلُ
فيا موت زرْ إن الحياة ذميمة	ويا نفس جُدي إن دهرك هازل

وكان من آخر ما وصل إلى علمي تلك المحاورة التي دارت بين اثنين عن الإمام النووي: أولهما محب له, والثاني مبغض له, وكان الأول المحب يعتقد أن الإمام النووي إمام من أئمة أهل السنة والجماعة, ولكنه تأثر بالأشاعرة في تعاملهم مع الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه, فقال بقولهم بالتفويض والتأويل, وأما الثاني المبغض فقد كان جريئا بوصف الإمام النووي والأشاعرة بأوصاف التكفير والتضليل.

وقد شاهدت المحاورة بكاملها, ووجدت أن موضوع الصفات الإلهية يشكل المحور الأهم فيها, فعقدت العزم على التعليق عليها بتسجيل سلسلة من مقاطع الفيديو على قناتي في اليوتيوب, واسترسلت في هذه السلسلة حتى بلغت

---

١. انظر - مثلا - المجموعة الأولى من فتاوى اللجنة الدائمة (٢٢١/٣) و (٢٤٠/٣).

ستة عشر مقطعا, ثم طرأ ما حال بيني وبين إكمالها, فرأيت جمع مادتها في هذا الكتاب, وزدت عليها حلقة واحدة, فبلغت السلسلة سبع عشرة حلقة, إضافة إلى هذه المقدمة وخاتمة.

وقد كنت أنوي الاسترسال في هذه السلسلة بتسجيل مقاطع عن عدة مواضيع أخرى, كدعوى اتصاف المشركين بتوحيد الربوبية, ودخول الأعمال في مسمى الإيمان, وحكم النطق بالشهادتين من الكافر الأصلي, ولكني رأيت الاقتصار على موضوع الصفات الإلهية, وسوف أناقش المواضيع الأخرى في كتب قادمة إن شاء الله.

وقد أسميت هذا الكتاب: "الانتصار للإمام النووي ومنهجه العقدي"

وأسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب, وأن يجزل لمؤلفه وقارئه وناشره الأجر والثواب, وأن يجمع المسلمين على الحق والصواب, والحمد لله رب الأرباب، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد التواب الأواب، وعلى الآل والأصحاب، وتابعيه بإحسان إلى يوم الحساب، واجعلنا اللهم منهم وفيهم ومعهم يا أكرم من دُعي وأجاب.

د. عبدالإله بن حسين العرفج

غرة شعبان ١٤٤٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

١. عقيدة الإمام النووي والأشاعرة في الصفات الإلهية

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد استمعت للمحاورة التي دارت بين اثنين عن عقيدة الإمام النووي رحمه الله, وبالتحديد عن انتسابه للعقيدة الأشعرية, نسبة للإمام أبي الحسن الأشعري (٢٦٠-٣٢٤هـ).

وكلا المتحاورين - كما أعلم سابقا وكما بدا لي في المحاورة - متفقان على أن الأشعرية عقيدة بدعية, إلا أن أحدهما محب للإمام النووي, ويعتقد أنه ليس أشعريا, أو أنه كان أشعريا ثم تاب عنها, أما المحاور الآخر فيرى أن الإمام النووي أشعري, وبالتالي فإنه من أئمة البدع والضلال, وهذه الجرأة على العلماء أمر معروف عنه, فإنه لمز عددا من العلماء في محاورته, كالإمام الغزالي (٤٥٠-٥٠٥هـ) والعز بن عبدالسلام (٥٧٧-٦٦٠هـ) وغيرهما.

وقد بدا واضحا أن المحاور المحب أراد مواجهة المحاور الآخر بالكلام الخاص لمشايخ السلفية المعاصرين في الثناء على الإمام النووي, وبدا واضحا أن المحاور الآخر أراد مواجهة الأخ المحب بالكلام العام لمشايخ السلفية المعاصرين في ذم الأشاعرة.

وعلى كل حال فإنني أشكر المحاور المحب على حبه للإمام النووي, فإنه جدير بذلك, وقد وضع الله له القبول في الأرض, حتى انعقدت قلوب المسلمين على حبه, والانتفاع بعلمه, والاستفادة من كتبه, ولا يستثنى إلا أمثال المحاور الآخر وفرقته, وليس لي معه كلام في هذا المقطع, فإن من إهانة العلم محاورة أهل الجهل المركب.

إنما أوجه حديثي للإخوة الذين استمعوا للمحاورة, مركزا على مسألة تم التركيز عليها في المحاورة بوضوح, وهي مسألة الصفات الإلهية, وهي من المسائل

الفارقة التي تميز عقيدة الأشاعرة عن غيرهم, فأقول لهم: إن الإمام النووي رحمه الله أشعري العقيدة حتما, وهو واحد من آلاف العلماء الذين اعتقدوا العقيدة الأشعرية, فقد كانت سائدة في علماء المسلمين في قرون متعاقبة, وكل من ترجم له أكد هذه الحقيقة[١].

وخلاصة عقيدة الإمام النووي والأشاعرة فيها هي ما ذكره في شرحه لصحيح مسلم, في كتاب الإيمان, في باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم سبحانه وتعالى (١٩/٣), - لاحظوا, الإمام النووي يبوب بابا بإثبات رؤية المؤمنين لربهم, والمحاور الآخر يقرر في محاورته أن الإمام النووي ينفي رؤية الله -, المهم أن الإمام النووي قال: "اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين: أحدهما, وهو مذهب معظم السلف أو كلهم, أنه لا يتكلم في معناها, بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها, ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته, مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء, وأنه منزه عن التجسم والانتقال والتحيز في جهة, وعن سائر صفات المخلوق, وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين, واختاره جماعة من محققيهم, وهو أسلم, والقول

١. قال الإمام السخاوي في "المنهل العذب الروي" (٢٨): "وصرح اليافعي والتاج السبكي رحمهما الله أنه أشعري, وقال الذهبي في (تاريخه): إن مذهبه في الصفات السمعية السكوت وإمرارها كما جاءت، وربما تأويل قليلا في (شرح مسلم), كذا قال, والتأويل كثير في كلامه" انتهى, ويمكن الرجوع لهذا النص الذي أشار إليه الإمام السخاوي في "تاريخ الإسلام" للإمام الذهبي (٣٢٤/١٥), بتحقيق د. بشار عواد معروف, وبعده يقول الذهبي: "والنووي رجل أشعري العقيدة, معروف بذلك، يبدع من خالفه, ويبالغ في التغليظ عليه" انتهى, وقد أحدثت هذه الزيادة لغطا كبيرا, وأنكر بعضهم أن تكون هذه الزيادة للإمام الذهبي, نافيا أشعرية الإمام النووي, وفي المقابل أثبت بعضهم هذه الزيادة, مثبتا أشعرية الإمام النووي, ويمكن الرجوع إلى ما قرره الشريف د. حاتم العوني في عدة مقاطع في قناته على اليوتيوب, منها مقطع بعنوان: "بيان التلبيس في نفي نسبة الإمام النووي إلى الأشعرية".

الثاني, وهو مذهب معظم المتكلمين, أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها, وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله, بأن يكون عارفا بلسان العرب, وقواعد الأصول والفروع, ذا رياضة في العلم", وقد أحال الإمام النووي في مواضع متعددة من شرحه لصحيح مسلم على ما ذكره هنا في كتاب الإيمان.

وهذه العقيدة تأكيد لما سبق أن ذكره الإمام النووي في المجموع شرح المهذب (٢٥/١) بقوله: "اختلفوا في آيات الصفات وأخبارها, هل يخاض فيها بالتأويل أم لا؟ فقال قائلون: تتأول على ما يليق بها, وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين, وقال آخرون: لا تتأول, بل يمسك عن الكلام في معناها, ويوكل علمها إلى الله تعالى, ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى وانتفاء صفات الحادث عنه, فيقال مثلا: نؤمن بأن الرحمن على العرش استوى, ولا نعلم حقيقة معنى ذلك والمراد به, مع أنا نعتقد أن الله تعالى (ليس كمثله شيء), وأنه منزه عن الحلول وسمات الحدوث, وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم, وهي أسلم؛ إذ لا يطالب الإنسان بالخوض في ذلك, فإذا اعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخوض في ذلك, والمخاطرة فيما لا ضرورة بل لا حاجة إليه, فإن دعت الحاجة إلى التأويل لرد مبتدع ونحوه تأولوا حينئذ, وعلى هذا يحمل ما جاء عن العلماء في هذا".

ولمزيد من التوضيح فقد ورد في الكتاب والسنة صفات أو إضافات لله ﷻ, يوهم ظاهرها التشبيه بين الله تبارك وتعالى ومخلوقاته, فمنها: ما يوهم الأعضاء, كالوجه والعين واليد والأصابع والساق, ومنها ما يوهم الحركة, كالاستواء والنزول والهرولة والمجيء, ومنها ما يوهم الانفعال, كالضحك والغضب والعجب والملل.

وقد تعامل الأشاعرة مع نصوص الصفات بطريقتين: التفويض أو التأويل, ومعنى التفويض هو إثباتها كصفات أو إضافات لله ﷻ, واعتقاد أن لها معاني لائقة به سبحانه, وتفويض تلك المعاني إليه, واجتناب الخوض في

تفسيرها, ونفي المعنى الظاهر الذي يلزم منه التجسيم والأعضاء والمكان والحركة وغيرها.

أما التأويل فمعناه هو صرف المعاني الظاهرة لنصوص الصفات إلى معان أخرى حسب ما تقتضيه معاني اللغة العربية, وقد أجازه الأشاعرة؛ للرد على المبتدعة - كما ذكره الإمام النووي -, أو كعلاج لداء التشبيه, أو عندما تكون قرينة التأويل ظاهرة, وهذا يعني أن التأويل ليس لازما عند الأشاعرة, وبالتالي يمكن العدول عنه إلا في الحالات الثلاث المتقدمة.

ويمكن توضيح الفرق بين التفويض والتأويل بمناقشة قول الله ﷻ: "وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء", فقد اشترك أهل التفويض والتأويل في المعنى العام للآية, وهو إثبات سعة فضل الله وجزيل عطائه وكثرة إنعامه, ونفي البخل عنه.

وهنا توقف أهل التأويل, ولم يثبتوا معنى زائدا عليها, بل صرفوا المعنى الظاهر إلى سعة فضل الله ﷻ, وجعلوا بسط اليدين استعارة عن الكرم والعطاء, وذلك أن الكريم الجواد يعطي بكلتا يديه.

وسأستشهد بمفسر معاصر وهو الطاهر بن عاشور (١٢٩٦-١٣٩٣هـ), فإنه قال في التحرير والتنوير (٢٥٠/٦): "وقوله: (بل يداه مبسوطتان) نقض لكلامهم, وإثبات سعة فضله تعالى, وبسط اليدين تمثيل للعطاء, وهو يتضمن تشبيه الإنعام بأشياء تعطى باليدين, وذكر اليد هنا بطريقة التثنية لزيادة المبالغة في الجود, وإلا فاليد في حال الاستعارة للجود أو للبخل لا يقصد منها مفرد ولا عدد, ..., وجملة (ينفق كيف يشاء) بيان لاستعارة (يداه مبسوطتان)".

وأما أهل التفويض فقد أثبتوا اليد أو اليدين كصفة أو إضافة لله ﷻ, واعتقدوا أن لها معنى لائقا بالله سبحانه, وفوضوا علم معناه إليه, واجتنبوا الخوض في تفسيره, ونفوا المعنى الظاهر الذي يلزم منه العضو والجارحة.

وسأستشهد بمفسر معاصر وهو الدكتور وهبة الزحيلي (١٣٥٢-١٤٢١هـ), فإنه قال في التفسير المنير (٢٤٩/٦): "اليد: هي في الحقيقة العضو المعروف من الأصابع حتى الكتف أو إلى الرسغ, وتطلق مجازا على النعمة، ...., وعلى العطاء والنفقة، ...., وعلى القدرة, ..., والمقصود بقولهم: (يد الله مغلولة), أي ممسكة عن العطاء والإنفاق وإدرار الرزق علينا، كنَّوا به عن البخل، ...., (يداه مبسوطتان), أي كثير العطاء, مبالغة بالوصف بالجود، وثنى اليد لإفادة الكثرة, إذ غاية ما يبذله السخي من ماله أن يعطي بيديه, ونحن نؤمن باليد من غير تشبيه ولا تجسيم, ..., والعقيدة في هذا المعنى نفي التشبيه عن الله تعالى، وأنه ليس بجسم ولا جارحة".

فلعلكم لاحظتم أيها الإخوة أن أهل التفويض والتأويل يتفقون على إثبات سعة فضل الله وجزيل عطائه وكثرة إنعامه, ونفي البخل عنه, وهنا توقف أهل التأويل, وصرفوا معنى اليدين إلى سعة فضل الله ﷻ, وجعلوا بسطهما استعارة عن الكرم والعطاء, وأما أهل التفويض فقد أثبتوا اليد أو اليدين كصفة أو إضافة لله ﷻ, واعتقدوا أن لها معنى لائقا به سبحانه وتعالى, وفوضوا علم معناه إليه, واجتنبوا الخوض في تفسيره, ونفوا المعنى الظاهر الذي يلزم منه العضو والجارحة, ولم يترتب على تفويضهم الجهل بمعنى الآية.

وهذا بالضبط هو ما قرره الإمام النووي عندما ذكر مذاهب العلماء في التعامل مع نصوص الصفات, إما تفويض أو تأويل, ونسب التفويض إلى معظم السلف أو كلهم وإلى جماعة من محققي المتكلمين, ونسب التأويل إلى معظم المتكلمين.

وعودة إلى ما قررناه من لجوء الأشاعرة للتأويل؛ للرد على المبتدعة - كما ذكره الإمام النووي -, أو كعلاج لداء التشبيه, أو عندما تكون قرينة التأويل ظاهرة, فقد قرر هذا الأمر الإمام ابن عساكر (٤٩٩-٥٧١هـ) في رده على الأهوازي (٣٦٢-٤٤٦هـ) الذي افترى على الإمام أبي الحسن الأشعري, فقال ابن عساكر في

تبيين كذب المفتري (٣٨٨): "وقوله - يعني الأهوازي -, لا أحسن الله له رعاية: (إن أصحاب الأشعري جعلوا (الإبانة) من الحنابلة وقاية)", - يقصد أن الأهوازي ادعى أن الإمام أبا الحسن الأشعري ألف كتاب (الإبانة)؛ للتقرب به إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل, وأن أصحاب الإمام الأشعري جعلوا هذا الكتاب وقاية لهم من الحنابلة -, قال ابن عساكر: "فمن جملة أقواله الفاسدة, وتقولاته المستبعدة الباردة, بل هم يعتقدون ما فيها أشد اعتقاد, ويعتمدون عليها أشد اعتماد, فإنهم بحمد الله ليسوا معتزلة, ولا نفاة لصفات الله معطلة, لكنهم يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات, ويصفونه بما اتصف به في محكم الآيات, وبما وصفه به نبيه ﷺ في صحيح الروايات, وينزهونه عن سمات النقص والآفات, فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة, ولقَوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة, فحينئذ يسلكون طريق التأويل, ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل, ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه؛ خوفا من وقوع من لا يعلم في ظلم التشبيه, فإذا أمنوا من ذلك رأوا أن السكوت أسلم, وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم, وما مثالهم في ذلك إلا مثل الطبيب الحاذق الذي يداوي كل داء من الأدواء بالدواء الموافق, ..., فكذلك الموحد ما دام سالكا محجة التنزيه, آمِنًا في عَقده من ركوب لجة التشبيه, فهو غير محتاج إلى الخوض في التأويل؛ لسلامة عقيدته من الشبه والأباطيل, فأما إذا تكدر صفاء عقده بكدورة التكييف والتمثيل, فلا بد من تصفية قلبه من الكدر بمصفاة التأويل, وترويق ذهنه برواق الدليل؛ لتسليم عقيدته من التشبيه والتعطيل, ولم يزل كتاب (الإبانة), مستصوبا عند أهل الديانة".

فتبين لنا مما سبق أن التفويض هو الأصل في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية, وأن التأويل يلجأ إليه الأشاعرة؛ للرد على المبتدعة - كما ذكره الإمام النووي -, أو كعلاج لداء التشبيه, أو عندما تكون قرينة التأويل ظاهرة.

والآن سأطرح سؤالا, لم يتطرق له الأخوان المتحاوران, وهو: ما هي طريقة الحنابلة في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية, هل هي التفويض أو التأويل أو لهم طريقة ثالثة مختلفة؟ هذا ما سنكشفه في اللقاء التالي إن شاء الله, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢. عقيدة الحنابلة في الصفات الإلهية قبل الإمام ابن تيمية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد،

فقد ختمنا اللقاء السابق بتقرير أن الأشاعرة يتعاملون مع نصوص الصفات الإلهية بطريقتين:

١. الأولى هي التفويض وهو الأصل، وهو إثباتها كصفات أو إضافات لله ﷻ، واعتقاد أن لها معاني لائقة به سبحانه، وتفويض تلك المعاني إليه، واجتناب الخوض في تفسيرها، ونفي المعنى الظاهر الذي يلزم منه التجسيم والأعضاء والمكان والحركة وغيرها.

٢. والثانية هي التأويل، وهو صرف المعاني الظاهرة لنصوص الصفات إلى معان أخرى حسب ما تقتضيه معاني اللغة العربية، ويلجأ إليه الأشاعرة؛ للرد على المبتدعة - كما ذكره الإمام النووي -، أو كعلاج لداء التشبيه، أو عندما تكون قرينة التأويل ظاهرة.

ثم طرحنا سؤالا عن طريقة الحنابلة، هل هي التفويض أو التأويل أو لهم طريقة ثالثة مختلفة؟ وللجواب على ذلك أقول: إن جمهور الحنابلة يتعاملون مع نصوص الصفات الإلهية بطريقة التفويض؛ لأنهم يرون أن نصوصها من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، وبالتالي فإنهم يمنعون تأويلها، وهذا هو الفرق بين الحنابلة والأشاعرة، فهم متفقون في وجوب التفويض، مختلفون في جواز التأويل، وإليكم بعض نصوصهم:

قال الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) - كما نقله الإمام ابن بطة العكبري (٣٠٤-٣٨٧هـ) في الإبانة الكبرى (٧/٥٨) -: "ونحن نؤمن بالأحاديث في هذا، ونقرها، ونُمِرها كما جاءت، بلا كيف ولا معنى"، فلاحظوا أن الإمام أحمد ينص على تنزيه صفات الله عن المعنى والكيف، إلا أن بعض السلفيين تكلفوا في

تفسير ما نقل عنه بأنه يقصد أنه لا يثبت لها معنى يخالف ظاهرها, وأنه لا يعلم كيفيتها.

وذكر الإمام أبو الفضل التميمي (...-٤١٠هـ) في العقيدة برواية الإمام الخلال (١٠٤) جملة اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل, وذكر منها: "وكان يقول: إن لله تعالى يدين, وهما صفة له في ذاته, ليستا بجارحتين, وليستا بمركبتين, ولا جسم ولا جنس من الأجسام, ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاض والجوارح, ولا يقاس على ذلك لا مرفق ولا عضد, ..., وأنكر على من يقول بالجسم, وقال: إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة, وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف, والله تعالى خارج عن ذلك كله, فلم يجز أن يسمى جسما؛ لخروجه عن معنى الجسمية, ولم يجئ في الشريعة ذلك, فبطل, ..., وسئل قبل موته بيوم عن أحاديث الصفات, فقال: تُمَر كما جاءت, ويؤمن بها, ولا يرد منها شيء إذا كانت بأسانيد صحاح, ولا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه, بلا حد ولا غاية, (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير), ومن تكلم في معناها ابتدع".

ونقل الإمام ابن قدامة (٥٤١-٦٢٠هـ) في ذم التأويل (٢٢) أن الإمام أحمد بن حنبل سئل عن الأحاديث التي تروى: (أن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا), و (أن الله يرى), و (أن الله يضع قدمه), وما أشبهه, فقال: "نؤمن بها, ونصدق بها, ولا كيف ولا معنى".

وقال الإمام البربهاري (٢٣٣-٣٢٩هـ) في شرح السنة (٦٥): "وكل ما سمعت من الآثار شيئا, مما لم يبلغه عقلك، نحو قول رسول الله ﷺ: (قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن), وقوله: (إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا), ..., وأشباه هذه الأحاديث، فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا، ولا تفسر شيئا من هذه بهواك".

وقال الإمام ابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى (٢٤٤/٧): "وكل ما جاء من هذه الأحاديث، وصحت عن رسول الله ﷺ, ففرضٌ على المسلمين قبولها، والتصديق بها، والتسليم لها، وترك الاعتراض عليها، وواجب على من قبلها، وصدق بها, ألا يضرب لها المقاييس، ولا يتحمل لها المعاني والتفاسير", - تذكروا كلمة الإمام أحمد: (بلا كيف ولا معنى) -, قال: "لكن تمر على ما جاءت, ولا يقال فيها: لم؟ ولا كيف؟ إيمانا بها وتصديقا، ونقف من لفظها وروايتها حيث وقف أئمتنا وشيوخنا، وننتهي منها حيث انتهى بنا، كما قال المصطفى نبينا ﷺ, بلا معارضة، ولا تكذيب، ولا تنقير، ولا تفتيش", وللمعلومية فإن الإمام ابن بطة أول ظل الله بالثواب (١٩٣/٦), وأول الهرولة بالإجابة (٣٣٦/٧).

وقال أبو الحسين ابن القاضي أبي يعلى الفراء (٤٥١-٥٢٦هـ) في طبقات الحنابلة (٢٠٨/٢) عن معتقد والده القاضي أبي يعلى (٣٨٠-٤٥٨هـ): "اعتقد الوالد السعيد وسلفه, ..., في جميع ما وصف الله تعالى به نفسه, أو وصفه به رسوله ﷺ, أن جميع ذلك صفات الله ﷻ, تمر كما جاءت, من غير زيادة ولا نقصان, وأقروا بالعجز عن إدراك معرفة حقيقة هذا الشأن, واعتقد الوالد السعيد ومن قبله ممن سبقه من الأئمة أن إثبات صفات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود, لا إثبات تحديد, لها حقيقة في علمه, لم يطلع الباري سبحانه على كنه معرفتها أحدا من إنس ولا جان, ..., واعتقدوا أن الباري سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين", - تذكروا: (بلا كيف ولا معنى) -, إلى أن قال: "وما ذكرناه من الإيمان بأخبار الصفات من غير تعطيل ولا تشبيه, ولا تفسير ولا تأويل, هو قول السلف بدءا وعودا, ..., ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض".

وقد نص القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (٥٩) على أن أخبار الصفات من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله, فقال: "فصل في الدلالة على أنه لا يجوز الاشتغال بتأويلها وتفسيرها - أي أخبار الصفات - من وجوه: أحدها أن آي

الكتاب قسمان: أحدهما محكم، تأويله تنزيله، يفهم المراد منه بظاهره، وقسم هو متشابه، لا يعلم تأويله إلا الله، ولا يوقف على معناه بلغة العرب، بدليل قوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلا الله)، وقوله: (والراسخون في العلم يقولون آمنا به)، فالواو ههنا للاستئناف، وليست عاطفة، كذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل، منها البيّن المستقل في بيانه بنفسه، ومنها ما لا يوقف على معناه بلغة العرب".

ومن الجدير بالذكر أن كتاب إبطال التأويلات لأبي يعلى أثار استياء كبيرا في الساحة العلمية عندما ألفه؛ لأن الكتاب احتوى على عدد من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات، ونتج عنها إثبات صفات غير لائقة بالله ﷻ، كالذراع والصدر والحقو والفخذ والفم والأضراس واللهوات والاستلقاء والاتكاء وصورة الشاب الأمرد وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن أبا يعلى كان ينص على أنها صفات لا تعقل معانيها، أي أنه كان يفوض معانيها، ورغم ذلك فقد صرح محقق كتابه بخلاف ذلك، فقال: "بل الصواب أنه يعقل معناها، لكن لا يعلم كيفيتها، وهذا هو مذهب السلف، تفويض الكيفية لا تفويض المعنى"، وأقول: حاشا السلف أن يتفوهوا بهذا الخرف.

وقال الإمام ابن قدامة في روضة الناظر (٢١٣/١): "وفي كتاب الله سبحانه محكم ومتشابه، ....، والصحيح أن المتشابه ما ورد في صفات الله سبحانه مما يجب الإيمان به، ويحرم التعرض لتأويله، كقوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى)، (بل يداه مبسوطتان)، (لما خلقت بيدي)، (ويبقى وجه ربك)، (تجري بأعيننا)، ونحوه، فهذا اتفق السلف رحمهم الله على الإقرار به، وإمراره على وجهه، وترك تأويله، فإن الله سبحانه ذم المبتغين لتأويله، ....، ولأن في الآية قرائن تدل على أن الله سبحانه منفرد بعلم تأويل المتشابه".

وقال الإمام ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (٥): "وكل ما جاء في القرآن, أو صح عن المصطفى عليه السلام, من صفات الرحمن, وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل, والتشبيه والتمثيل, وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا، وترك التعرض لمعناه", - تذكروا: (بلا كيف ولا معنى) -, قال: "ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله".

وقال الإمام ابن قدامة في تحريم النظر في كتب الكلام (٥٣): "وإذا انسد باب التأويل من هذه الطرق كلها, مع أن في واحد منها كفاية, لم يبق إلا الطريق الواضح, والقول السديد, وسلوك سبيل الله تعالى, ..., وهي الإيمان بالألفاظ والآيات والأخبار, بالمعنى الذي أراده الله تعالى, والسكوت عما لا نعلمه من معناها, وترك البحث عما لم يكلفنا الله البحث عنه من تأويلها, ..., وعائب هذه المقالة لا يخلو, إما أن يعيب الإيمان بالألفاظ, أو السكوت عن التفسير, أو الأمرين معا, فإن عاب الإيمان بالألفاظ, فهي قول رب العالمين, ورسوله الصادق الأمين ﷺ, فعائبها كافر بالله العظيم, ..., وإن عاب السكوت عن التفسير أخطأ, فإننا لا نعلم لها تفسيرا, ومن لم يعلم شيئا وجب عليه السكوت عنه, وحرم عليه الكلام فيه, ..., وأيضا فإن عائب هذه المقالة عائب على رسول الله ﷺ, فإنه كان يؤمن بالله وكلماته, ولم يفسر شيئا من ذلك, ولا بيّن معناه, ..., وإن قالوا: قد اعتقدتم التشبيه منها, فقد كذبوا علينا, ..., وألسنتنا تصرح بنفي التشبيه والتمثيل والتجسيم, ..., وأما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات, فإنما هو إيمان بمجرد الألفاظ التي لا شك في صحتها, ولا ريب في صدقها, وقائلها أعلم بمعناها, ..., وإذا سألنا سائل عن معنى هذه الألفاظ قلنا: لا نزيدك على ألفاظها زيادة تفيد معنى, بل قراءتها تفسيرها من غير معنى بعينه, ولا تفسير بنفسه, ولكن قد علمنا أن لها معنى في الجملة, يعلمه المتكلم بها, فنحن نؤمن بها بذلك المعنى, ومن كان كذلك كيف يسأل عن معنى, وهو يقول: لا أعلمه, وكيف يسأل عن

كيفية ما يرى أن السؤال عنه بدعة, والكلام في تفسيره خطأ, والبحث عنه تكلف وتعمق".

وقال الإمام الطوفي (٦٥٧-٧١٦هـ) في شرح مختصر الروضة (٤٣/٢):

"وأما معناه - أي المحكم -, فأجود ما قيل فيه: إن المحكم المتضح المعنى، كالنصوص والظواهر; لأنه من البيان في غاية الإحكام والإتقان, والمتشابه مقابله, أي مقابل المحكم، وهو غير المتضح المعنى; فتشتبه بعض محتملاته ببعض للاشتراك، أي تشابهه, وعدم اتضاح معناه إما لاشتراك, كلفظ العين والقرء ونحوهما من المشتركات، أو لإجمال, وهو إطلاق اللفظ بدون بيان المراد منه، كقوله تعالى: (وآتوا حقه يوم حصاده), ولم يبين مقدار الحق، ونحو ذلك مما سيأتي في باب المجمل والمبين إن شاء الله تعالى, أو لظهور تشبيه في صفات الله تعالى، كآيات الصفات وأخبارها, نحو: (ويبقى وجه ربك), ..., ونحو ذلك مما هو كثير في الكتاب والسنة; لأن هذا اشتبه المراد منه على الناس, فلذلك قال قوم بظاهره, فجسموا وشبهوا، وفر قوم من التشبيه, فتأولوا وحرفوا, فعطلوا، وتوسط قوم, فسلموا, وأمروه كما جاء، مع اعتقاد التنزيه, فسلموا، وهم أهل السنة".

هذه نصوص لبعض أئمة الحنابلة قبل الإمام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ), وسنعرض في اللقاء التالي إن شاء الله نصوصا أخرى لبعض علماء الحنابلة بعد ابن تيمية, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

٣. عقيدة الحنابلة في الصفات الإلهية بعد الإمام ابن تيمية و إبطال نسبة (جزء الحرف والصوت) للإمام النووي

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد،

فقد عرضنا في اللقاء السابق نصوصا لبعض أئمة الحنابلة قبل الإمام ابن تيمية، تبين طريقتهم في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية، وقد بدا واضحا أنهم يتعاملون معها بطريقة التفويض؛ لأنهم يرون أن نصوصها من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، وبالتالي فإنهم يمنعون تأويلها ويحرمونه، وسنعرض في هذا اللقاء نصوصا أخرى لبعض علماء الحنابلة بعد ابن تيمية.

فنبدأ بالإمام ابن رجب (٧٣٦-٧٩٥هـ)، فإنه قال في فضل علم السلف على الخلف (٤): "والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت، من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يصح من أحد منهم خلاف ذلك البتة، خصوصا الإمام أحمد، ولا خوض في معانيها، ولا ضرب مثل من الأمثال لها، وإن كان بعض من كان قريبا من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئا من ذلك، اتباعا لطريقة مقاتل"، - يعني مقاتل بن سليمان، وهو من المشبهة -، قال ابن رجب: "فلا يقتدى به في ذلك، إنما الإقتداء بأئمة الإسلام، كابن المبارك ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد واسحق وأبي عبيد ونحوهم".

وقال الإمام المرداوي (٨١٧-٨٨٥هـ) في التحبير (١٣٩٥/٣): "الأصح أن المحكم ما اتضح معناه، والمتشابه عكسه؛ لاشتراك، أو إجمال، أو ظهور تشبيه كصفات الله تعالى، .....، فالاشتراك - مثلا - كالعين والقرء ونحوه من المشتركات، والإجمال كإطلاق اللفظ بدون بيان المراد منه، ...، أو لظهور تشبيه في صفات الله تعالى، كآيات الصفات وأخبارها"، - لاحظوا أنه جعل نصوص الصفات من

المتشابه -، قال: "فاشتبه المراد منه على الناس، فلذلك قال قوم بظاهره, فشبهوا وجسموا، وفر قوم من التشبيه, فتأولوا وحرفوا, فعطلوا، وتوسط قوم, فسلموا, فأمروه كما جاء مع اعتقاد التنزيه, فسلموا، وهم أهل السنة وأئمة السلف الصالح".

وقال الإمام ابن النجار (٨٩٨-٩٧٢هـ) في شرح الكوكب المنير (١٤٠/٢): "(وما اتضح معناه) من القرآن فهو (محكم), ...، وذلك كالنصوص والظواهر؛ لأنه من البيان في غاية الإحكام والإتقان, (وعكسه) أي عكس المحكم (متشابه), وهو ما لم يتضح معناه, إما (لاشتراك) كالعين والقرء ونحوهما من المشتركات, (أو إجمال), وهو إطلاق اللفظ بدون بيان المراد منه, ...، (أو ظهور تشبيه, كصفات الله تعالى), أي كآيات الصفات وأخبارها, فاشتبه المراد منها على الناس, فلذلك قال قوم بظاهره, فشبهوا وجسموا، وتأول قوم, فحرفوا وعطلوا, وتوسط قوم, فسلموا، وهم أهل السنة وأئمة السلف الصالح".

وقال الإمام مرعي الكرمي (...-١٠٣٣هـ) في أقاويل الثقات (٥٥): "واختلفوا هل يجوز الخوض في المتشابه على قولين: مذهب السلف, وإليه ذهب الحنابلة وكثير من المحققين, عدم الخوض, خصوصا في مسائل الأسماء والصفات, فإنه ظن, والظن يخطئ ويصيب, فيكون من باب القول على الله بلا علم, ...، إذا تقرر هذا فاعلم أن من المتشابهات آيات الصفات التي التأويل فيها بعيد, فلا تؤول ولا تفسر, وجمهور أهل السنة, منهم السلف وأهل الحديث, على الإيمان بها, وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى, ولا نفسرها, مع تنزيهنا له عن حقيقتها", لاحظتم هذا النص الواضح في أن نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

ثم استشهد الإمام الكرمي بالإمام السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ), لاحظتم, يستشهد بالسيوطي, وذلك المحاور الآخر وصف السيوطي في غير هذه المحاورة بأوصاف قبيحة شنيعة -, قال الكرمي: "قال الحافظ السيوطي في كتابه

(الإتقان): (من المتشابه آيات الصفات, ..., وجمهور أهل السنة, منهم السلف وأهل الحديث, على الإيمان بها, وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى, ولا نفسرها, مع تنزيهنا له عن حقيقتها), قال - يعني السيوطي -: (وذهبت طائفة من أهل السنة إلى أنا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى, وهذا مذهب الخلف), قال - يعني السيوطي -: (وكان إمام الحرمين) - يعني أبا المعالي الجويني (٤١٧-٤٧٨هـ) - (يذهب إليه, ثم رجع عنه, فقال في (الرسالة النظامية): الذي نرتضيه رأيا, وندين الله تعالى به عقدا, هو اتباع سلف الأمة, فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها, ودرك ما فيها, وهم صفوة الإسلام, وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة, والتواصي بحفظها, وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها, فلو كان تأويل هذه الظواهر سائغا لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة, فإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل, كان ذلك هو الوجه المتبع, فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين, ولا يخوض في تأويل المشكلات, ويكل معناها إلى الرب)".

هل لاحظتم أيها الإخوة؟ الإمام الكرمي الحنبلي يستشهد بالإمام السيوطي الأشعري, وينقل عن طريقه رجوع الإمام الجويني الأشعري من التأويل إلى التفويض, وهذا يدل على أن الكرمي يرى رأي السيوطي في التفويض, ويرى أن رجوع الجويني لم يكن من الأشعرية إلى السلفية, بل كان رجوعا من التأويل إلى التفويض -, ثم قال الكرمي: "اعلم أيدني الله وإياك بروح منه أن من المتشابه صفات الله تعالى, فإنه يتعذر الوقوف على تحقيق معانيها, والإحاطة بها".

وقال الإمام السفاريني (١١١٤-١١٨٨هـ) في لوامع الأنوار البهية (٩٥/١): "(فكل ما جاء) عن الله تعالى في القرآن العظيم (من الآيات) القرآنية، (أو صح) مجيؤه (في الأخبار) بالأسانيد الثابتة المرضية، (عن) رواة (ثقات) في النقل، ...., (من الأحاديث) الصحيحة والآثار الصريحة, مما يوهم تشبيها أو تمثيلا، فهو من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، نؤمن به, وبأنه من عند الله تعالى، و(نمره كما

قد جاء) عن الله أو عن رسول الله ﷺ, فيوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ, وبما وصفه به السابقون الأولون، لا يتجاوز القرآن والحديث, ..., ومذهب السلف عدم الخوض في مثل هذا، والسكوت عنه، وتفويض علمه إلى الله تعالى, ..., يقولون في الآيات المتشابهة: أمروها كما جاءت, قال سفيان بن عيينة - وناهيك به -: كل ما وصف الله به نفسه في كتابه، فتفسيره قراءته, والسكوت عنه، ليس لأحد أن يفسره إلا الله ورسوله, فهذا مذهب سلف الأمة وفضلاء الأئمة".

هذه بعض نصوص الحنابلة بعد الإمام ابن تيمية, ووضوح طريقتهم في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية مما لا ينبغي المكابرة فيه, فطريقتهم هي التفويض, ويعني - كما قررنا مرارا - إثباتها كصفات أو إضافات لله ﷻ, واعتقاد أن لها معاني لائقة به سبحانه, وتفويض تلك المعاني إليه, واجتناب الخوض في تفسيرها, ونفي المعنى الظاهر الذي يلزم منه التجسيم والأعضاء والمكان والحركة وغيرها.

ولأن الشيء بالشيء يذكر, فقد نقل الإمام الكرمي عن الإمام السيوطي - مقرا له - أن الإمام الجويني رجع عن طريقة التأويل إلى طريقة التفويض, أي أنه انتقل من طريقة أشعرية إلى طريقة أشعرية, ولم ينتقل - كما يزعم بعض السلفيين - من الأشعرية إلى السلفية, وممن أكد طبيعة هذا الرجوع الإمام العراقي (٧٦٢-٨٢٦هـ) في الغيث الهامع (٧٤١), والإمام الكمال ابن أبي شريف (٨٢٢-٩٠٦هـ) في المسامرة (٣١/١), والإمام السيوطي في الاتقان (١٤/٣), والإمام الكرمي كما قدمنا.

ولكن بعض السلفيين زعموا أنه انتقل من الأشعرية بتأويلها وتفويضها إلى طريقتهم في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية, وقد تكرر الزعم من بعض السلفيين بتوبة بعض رموز الأشاعرة في آخر حياتهم عن الأشعرية إلى السلفية,

كالإمام الأشعري والجويني والغزالي والرازي (٥٤٤-٦٠٦هـ) وابن العطار (٦٥٤-٧٢٤هـ) تلميذ الإمام النووي.

ومن طاله زعم السلفيين بالتوبة آخر عمره الإمام النووي, وقد أشار المحاور المحب في آخر المحاورة إلى هذه التوبة, وكان مستنده كتابا منسوبا للإمام النووي, عنوانه: جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات, وأن ثلاثة من علماء السلفية المعاصرة صححوا نسبته للإمام النووي.

ومسألة الحروف والأصوات مسألة تتعلق بالقرآن الكريم وبحقيقة كلام الله ﷻ القائم بذاته العلية, وقد أشير إليها في المحاورة, وهي من مسائل الخلاف الحقيقي بين الأشاعرة والحنابلة في حقيقة صفة كلام الله القائم به, هل هو كلام نفسي كما يعتقده الأشاعرة, أو هو حروف وأصوات كما يعتقده الحنابلة؟ وأيضا فيها خلاف حقيقي بين الحنابلة والسلفية في كلام الله القائم به, هل هو قديم كما يعتقده الحنابلة, أو هو قديم النوع حادث الأفراد كما يعتقده السلفية؟ والكلام فيها مما يطول.

أما بالنسبة لهذا الجزء المنسوب للإمام النووي فإن هذه النسبة له غير صحيحة؛ لعدة أسباب, منها: أن كل من ترجم للإمام النووي لم ينسب له هذا الجزء ضمن مؤلفاته, حتى تلميذه علاء الدين بن العطار الذي اختص بملازمته لم يذكر هذا الجزء ضمن مؤلفاته.

ومن الأسباب التي تؤكد بطلان نسبة هذا الجزء للإمام النووي أنه ينقل معظم فصوله (تقارب ٨٠ % منه) من كتاب آخر, عنوانه: غاية المرام في مسألة الكلام, لفخر الدين أبي العباس أحمد بن الحسن بن عثمان الأرموي الشافعي, وهذا المؤلف الموصوف في هذا الجزء بالشيخ الجليل الإمام المتقن الحافظ الأوحد, لا توجد له ترجمة في كتب التراجم عموما وطبقات الشافعية خصوصا, بل ولا يوجد له ذكر فيها ولو بالإشارة, وكتابه المزعوم لا ذكر له في فهارس الكتب.

ومن الأسباب أن باقي الجزء المنسوب للإمام النووي (تقارب ٢٠ % منه) هو نقل من كتابه التبيان, أي أن الإمام النووي ينقل من كتابه التبيان إلى هذا الجزء, وهذا يعني أن كل الجزء عبارة عن نقل من كتابين: أحدهما كتاب الأرموي الذي لا وجود له ولا لمؤلفه, والثاني كتاب التبيان للإمام النووي.

ومن الأسباب أن الفصول المنقولة من كتاب الأرموي تحتوي على أحاديث لا أصل لها, كحديث عثمان بن عفان ﷺ أنه سأل رسول الله ﷺ عن ألف ب ت ث إلى آخر حروف الهجاء، فقال ﷺ: "الألف من اسم الله الذي هو الله, والباء من اسم الله الذي هو الباري", فاشتق لكل حرف حرفا من صفات الله إلى آخر الحروف, وغير ذلك من الأحاديث التي لا تنطلي على الإمام النووي.

ومثل هذه الملاحظات حول هذا الجزء المنسوب كانت كافية لمن حققه, ولمن صحح نسبته, ولمن أعلن عنه في المحاورة كمفاجأة سارة, أن يتريثوا ويتلبثوا في نسبته للإمام النووي.

فتبين لنا - من خلال عرض نصوص أئمة الحنابلة - أن طريقتهم في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية هي التفويض, ويعني إثباتها كصفات أو إضافات لله ﷻ, واعتقاد أن لها معاني لائقة به سبحانه, وتفويض تلك المعاني إليه, واجتناب الخوض في تفسيرها, ونفي المعنى الظاهر الذي يلزم منه التجسيم والأعضاء والمكان والحركة وغيرها.

والآن سأطرح سؤالا, وهو: لماذا ركزت على مذهب جمهور الحنابلة؟ ولماذا عرضت أقوالهم قبل الإمام ابن تيمية وبعده؟ وما هي طريقة السلفية في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية, هل هي التفويض أو التأويل أو لهم طريقة ثالثة مختلفة؟ فإن كانت فما هي؟ هذا ما سنكشفه في اللقاء التالي إن شاء الله, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

٤. مدى ارتباط المذاهب الفقهية بالعقيدة الأشعرية

وجهود الحنابلة في تصحيح مسار المذهب في تعامله مع نصوص الصفات

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد عرضنا في اللقاء السابق نصوصا لبعض أئمة الحنابلة بعد الإمام ابن تيمية, تبين طريقتهم في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية, وقد بدا واضحا بما فيه الكفاية, ولا ينبغي المكابرة فيه, أن طريقتهم قبل ابن تيمية وبعده هي التفويض, ويعني - كما قررنا مرارا - إثباتها كصفات أو إضافات لله ﷻ, واعتقاد أن لها معاني لائقة به سبحانه, وتفويض تلك المعاني إليه, واجتناب الخوض في تفسيرها, ونفي المعنى الظاهر الذي يلزم منه التجسيم والأعضاء والمكان والحركة وغيرها.

فلعل سائلا يسأل: لماذا خصصت مذهب الحنابلة بالذكر دون غيره من المذاهب الفقهية, ولماذا عرضت أقوال علماء الحنابلة قبل الإمام ابن تيمية وبعده؟ فهل اختلفت طريقتهم في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية بعده؟

وللجواب على هذه الأسئلة أقول: إن المذاهب الفقهية متفاوتة في ارتباطها بالعقيدة الأشعرية, فأقوى المذاهب ارتباطا بها المذهب المالكي والمذهب الشافعي, والسبب في هذا أن أبرز تلاميذ الإمام أبي الحسن الأشعري هما الإمام محمد ابن مجاهد المالكي (...-٣٧٠هـ) والإمام أبو الحسن الباهلي (...-٣٦١/٣٧٠هـ), أما ابن مجاهد فقد تتلمذ عليه الإمام أبو بكر الباقلاني المالكي (٣٣٨-٤٠٣هـ), وأما الباهلي فقد تتلمذ عليه الإمام أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي (...-٤١٨هـ) والإمام أبو بكر بن فورك الشافعي (...-٤٠٦هـ) والإمام أبو بكر الباقلاني أيضا.

وفي هذا يقول الإمام النووي - محور هذه المحاورة - في تهذيب الأسماء واللغات (٢/١٧٠): "كان الأستاذ - يعني أبا إسحاق الإسفراييني - أحد الثلاثة الذين اجتمعوا في عصر واحد على نصر مذهب الحديث والسنة في المسائل الكلامية، القائمين بنصرة مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، وهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني, والقاضي أبو بكر الباقلاني. والإمام أبو بكر بن فورك"[١].

وأما المذهب الحنفي فقد سار جمهور علمائه على منهج الإمام أبي منصور الماتريدي الحنفي (...-٣٣٣هـ), ومساحة الاتفاق بين الماتريدية والأشاعرة كبيرة جدا, ومن أبرز مسائل الاتفاق بينهم أنهم يتعاملون مع نصوص الصفات الإلهية بطريقة التفويض أو التأويل.

ولهذا يقول الإمام تاج الدين السبكي (٧٢٧-٧٧١هـ) في طبقات الشافعية (٣/٣٧٧): "أنا أعلم أن المالكية كلهم أشاعرة، لا أستثني أحدا، والشافعية غالبهم أشاعرة، لا أستثني إلا من لحق منهم بتجسيم أو اعتزال, ...، والحنفية أكثرهم أشاعرة, أعني يعتقدون عَقد الأشعري، لا يخرج منهم إلا من لحق منهم بالمعتزلة", - يقصد السبكي أن الحنفية متفقون مع الأشاعرة في الجملة مع أنهم ماتريدية -، ثم قال: "والحنابلة أكثر فضلاء متقدميهم أشاعرة", - يقصد السبكي أن متقدمي الحنابلة متفقون مع الأشاعرة في الجملة مع أنهم أثرية -، ثم قال: "لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعري إلا من لحق بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم".

ولعلكم لاحظتم أيها الإخوة أن الإمام السبكي ذكر في النص السابق أن أكثر متقدمي الحنابلة متفقون مع الأشاعرة في الجملة, إلا أن التجسيم فيهم أكثر منه في غيرهم من المذاهب الفقهية, فما حقيقة الأمر؟

---

١. هذا نص واضح غاية الوضوح بأن الإمام النووي يعتقد أن مذهب الأشاعرة هو مذهب الحديث والسنة, ولكن مكابرة السلفيين تمنعهم من الإقرار بهذه الحقيقة.

لقد قدمنا في اللقاءين الثاني والثالث أن جمهور علماء الحنابلة التزموا طريقة التفويض, ومنعوا التأويل, بل وحرموه, وقد التزموا هذا الطريقة عبر القرون قبل الإمام ابن تيمية وبعده, إلا أن بعض الحنابلة سلكوا طريقة ثالثة مختلفة, وهي إثبات الصفات الإلهية حسب الظاهر في اللغة العربية, فيقولون: نؤمن بوجه ويد وعين واستواء ونزول وغيرها بالمعنى المعروف في اللغة العربية, إلا أننا نجهل كيفية ذلك.

ومن المعلوم والمقرر أن الاشتراك في المعاني يؤدي إلى التشبيه حتما بين من وصفوا بها, فإذا وصفنا الطائر بأن له جناحا, وقد رأيناه, فعلمنا معناه وعلمنا كيفيته, ووصفنا المَلَك بأن له جناحا, وهو غيب, فعلمنا معناه وجهلنا كيفيته, فلا شك أن التشبيه واقع في معنى الجناح بين الطائر والملك, ويختلفان في الكيفية فقط, فمن التزم هذه الطريقة في إثبات المعاني بين الله الذي ليس كمثله شيء وبين خلقه فقد وقع في التشبيه حتما.

ومن هنا بدأ التشبيه والتجسيم بالتسلل شيئا فشيئا إلى المذهب الحنبلي, إلا أن صفوة علماء المذهب كانوا يرفضون هذه الطريقة, ويدافعون عن طريقة التفويض المقتضية للسكوت عن تفسير الصفات, واجتناب الخوض فيها كما قدمنا في اللقاءين السابقين.

فكانت طريقة الإثبات حسب الظاهر تطفو أحيانا وتنحسر أحيانا أخرى, يقول الإمام الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ) في زغل العلم (٣٩): "وأما الحنابلة فعندهم علوم نافعة, وفيهم دين في الجملة، ولهم قلة حظ في الدنيا، والجهال يتكلمون في عقيدتهم, ويرمونهم بالتجسيم, وبأنه يلزمهم، وهم بريئون من ذلك إلا النادر، والله يغفر لهم".

إلا أن طريقة الإثبات حسب الظاهر في اللغة العربية كانت طافية بين بعض الحنابلة في القرن السادس بشكل ملحوظ, ويرجع السبب في ذلك إلى قيام

بعض الحنابلة بتقرير هذه المسألة والتأليف فيها, ومنها كتاب إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى الفراء, فإنه أثار استياء كبيرا في الساحة العلمية.

قال الإمام ابن الأثير (٥٥٥-٦٣٠هـ) في الكامل في التاريخ (٧/٧٨٦): "وفيها - أي سنة ٤٢٩هـ - أنكر العلماء على أبي يعلى بن الفراء الحنبلي ما ضمنه كتابه من صفات الله سبحانه وتعالى، المشعرة بأنه يعتقد التجسم", وقال ابن الأثير أيضا (٨/٢٠٨): "وفي شهر رمضان منها - أي سنة ٤٥٨هـ - توفي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي، ومولده سنة ثمانين وثلاثمائة، وعنه انتشر مذهب أحمد ﷺ, وكان إليه قضاء الحريم ببغداد بدار الخلافة، وهو مصنف كتاب الصفات, أتى فيه بكل عجيبة، وترتيب أبوابه يدل على التجسيم المحض، تعالى الله عن ذلك", ثم نقل ابن الأثير عن ابن تميمي الحنبلي (٤٠١-٤٨٨هـ) كلمة في وصف أبي يعلى وكتابه, أستحيي من ذكرها.

فقام الإمام ابن الجوزي (٥٠٩-٥٩٧هـ) بجهد علمي تصحيحي في المذهب الحنبلي؛ لكيلا ينحرف عن جادة الصواب التي كان الحنابلة المتقدمون يسيرون عليها, وقد ذكرنا بعضهم في اللقاء الثاني, فقام بنقد الحالة التي وصل إليها بعض علماء الحنابلة, ووجه عتابا لهم بسبب مبالغتهم في إثبات الصفات إلى درجة التشبيه.

وألف كتابا, هو دفع شبه التشبيه بأكُف التنزيه, قال فيه (٣١): "ورأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح", - وذكر ثلاثة من علماء الحنابلة, وهم: القاضي أبو يعلى وابن الزاغوني وابن حامد -، ..., قال: "فصنفوا كتبا, شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام، فحملوا الصفات على مقتضى الحس, فسمعوا أن الله سبحانه وتعالى خلق آدم عليه الصلاة والسلام على صورته, فأثبتوا لله صورة ووجها زائدا على الذات, ..., ثم إنهم يرضون العوام بقولهم: لا كما يعقل", - كان أبو يعلى الفراء يقول هذا -, ..., قال ابن الجوزي: "ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى,

ولا إلى إلغاء ما توجبه الظواهر من سمات الحدوث, ولم يقنعوا بأن يقولوا: صفة فعل، حتى قالوا: صفة ذات, ثم لما أثبتوا أنها صفات ذات قالوا: لا نحملها على توجيه اللغة", - يقصد التأويل -, قال: "مثل يد على نعمة وقدرة, ولا مجيء وإتيان على معنى بر ولطف, ولا ساق على شدة, بل قالوا: نحملها على ظواهرها المتعارفة, والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين, والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن, فإن صرف صارف حمل على المجاز, ..., ويقولون: نحن أهل السنة, وكلامهم صريح في التشبيه, وقد تبعهم خلق من العوام, وقد نصحت التابع والمتبوع, فقلت لهم: يا أصحابنا, أنتم أهل نقل واتباع, وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى يقول - وهو تحت السياط -: كيف أقول ما لم يقل, فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه, ثم قلتم في الأحاديث: تحمل على ظاهرها, ..., ومن قال: استوى بذاته فقد أجراه سبحانه وتعالى مجرى الحسيات, ..., فلو أنكم قلتم: نقرأ الأحاديث ونسكت, لما أنكر أحد عليكم, إنما حملكم إياها على الظاهر قبيح, فلا تدخلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي ما ليس منه, فلقد كسيتم هذا المذهب شينا قبيحا, حتى صار لا يقال عن حنبلي إلا مجسم, ..., وقد كان أبو محمد التميمي يقول في بعض أئمتكم: لقد شان المذهب شينا قبيحا, لا يغسل إلى يوم القيامة".

ثم قام الإمام ابن الجوزي بمناقشة سبعة أوجه للأخطاء التي وقع فيه بعض المصنفين من الحنابلة, ثم ناقش الأدلة التي استند عليها القاضي أبو يعلى الفراء في كتابه إبطال التأويلات, وقد قدمنا بعض النصوص لأبي يعلى في اللقاء الثاني, ثم ختم ابن الجوزي بقوله: "ولما علم بكتابي هذا جماعة من الجهال لم يعجبهم؛ لأنهم أَلِفوا كلام رؤسائهم المجسمة, فقالوا: ليس هذا المذهب, قلت: ليس بمذهبكم, ولا مذهب من قلدتم من أشياخكم, فقد نزهت مذهب الإمام أحمد رحمه الله, ونفيت عنه كذب المنقولات, وهذيان المقولات".

وقد أكد الإمام ابن الجوزي في تلبيس إبليس رأيه, فقال (٧٩): "ومن الواقفين مع الحس أقوام, قالوا: هو على العرش بذاته على وجه المماسة, فإذا نزل انتقل وتحرك, وجعلوا لذاته نهاية, ..., وهؤلاء حملوا نزوله على الأمر الحسي الذي يوصف به الأجسام, ..., ومن الناس من يقول: لله وجه, هو صفة زائدة على صفة ذاته, ..., وله يد, وله أصبع, ..., إلى غير ذلك مما تضمنته الأخبار, وهذا كله إنما استخرجوه من مفهوم الحس, وإنما الصواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها, وما يؤمن هؤلاء أن يكون المراد بالوجه الذات, لا أنه صفة زائدة, وعلى هذا فسر الآية المحققون, فقالوا: ويبقى ربك, وقالوا في قوله: (يريدون وجهه): يريدونه, وما يؤمنهم أن يكون أراد بقوله: (قلوب العباد بين إصبعين) أن الأصبع لما كانت هي المقلبة للشيء, وأن ما بين الإصبعين يتصرف فيه صاحبها كيف شاء, ذكر ذلك, لا أن ثم صفة زائدة, والذي أراه السكوت على هذا التفسير أيضا, إلا أنه يجوز أن يكون مرادا, ولا يجوز أن يكون ثَم ذات تقبل التجزي والانقسام".

إن هذه الجهود العلمية التصحيحية جعلت المذهب الحنبلي يسير على طريقة التفويض في التعامل مع الصفات الإلهية, وذلك بإثباتها كصفات أو إضافات لله ﷻ, وتفويض معانيها إليه, ونفي المعنى الظاهر الذي يلزم منه التجسيم والأعضاء والمكان والحركة وغيرها, إلا أن الإمام ابن تيمية, جدد القول بإثبات الصفات الإلهية بالمعنى الظاهر المتبادر في اللغة العربية, مع تفويض كيفيتها, أي أنه زاد على القاضي أبي يعلى, فإنه كان يصرح أن معانيها لا تعقل, وقد تبعه بعض الحنابلة كالإمام ابن القيم (٦٩١-٧٥١هـ).

ورغم أن جمهور علماء الحنابلة بعده لم يسيروا على طريقته كما قدمنا في اللقاء الثالث, إلا أن السلفية المعاصرة تبنت رأيه, وسارت عليه, ونسبت هذه الطريقة إلى السلف الصالح, وسنستعرض في اللقاء التالي إن شاء الله نصوصا

للإمام ابن تيمية في هذه المسألة, تنظيرا وتطبيقا, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

٥. طريقة الإمام ابن تيمية في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية ١

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد ذكرنا في اللقاء السابق أن المذاهب الفقهية - بما فيها المذهب الحنبلي - مرتبطة ارتباطا وثيقا بعقيدة التفويض التي يقرها الأشاعرة, وأن التجسيم تسلل إلى المذهب الحنبلي بسبب تقرير بعض علماء المذهب لطريقة إثبات الصفات الإلهية بالمعنى الظاهر المتبادر في اللغة العربية, إلا أن علماء المذهب كالإمام ابن الجوزي قاموا بجهود علمية تصحيحية, جعلت المذهب الحنبلي يسير على طريقة التفويض في التعامل مع الصفات الإلهية, وذلك بإثباتها كصفات أو إضافات لله ﷻ, وتفويض معانيها إليه, ونفي المعنى الظاهر الذي يلزم منه التجسيم والأعضاء والمكان والحركة وغيرها.

ولا يظنن أحد أن الإمام ابن الجوزي كان متأثرا بالأشاعرة في تقرير طريقة التفويض وجواز التأويل, بل كان منتقدا للإمام الأشعري في مسألة كلام الله, وما يتعلق بها من الكلام النفسي والحرف والصوت[١].

ثم جاء عصر الإمام ابن تيمية, فجدد القول بإثبات الصفات الإلهية بالمعنى الظاهر المتبادر في اللغة العربية, مع تفويض كيفيتها, وتبعه بعض الحنابلة كالإمام ابن القيم, ورغم أن جمهور علماء الحنابلة بعده لم يسيروا على

---

١. قال الإمام ابن الجوزي في المنتظم (١٤/٢٩): "وتشاغل - أي الإمام الأشعري - بالكلام، وكان على مذهب المعتزلة زمانا طويلا، ثم عنّ له مخالفتهم، وأظهر مقالة خبطت عقائد الناس, وأوجبت الفتن المتصلة، وكان الناس لا يختلفون في أن هذا المسموع كلام الله، وأنه نزل به جبريل عليه السلام على محمد ﷺ, فالأئمة المعتمد عليهم قالوا: أنه قديم، والمعتزلة قالوا: هو مخلوق، فوافق الأشعري المعتزلة في أن هذا مخلوق، وقال: ليس هذا كلام الله، إنما كلام الله صفة قائمة بذاته، ما نزل, ولا هو مما يسمع".

طريقته, كالأئمة ابن رجب والمرداوي وابن النجار والكرمي والسفاريني, إلا أن السلفية المعاصرة تبنت رأيه, ونسبت هذه الطريقة إلى السلف الصالح.

وقد نظّر الإمام ابن تيمية لرأيه بقوله في الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة (٧): "ثم هذا الرسول الأمي العربي بعث بأفصح اللغات, وأبين الألسنة والعبارات, ثم الأمة الذين أخذوا عنه, كانوا أعمق الناس علما, وأنصحهم للأمة, وأبينهم للسنة, فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام, يريدون به خلاف ظاهره إلا وقد نصب دليلا يمنع من حمله على ظاهره, ..., ولا يجوز أن يحيلهم على دليل خفي, لا يستنبطه إلا أفراد الناس, ...؛ لأنه إذا تكلم بالكلام الذي يفهم منه معنى, ..., وخاطب به الخلق كلهم, ..., وقد أوجب عليهم أن يتدبروا ذلك الخطاب ويعقلوه, ..., ثم أوجب ألا يعتقدوا بهذا الخطاب شيئا من ظاهره, ..., كان هذا تدليسا وتلبيسا, وكان نقيض البيان وضد الهدى".

إن خلاصة ما سبق أن الإمام ابن تيمية يقرر أنه لا يجوز أن يتكلم النبي ﷺ بكلام, يريد به خلاف ظاهره, إلا وقد جعل لمخالفة الظاهر دليلا واضحا, يفهمه الناس, لا دليلا خفيا, يخفى على كثير منهم.

وللجواب على هذه الشبهة: أقول, نعم, نصب الله ﷻ ورسوله ﷺ أدلة على اجتناب الخوض في صفات الله ﷻ, ومنع حملها على ظاهرها, فقد قال الله ﷻ: "ليس كمثله شيء", وقال: "ولم يكن له كفوا أحد", وقال: "فلا تضربوا لله الأمثال", وقال: "هل تعلم له سميا".

ونهى رسول ﷺ أن يسترسل العقل في الأسئلة عن ذات الله ﷻ, فقال: "لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: هذا خلَق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئا فليقل: آمنت بالله", رواه مسلم وأبو داود, وقال ﷺ: "تفكروا في آلاء الله, ولا تفكروا في ذات الله", وهو حديث حسن بمجموع طرقه, رواه الإمام ابن بطة في الإبانة الكبرى تحت باب: ترك السؤال عما لا يغني, والبحث والتنقير عما لا يضر جهله, والتحذير من قوم يتعمقون في المسائل, ويتعمدون

إدخال الشكوك على المسلمين, ورواه الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة تحت باب: سياق ما روي عن النبي ﷺ في النهي عن التفكر في ذات الله ﷻ, وكلاهما مما تحتج به السلفية المعاصرة, ورواه غيرهما أيضا.

ثم إن تقرير الإمام ابن تيمية يكاد يفهم منه أن القرآن كله آيات محكمات, ليس فيه آيات متشابهات البتة, كيف وقد قال الله ﷻ: "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب".

فما ذكره الإمام ابن تيمية من الوضوح والبيان ينطبق على الآيات المحكمات, وهي أكثر آيات القرآن, وهي أم الكتاب, ولا ينطبق على الآيات المتشابهات, وأبرزها هو آيات الصفات كما قرر جمهور الحنابلة, وقد نقلنا نصوصهم في اللقاءين الثاني والثالث.

ولما قرر الإمام ابن تيمية رأيه بإثبات الصفات الإلهية بالمعنى الظاهر المتبادر في اللغة العربية, مع تفويض كيفيتها, كرّ بالنقض والإبطال على عقيدة التفويض التي سار عليها جمهور العلماء, بما فيهم علماء الحنابلة, فقال في درء تعارض العقل والنقل (٢٠٤/١): "وأما على قول أكابرهم: إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها, فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه، ...., ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء؛ إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما

نزل إليهم, ..., ومع هذا فأشرف ما فيه, وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، ..., لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بيّن للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين, ..., فتبين أن قول أهل التفويض, الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف, من شر أقوال أهل البدع والإلحاد".

وهكذا تحولت طريقة التفويض من كونها الطريقة التي سار عليها جمهور العلماء, بما فيهم الحنابلة, إلى كونها طريقة أهل البدع والإلحاد, وبهذا يكون كل من ذكرنا أسماءهم من علماء الحنابلة, قبل ابن تيمية وبعده, فضلا عن علماء الأشاعرة والماتريدية, سلكوا سبيل أهل البدع والإلحاد, كابن الجوزي وابن قدامة والطوفي وابن رجب والمرداوي وابن النجار والكرمي والسفاريني, وغيرهم ممن لم أذكرهم.

وللإجابة على ما ذكره الإمام ابن تيمية أقول: إنه ما من نص من نصوص الصفات الإلهية في القرآن والسنة إلا وهو واضح المعنى ظاهر البيان, ولا يوجد نص واحد عجز العلماء عن تفسير معناه, فإن قول الله ﷻ: "بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء" واضح في إثبات سعة فضل الله وجزيل عطائه, وقوله تعالى: "إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم" واضح في الثناء على الصحابة وحثهم على الوفاء للنبي ﷺ بالنصرة والطاعة, وقوله تعالى: "بيده ملكوت كل شيء" وقوله تعالى: "بيده الملك", وقوله تعالى: "والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه" واضح في تفرده سبحانه بالتصرف في كل المخلوقات في الدنيا والآخرة, وقوله تعالى: "قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي" واضح في اختصاص آدم بمزية في خلقه, ويقاس على هذا جميع نصوص الصفات في الكتاب والسنة.

ويبقى تفسير كلمة الصفة فقط, فنمسك عن الخوض في معناها؛ عملا بقول الله ﷻ: "ليس كمثله شيء", ونعتقد أنها من المتشابه الذي قال الله ﷻ

عنه: "وما يعلم تأويله إلا الله", أي أن الله انفرد بعلم حقائق صفاته, فلم يُطلع عليها ملكا مقربا ولا نبيا مرسلا.

وممن قرر أن الله ﷻ يتعبد عباده بوجوب الإيمان بما لا تبلغه عقولهم من المتشابه الإمام الطوفي الحنبلي, وهو معاصر للإمام ابن تيمية, فقال في شرح مختصر الروضة (٤٦/٢): "لا بُعْد في أن يتعبد الله تعالى عباده بإنزال كتابه, عملا وإيمانا، بأن ينزله محكما, يتعبدهم بالعمل به، ومتشابها يتعبدهم بالإيمان به، تسوية بين الأبدان والنفوس في التعب والتكليف; لأن التكليف إلزام ما فيه مشقة كما سبق, فالمشقة على الأبدان بما تعانيه من حركات التكليف ونحوها، كالصلاة والحج والجهاد, ومشقة النفوس والعقول بما تعانيه من التصديق بما لا يدركه، وهو أعظم المشقتين كما بينته في القواعد الصغرى, ولهذا قدم الله تعالى المؤمنين بالغيب في قوله تعالى: (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة), وأيضا فإن التكليف عملي واعتقادي، ثم العملي منه معقول، ومنه غير معقول، كالوضوء والغسل وأشباههما وأفعال الحج من رمَل واضطباع وتجرد ونحوه, فما المانع أن يكون التكليف الاعتقادي أيضا مشتملا على ما يفهم وما لا يفهم, مع أن ذلك أجدر بحصول فائدة التكليف، وهي تبين المطيع من العاصي".

ومن التنظير إلى التطبيق, فعندما أراد الإمام ابن تيمية أن يطبق تنظيره على نصوص الصفات الإلهية أتى بالأعاجيب التي لم يسبق إليها, فأثبت الآلات لله ﷻ, وأن يد الله آلة عمله وفعله, وأنه لما كان مستغنيا عن الأكل والشرب استغنى عن آلاتهما, كالكبد والطحال, وأنه لما كان منزها عن الصاحبة والولد استغنى عن آلات ذلك, فقال في التدمرية (١٤٢): "وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك, والسمع قد نفى ذلك في غير موضع, كقوله: (الله الصمد), والصمد الذي لا جوف له, ولا يأكل ولا يشرب, وهذه السورة هي نسب الرحمن، وهي الأصل في

هذا الباب, وقال في حق المسيح وأمه: (ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام), فجعل ذلك دليلا على نفي الألوهية, فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والأحرى, والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو سبحانه وتعالى موصوف بالعمل والفعل، إذ ذلك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل, وهو سبحانه منزه عن الصاحبة والولد وعن آلات ذلك وأسبابه".

لقد توقفت عند هذا النص كثيرا, وقرأته مرارا, وليس لي تعليق عليه إلا أن أقول: تعالى الله عن أن يكون فعله وعمله بآلة فيه, فإنه قال في محكم كتابه: "وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون" والآيات في هذا كثيرة, وقال سبحانه عن سرعة حصول مراداته: "وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر".

وقارنوا ما ذكره الإمام ابن تيمية بما قرره الإمام الطحاوي (٢٢٩-٣٢١هـ) في عقيدته المشهورة التي نص فيها على أنها عقيدة الإمام أبي حنيفة (٨٠-١٥٠هـ) وأصحابه القاضي أبي يوسف (١١٣-١٨٢هـ) والإمام محمد بن الحسن (١٣١-١٨٩هـ), قال فيها (٤٤): "تعالى عن الحدود والغايات, والأركان والأعضاء والأدوات, لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات".

وسنعرض في اللقاء التالي إن شاء الله تطبيقات أخرى لرأي الإمام ابن تيمية, وبالتحديد حديث الصورة, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

٦. طريقة الإمام ابن تيمية في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية ٢

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد عرضنا في اللقاء السابق رأي الإمام ابن تيمية في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية, وخلاصة رأيه أن ما جاء في القرآن والسنة من نصوص الصفات يجب أن يحمل على ظاهره؛ لأن القرآن نزل هدى وبيانا, وأن التفويض طريقة أهل البدع والإلحاد.

وذكرنا مثالا تطبيقيا لرأيه, وخلاصته أن الله ﷻ لما كان منزها عن الأكل والشرب, استغنى عن آلات ذلك, كالكبد والطحال, وأنه لما كان منزها عن الصاحبة والولد, استغنى عن آلات ذلك, أما اليد فهي آلة العمل والفعل, والله موصوف بهما.

وفي رأيي أن التشبيه يلوح في ذلك النص بوضوح؛ فقد جمع عددا من الأعضاء التي أطلق عليها ابن تيمية آلات, كاليد والكبد والطحال وآلات الصاحبة والولد, تعالى الله وتقدس.

وسأتطرق الآن للحديث عن تطبيق آخر, وهو تفسير الإمام ابن تيمية لحديث النبي ﷺ: "خلق الله آدم على صورته, طوله ستون ذراعا", رواه البخاري ومسلم وأحمد, وأحاديث أخرى مشابهة لهذا الحديث.

وقد فسر علماء أهل السنة والجماعة أحاديث الصورة بعدة تفاسير, منها أن الضمير في قوله: "على صورته" يعود على الله, وتكون الإضافة إلى الله إضافة تشريف, كما تقول: شعائر الله, وناقة الله, أو تكون الإضافة إضافة تخصيص, أي خلق الله آدم على الصورة التي اختصه بها, وخلقه عليها.

ومن تفاسير أهل السنة والجماعة أن الضمير يعود على آدم, وهو أقرب اسم ظاهر, أي أن الله خلق آدم منذ نفخ الروح فيه على صورته التي عاش عليها,

ومات عليها, دون التنقل من طور إلى طور, من نطفة فعلقة فمضغة وهكذا, أو أن الصورة بمعنى الصفة, أي خلق الله آدم على صفة الله من اتصافه بالعلم والقدرة والسمع والبصر, كل على ما يليق به.

أما الإمام ابن تيمية فلم يرتض كل هذا التفاسير, فأبطل أن يكون الضمير عائدا إلى غير الله, فقال في بيان تلبيس الجهمية (٤٢٣/٦) - وكل النصوص التالية من هذا الكتاب -: "أما عود الضمير إلى غير الله, فهذا باطل من وجوه, أحدها أن في الصحيحين ابتداء: (إن الله خلق آدم على صورته, طوله ستون ذراعا), ..., ولم يتقدم ذكر أحد يعود الضمير إليه", وأقول: بل يعود الضمير على أقرب اسم مذكور, وهو آدم.

ثم قال ابن تيمية: "الوجه الثالث عشر أنه قد روي من غير وجه: (على صورة الرحمن), ..., وهذه الوجوه كلها, مع أنها مبطلة لقول من يعيد الضمير في قوله على آدم, فهي أدلة مستقلة في الإخبار بأن الله تعالى خلق آدم على صورة نفسه", - لاحظوا, على صورة نفسه -.

ثم قال ابن تيمية كلاما خطيرا, قال: "وأيضا فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتوراة, فإن في السفر الأول منها: (سنخلق بشرا على صورتنا يشبهها), وقد قدمنا أنه يجوز الاستشهاد بما عند أهل الكتاب إذا وافق ما يؤثر عن نبينا", - لاحظوا أن ابن تيمية فهم فهما معينا من حديث نبوي, وتقوى بأن ما فهمه من الحديث يتطابق مع ما يفهمه اليهود من توراتهم, ومن المقطوع به أن اليهود أهل تشبيه, ولاحظوا أيضا أن بعض السلفيين ينكرون العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال, وهنا يستشهد ابن تيمية بالتوراة في مسألة من مسائل العقيدة -.

ثم أكمل ابن تيمية: "وأيضا فمن المعلوم أن هذه النسخ الموجودة اليوم بالتوراة ونحوها قد كانت موجودة على عهد النبي ﷺ", وسؤالي لابن تيمية: كيف

قطع بهذا التشابه بين التوراة في زمن النبي ﷺ وبينها في زمنه هو, مع أن بينهما سبعة قرون؟

ثم كر الإمام ابن تيمية على تأويلات الفخر الرازي, وأبطلها كلها, ومن ضمن ما أبطله أن تكون الصورة بمعنى الصفة, كالعلم والقدرة, فقال (٤٥٣/٦): "فقوله - أي الرازي -: إن الصورة تذكر, ويراد بها الصفة, ..., والمراد أن الله تعالى خلق آدم من أول الأمر كاملا تاما في علمه وقدرته, ...,إن أراد به أن لفظ الصورة قد لا يراد به إلا ما يقوم بالأعيان من المعاني كالعلم والقدرة, فهذا باطل, لا يوجد في الكلام أن قول القائل: صورة فلان, يراد بها مجرد الصفات القائمة به من العلم والقدرة ونحو ذلك, بل هذا من البهتان على اللغة وأهلها", وللتوضيح فقط فإن عددا من علماء السلفية المعاصرة فسروا الحديث بهذا التفسير الذي حكم ابن تيمية ببطلانه.

ثم جاء النص القاطع من الإمام ابن تيمية بإثبات التشابه بين صورة الله ﷻ وصورة آدم من بعض الوجوه, وأن لله حدا ومقدارا, فقال (٥٢٥/٦): "ثبوت ذات لا تشبه الموجودات بوجه من الوجوه ممتنع في العقل", - يعني أن ذات الله تبارك وتعالى وتنزه وتقدس يجب عقلا أن تشابه بعض الذوات المخلوقة من بعض الوجوه, ومن المعلوم أنه لا يقصد تشابه الألفاظ كالعلم والقدرة والسمع والبصر, بل يقصد تشابها واشتراكا في الحقائق -.

ثم قال ابن تيمية: "وثبوت المشابهة من بعض الوجوه في الأمور الكمالية معلوم بالشرع والعقل, وكما أنه لابد لكل موجود من صفات تقوم به, فلابد لكل موجود قائم بنفسه من صورة يكون عليها, ويمتنع أن يكون في الوجود قائم بنفسه, ليس له صورة يقوم عليها, ..., فإن قيل: قوله ﷺ: (خلق الله آدم على صورته, طوله ستون ذراعا, ...), وهذا الحديث إذا حمل على صورة الله تعالى, كان ظاهره أن الله طوله ستون ذراعا, والله تعالى - كما قال ابن خزيمة - جل أن يوصف بالذرعان والأشبار, ومعلوم أن هذا التقدير في حق الله باطل على قول

من يثبت له حدا ومقدارا من أهل الإثبات, وعلى قول نفاة ذلك, أما النفاة فظاهر, وأما المثبتة فعندهم قدر الله تعالى أعظم", - يقصد أن من أثبت الحد والمقدار لله, فالله عندهم أعظم من مقدار ستين ذراعا -.

ثم قال ابن تيمية: "وحدُّه لا يعلمه إلا هو, وكرسيه قد وسع السموات والأرض, والكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة, والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى", - لاحظوا أن ابن تيمية أخذ يفرع الكلام إلى السماوات والأرض والكرسي والعرش, وهي أجسام حسية, فعلام يدل هذا إن لم يدل على القدر الحسي, وأن ابن تيمية من أهل الإثبات الذين يثبتون المقدار لله -؟

ثم قال ابن تيمية: "وإذا كان الأمر كذلك كان أكبر وأعظم من أن يقدر بهذا القدر, وهذا من المعلوم بالضرورة من العقل والدين", - لعلكم لاحظتم المقارنة في المقادير الحسية -, ثم قال ابن تيمية: "قيل: ليس هذا ظاهر الحديث, ومن زعم أن الله طوله ستون ذراعا, وزعم أن هذا ظاهره أو حمله عليه, فهو مفتر كذاب ملحد, فإن فساد هذا معلوم بالضرورة من العقل والدين كما تقدم, ومعلوم أيضا عدم ظهوره من الحديث, فإن الضمير في قوله: (طوله) عائد إلى آدم الذي قيل فيه: (خلق آدم على صورته), ثم قال: (طول آدم ستون ذراعا), ..., فهذه الضمائر كلها عائدة إلى آدم, وهذا منها أيضا, فلفظ الطول وقدره ليس داخلا في مسمى الصورة, حتى يقال: إذا قيل: (خلق الله آدم على صورته), وجب أن يكون على قدره وطوله, ..., فلما قال في آخر الحديث: (فكل من يدخل الجنة على صورة آدم, طوله ستون ذراعا), هذا يقتضي المشابهة في الجنس والقدر", - يقصد المشابهة بين آدم ومن يدخل الجنة -؛ قال: "لأن صورة المضاف من جنس صورة المضاف إليه, وحقيقتهما واحدة".

ثم قال ابن تيمية: "وأما قوله: (خلق آدم على صورته), فإنها تقتضي نوعا من المشابهة فقط, لا تقتضي تماثلا لا في حقيقة ولا قدر", - لاحظوا نفيه التماثل في الحقيقة والقدر, فإن هذه الكلمة جديرة بالتوقف عندها؛ لأن

الاختلاف في الحقائق يعني شيئين: أحدهما الاختلاف في المعنى, أي أن معنى الصورة في حق الله تختلف في معناها عن الصورة في حق آدم, فإن كان الأمر كذلك فإنه يؤول إلى التفويض, وثانيهما الاختلاف في الكيفية مع التشابه في المعنى, أي أن معنى الصورة في حق الله هو نفس المعنى في حق آدم, وإنما يختلفان في الكيفية فقط, فيؤول الأمر إلى التشبيه, وفي الواقع إن هذا النوع من الاختلاف لا يعد اختلافا في الحقائق, أما ما ذكره ابن تيمية من تقرير الاختلاف في القدر فإن هذه العبارة يفهم منها إثبات مقدار لله, هو أعظم من مقدار آدم, وهذا عين التشبيه الصريح -.

ثم قال ابن تيمية: "فصورة الله كوجه الله, ويد الله, وعلم الله, وقدرة الله, ومشيئة الله, وكلام الله, يمتنع أن تقوم بغيره".

وخلاصة رأي الإمام ابن تيمية أن لله ﷻ صورة قائمة به, وأنها لا تقتصر على معنى الصفات القائمة بغيرها كالعلم والقدرة, وأن الله خلق آدم على تلك الصورة, مع ثبوت مشابهة من بعض الوجوه, فهل هذه المشابهة في اللفظ فقط, أو أنها مشابهة في المعنى مع اختلاف في المقدار, لا أخفيكم أنني أرجح هذا مرة, وأرجح ذاك أخرى.

إلا أنني عثرت على نص آخر للإمام ابن تيمية في تفسير الاستواء بالجلوس والاستقرار, مع العلم أن مشايخ السلفية المعاصرة - مع كونهم متفقين في تفسير الاستواء بالعلو والارتفاع - مختلفون في تفسيره بالاستقرار والجلوس, فالشيخ الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠هـ) ينكر الجلوس, وينكر الاستقرار, والشيخ عبدالله بن جبرين (١٣٤٩-١٤٣٠هـ) والشيخ صالح الفوزان (١٣٥٧-حي) يصححان الاستقرار, وينكران الجلوس, والشيخ محمد بن عثيمين (١٣٤٧-١٤٢١هـ) يصحح الاستقرار, ويتردد في الجلوس, والشيخ عبدالرحمن السعدي (١٣٠٧-١٣٧٦هـ) يصحح الاستقرار, ويصحح الجلوس, وأما الشيخ عبدالعزيز بن باز (١٣٣٠-١٤٢٠هـ) فلم أعثر له على نص في إثبات الجلوس والاستقرار.

أما الشيخ بكر أبو زيد (١٣٦٤-١٤٢٩هـ) فقد أنكر تفسير الاستواء بالاستقرار, بل وأنكر نسبة هذا القول للإمام ابن تيمية, ولكنني عثرت على هذا النص الذي ستقرؤونه الآن, وفيه تفسير الاستواء بالاستقرار, وأن العرش يمتلئ كاملا, فما يفضل منه شيء.

فقال الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤٣٤/١٦) - ولن أعلق على شيء من كلامه -: "ومن ذلك حديث عبدالله بن خليفة المشهور, ..., أكثر أهل السنة قبلوه, وفيه قال: (إن عرشه أو كرسيه وسع السموات والأرض, وإنه يجلس عليه, فما يفضل منه قدر أربعة أصابع, أو فما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع", - وللمعلومية فإن هذا الحديث ضعيف؛ لانقطاعه واضطرابه وجهالة بعض رواته -.

ثم قال الإمام ابن تيمية: "لكن كثير ممن رواه رووه بقوله: (إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع), ..., والحديث قد رواه ابن جرير الطبري في تفسيره وغيره, ولفظه: (وإنه ليجلس عليه فما يفضل منه قدر أربع أصابع) بالنفي, ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ أراد الإثبات, وأنه يفضل من العرش أربع أصابع, لا يستوي عليها الرب, وهذا معنى غريب, ..., بل هو يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر, وهذا باطل مخالف للكتاب والسنة وللعقل, ..., وهذا وغيره يدل على أن الصواب في روايته النفي, ..., فالرب مستو عليه كله, لا يفضل منه قدر أربعة أصابع, وهذه غاية ما يقدر به في المساحة من أعضاء الإنسان, ..., وإلا فأي حكمة في كون العرش يبقى منه قدر أربع أصابع خالية, وتلك الأصابع أصابع من الناس, ..., فما بال هذا القدر اليسير لم يستو الرب عليه"؟

لقد بدا لي واضحا أن الإمام ابن تيمية يساوي في المقدار بين العرش وبين من يجلس عليه, وأنه مقدار حسي, يقاس بالأصابع, وهذا المقدار - وإن كان مقبولا في قياس العرش - هل هو مقبول في حق الله ﷻ؟ وهل هذه عقيدة

السلف؟ وهل هذه عقيدة الإمام مالك الذي علاه الرُّحضاء, وهو العرق, عندما سئل عن الاستواء؟

عموما, في اللقاء التالي إن شاء الله, سنعرض وجها آخر للإمام ابن تيمية في طريقة التعامل مع نصوص الصفات الإلهية, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

٧. نسبة التفويض للإمام ابن تيمية في تعامله مع نصوص الصفات واضطراب علماء السلفية المعاصرة في شرح لمعة الاعتقاد للإمام ابن قدامة

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد عرضنا في اللقاء السابق تطبيقات لرأي الإمام ابن تيمية في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية, منها حديث الصورة, وحديث الاستواء, وقد توسع ابن تيمية في مناقشة هذه الأحاديث حتى بلغ به الأمر إلى تحديد المقادير والقياسات, وهي أمور لم يخض فيها السلف الصالح, وإنما فوضوا معناها إلى الله؛ لأنها من المتشابه.

إلا أنني مع البحث وقفت على نص للإمام ابن تيمية في فتاواه, يسأل عن عقيدة السلف, فكان مما قال (٢/٤): "وقد شهد الله لأصحاب نبيه ﷺ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان, ..., فمن سبيلهم في الاعتقاد الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه, وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله أو على لسان رسوله, من غير زيادة عليها, ولا نقص منها, ولا تجاوز لها, ولا تفسير لها, ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها, ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين, ولا سمات المحدثين, بل أمروها كما جاءت, وردوا علمها إلى قائلها, ومعناها إلى المتكلم بها, ..., وعلموا أن المتكلم بها صادق, لا شك في صدقه, فصدقوه, ولم يعلموا حقيقة معناها, فسكتوا عما لم يعلموه, وأخذ ذلك الآخر عن الأول, ..., والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار رسول الله ﷺ, نقل مصدق لها, مؤمن بها, قابل لها, غير مرتاب فيها, ولا شاك في صدق قائلها, ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها, ولا تأولوه, ولا شبهوه بصفات المخلوقين, إذ لو فعلوا شيئا من ذلك لنقل عنهم, ولم يجز أن يكتم بالكلية, ..., بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه بالغوا في كفه, تارة

بالقول العنيف, وتارة بالضرب, وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسألته".

فلعلكم لاحظتم أيها الإخوة في هذا النص أن الإمام ابن تيمية يقرر أن السلف لم يكونوا يتصرفون في صفات الله بزيادة ولا نقص ولا تفسير ولا تأويل, وأنهم لم يعلموا حقيقة معناها, فسكتوا عما لم يعلموه, وردوا علمه إلى قائله, ومعناه إلى المتكلم به, وأن من مبالغتهم في السكوت أنهم كانوا يكفون من سأل عن المتشابه.

هذا النص بعينه وفصه رأيته في كتاب ذم التأويل (١١) للإمام ابن قدامة, لا يكاد ينخرم منه حرف واحد, ومن المؤكد أن الإمام ابن قدامة ممن يتبع طريقة التفويض في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية, وهو في هذا يسير على طريقة الحنابلة, قبل الإمام ابن تيمية وبعده, كما قدمنا في اللقاءين الثاني والثالث, فهل يمكننا القول: إن ابن تيمية كان يسير على طريقة التفويض؟ وهل كان هذا في بداية حياته أو في آخرها؟ أو هل فهم ابن تيمية من هذا النص الذي نقله من ابن قدامة تفويضا للمعنى, أو إثباتا للمعنى حسب ظاهر اللغة؟ أسئلة لا أملك لها جوابا.

ولكن الذي أتيقن منه أن الإمام ابن قدامة مفوض بوضوح, والدليل على هذا ما ذكره في عدة كتب من كتبه, ككتابه ذم التأويل, ولمعة الاعتقاد, وروضة الناظر, وتحريم النظر في كتب الكلام, وقد قدمنا بعض نصوصه في اللقاء الثاني.

وقد وقف شارحو لمعة الاعتقاد من علماء السلفية المعاصرة موقف الحائر بين الإمام ابن قدامة والإمام ابن تيمية, ففي الوقت الذي يصرح فيه ابن قدامة باتباع طريقة التفويض, يصرح ابن تيمية بأن التفويض قول أهل البدع والإلحاد.

فعلى سبيل المثال, سئل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣١١-١٣٨٩هـ) عن قول الإمام ابن قدامة: "وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا، وترك التعرض لمعناه, ونرد علمه إلى قائله", فقال في فتاواه ورسائله (١/٢٠٢): "وأما كلام صاحب اللمعة, فهذه الكلمة مما لوحظ في هذه العقيدة، وقد لوحظ فيها عدة كلمات, أخذت على المصنف؛ إذ لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته, لفظا ومعنى، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقية, تليق بجلال الله وعظمته, ..., أما ما ذكره في اللمعة فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها، والمصنف رحمه الله إمام في السنة، وهو أبعد الناس عن مذهب المفوضة وغيرهم من المبتدعة", فلعلكم لاحظتم حيرة الشيخ محمد في الجمع بين متناقضين؛ إذ كيف يعتقد إمام من أئمة السنة عقيدة أهل البدع؟

وأما الشيخ محمد بن عثيمين فقد قال عند شرحه للنص نفسه (٣٢): "تنقسم نصوص الكتاب والسنة الواردة في الصفات إلى قسمين: واضح جلي, ومشكل خفي, فالواضح ما اتضح لفظه ومعناه, فيجب الإيمان به لفظا, وإثبات معناه حقا, ..., وأما المشكل فهو ما لم يتضح معناه؛ لإجمال في دلالته, أو قصر في فهم قارئه, فيجب إثبات لفظه؛ لورود الشرع به, والتوقف في معناه, وترك التعرض له؛ لأنه مشكل, لا يمكن الحكم عليه, فنرد علمه إلى الله ورسوله, ..., أما من حيث واقع النصوص الشرعية فليس فيها بحمد الله ما هو مشكل, ...؛ لأن الله وصف القرآن بأنه نور مبين, وبيان للناس وفرقان, وأنه أنزله تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة، وهذا يقتضي أن لا يكون في النصوص ما هو مشكل بحسب الواقع", فتأملوا تقريره أولا بوجود نصوص مشكلة, ثم تراجعه عن ذلك, وما هذا إلا فرارا من تفويض معاني الصفات الإلهية.

وأما الشيخ عبدالرزاق عفيفي (١٣٢٥-١٤١٥هـ) فقد كان صريحا في نسبة التفويض للإمام ابن قدامة, فإنه سئل عن بعض عبارات الإمام ابن قدامة التي يفهم منها التفويض في لمعة الاعتقاد, فقال في فتاواه ورسائله (٣٤٧): "مذهب السلف هو التفويض في كيفية الصفات, لا في المعنى، وقد غلط ابن قدامة في (لمعة الاعتقاد)، وقال بالتفويض, ولكن الحنابلة يتعصبون للحنابلة، ولذلك يتعصب بعض المشايخ في الدفاع عن ابن قدامة، ولكن الصحيح أن ابن قدامة مفوض".

وليس هذا الموضع من كتاب لمعة الاعتقاد للإمام ابن قدامة الموضع الوحيد الذي اضطرب فيه شارحوها, فإن من المواضع الأخرى قوله: "ومن صفات الله تعالى أنه متكلم بكلام قديم, ومن كلام الله سبحانه القرآن العظيم، ..., نزل به الروح الأمين, على قلب سيد المرسلين, بلسان عربي مبين، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وهو سور محكمات, وآيات بينات, وحروف وكلمات", أي أن حروف القرآن ومعانيه قديمة غير حادثة ولا مخلوقة.

ورغم تصريح ابن قدامة بقِدم كلام الله ﷻ, فقد قرر شارحو لمعة الاعتقاد أن كلام الله قديم النوع حادث الآحاد, وصرحوا بأن تقرير ابن قدامة يفيد قدم كلام الله نوعا وآحادا.

قال الشيخ محمد بن عثيمين (٧١): " الكلام صفة من صفات الله الثابتة له بالكتاب والسنة وإجماع السلف, ..., وهو كلام حقيقي, يليق بالله, يتعلق بمشيئته, بحروف وأصوات مسموعة, ..., وكلام الله تعالى قديم النوع حادث الآحاد، ومعنى قديم النوع أن الله لم يزل ولا يزال متكلما, ليس الكلام حادثا منه بعد أن لم يكن، ومعنى حادث الآحاد أن آحاد كلامه, أي الكلام المعين المخصوص, حادث؛ لأنه متعلق بمشيئته, متى شاء تكلم بما شاء كيف شاء, وقوله: (متكلم بكلام قديم), يعني قديم النوع حادث الآحاد, لا يصلح إلا هذا المعنى على مذهب أهل السنة والجماعة، وإن كان ظاهر كلامه أنه قديم النوع

والآحاد", فلاحظوا أن الشيخ محمد يقرر أن كلام الله قديم النوع حادث الآحاد, وأن ظاهر كلام الإمام ابن قدامة أن كلام الله قديم غير حادث, فما السبب لهذه المخالفة؟

وقال الشيخ عبدالله بن جبرين (٨٨): "بالغ السلف في إثبات صفة الكلام لله, ..., وأثبتوا أن الله تعالى متكلم, ويتكلم إذا شاء, بكلام يسمعه منه من شاء، ...., وعند أهل السنة أن كلام الله قديم النوع متجدد الآحاد، ومعنى كونه قديم النوع أن جنسه قديم، فالله تعالى متصف في الأزل بكونه متكلما، فإن الله بجميع صفاته ليس بحادث، ولكنه لا يزال يتجدد, ويحدث له كلام إذا شاء، وصفة الكلام من الصفات الفعلية الملازمة للذات متى شاء", فلاحظوا أن الشيخ ابن جبرين يقرر أن كلام الله قديم النوع حادث الآحاد, وهو بهذا التقرير يخالف ظاهر كلام الإمام ابن قدامة أن كلام الله قديم غير حادث, فما السبب لهذه المخالفة؟

إن السبب في هذه المخالفة يعود إلى متابعة مشايخ السلفية المعاصرة للإمام ابن تيمية في هذه المسألة, فإنه قال في مجموع الفتاوى (١٦١/٦): "إن أردت بقولك: إنه كلام, تكلم الله به بمشيئته بعد أن لم يتكلم به بعينه, وإن كان قد تكلم بغيره قبل ذلك, مع أنه لم يزل متكلما إذا شاء, فإنا نقول بذلك, وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة, وهو قول السلف وأهل الحديث".

وهذا التقرير مخالف لما قرره علماء الحنابلة من أن كلام الله ﷻ قديم غير حادث, قال القاضي أبو يعلى الفراء في المعتمد (٨٦): "والله تعالى متكلم بكلام قديم, غير مخلوق, ..., وهو موصوف به فيما لم يزل, ..., وأيضا لو كان مخلوقا لكان لا يخلو الباري جل وعز أن يكون خلقه في نفسه, أو قائما بنفسه, أو قائما بغيره, فيستحيل أن يحدثه في نفسه؛ لأنه تعالى ليس بمحل للحوادث", - يقصد أن الله لا يقوم بذاته العلية أمر حادث -, قال: "ويستحيل أن يحدثه قائما بنفسه؛ لأنه صفة, والصفة لا تقوم بنفسها, ويستحيل أن يحدثه في غيره؛

لأنه لو خلقه لوجب أن يكون كلاما لذلك الغير, لا كلاما لله تعالى, فلما فسدت هذه الوجوه صح أنه غير مخلوق".

بل إن تقرير الإمام ابن تيمية مخالف لما قرره جمهور العلماء, فقد نقل الإمام الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) في التاريخ (٦٣٢/٨) كتاب المأمون بشأن امتحان العلماء في مسألة خلق القرآن, وفيه: "وقد عرف أمير المؤمنين أن الجمهور الأعظم, والسواد الأكبر, ..., في جميع الأقطار والآفاق, أهل جهالة بالله, ..., وذلك أنهم ساووا بين الله تبارك وتعالى وبين ما أنزل من القرآن، فأطبقوا مجتمعين، واتفقوا غير متعاجمين، على أنه قديم أول, لم يخلقه الله ويحدثه ويخترعه", وهذا يدل دلالة واضحة على إجماع علماء السنة في زمن المأمون على أن القرآن قديم غير حادث.

وختاما, فإن مسألة كلام الله, والآراء في قدمه وحدوثه, والحرف والصوت, مسائل خلاف حقيقي بين الأشاعرة والماتريدية من جهة, والحنابلة من جهة, والسلفية من جهة, أما الصفات الموهمة للتشبيه, كالوجه واليد والعين والاستواء والنزول وغيرها, فإن الوصول إلى طريقة مثلى في التعامل مع نصوصها أمر ممكن, وهذا ما سأحاول الوصول إليه في اللقاء التالي إن شاء الله, وسأعرض نصوصا لعلماء السلفية المعاصرة في التأويل عند الحاجة, أو عندما تكون قرينته ظاهرة, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

٨. الطريقة المثلى في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد عرضنا في اللقاءات السابقة ثلاث طرق للتعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه, كالوجه واليد والعين والاستواء والنزول:

١. الطريقة الأولى هي التفويض, ويعني إثباتها كصفات أو إضافات لله ﷻ, واعتقاد أن لها معاني لائقة به سبحانه, وتفويض تلك المعاني إليه, واجتناب الخوض في تفسيرها, ونفي المعنى الظاهر الذي يلزم منه التجسيم والأعضاء والمكان والحركة وغيرها, وقد ارتضاه الأشاعرة والحنابلة.

٢. أما الطريقة الثانية فهي التأويل, ويعني صرف المعاني الظاهرة لنصوص الصفات إلى معان أخرى حسب ما تقتضيه معاني اللغة العربية, وقد أجازه الأشاعرة, وحرمه الحنابلة.

٣. أما الطريقة الثالثة فهي الإثبات, ويعني إثبات الصفات الإلهية بالمعنى الظاهر المتبادر في اللغة العربية, مع تفويض كيفيتها, وقد رفضه الأشاعرة والحنابلة, أما ابن تيمية فقد قرره في كثير من مؤلفاته, مع العلم أن له نصوصا أخرى, يفهم منها التفويض, وقد قدمتها في اللقاء السابق, وله توبة يقرر فيها الرجوع إلى طريقة التفويض, لم أتعرض لها, وقد تبعته السلفية المعاصرة على طريقته في الإثبات حسب الظاهر.

وقد ختمنا لقاءنا السابق بإمكانية الاتفاق على طريقة مثلى في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه, وهي طريقة تجمع بين آراء المذاهب المختلفة بدون تمييع, وهذه الطريقة المثلى هي طريقة التفويض - تفويض المعنى من أصله -؛ لأن الجمهور من الأشاعرة والحنابلة - قبل ابن تيمية

وبعده - قبلوا هذه الطريقة, وساروا عليها, وقرروها في مؤلفاتهم, أما التأويل فيجب الكف عنه إلا عند الحاجة؛ لكي نجمع بين المذاهب المختلفة.

وأرى أن الحاجة للتأويل تنحصر في ثلاث حالات:

١. الأولى للرد على شبهات المشككين في الإسلام عموما وفي السنة خصوصا, الذين يتهمون رواة الحديث وعلماء الإسلام باعتقاد التشبيه.

٢. والثانية كعلاج لداء التشبيه عند من لم يتمكن التنزيه في قلبه من المسلمين.

٣. والثالثة عندما تكون قرينة التأويل ظاهرة.

أما الحالة الأولى, وهي الرد على شبهات المشككين في الإسلام والسنة, فقد قدمنا في اللقاء الأول تقرير الإمام النووي والإمام ابن عساكر بأن التأويل يلجأ إليه؛ لرد شبه المبتدعة المشككين في عقائد المسلمين.

قال الإمام النووي في المجموع (٢٥/١): "فإن دعت الحاجة إلى التأويل؛ لرد مبتدع ونحوه, تأولوا حينئذ", وقال الإمام ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (٣٨٨): "فإذا وجدوا - أي الأشاعرة - من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة, ولقَوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة, فحينئذ يسلكون طريق التأويل, ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل, ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه؛ خوفا من وقوع من لا يعلم في ظلم التشبيه, فإذا أمنوا من ذلك رأوا أن السكوت أسلم, وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم".

وممن سلك هذا المسلك من المحدثين الإمام ابن حبان (...-٣٥٤هـ), فإنه قرر أولا أن أحاديث الصفات من المتشابه, فقال في صحيحه عن أحد الأحاديث (٤٧/١٥): "هذا خبر شنع به أهل البدع على أئمتنا، وزعموا أن أصحاب الحديث حشوية، يروون ما يدفعه العيان والحس، ويصححونه، فإن سئلوا عن وصف ذلك قالوا: نؤمن به، ولا نفسره, ولسنا بحمد الله ومنّه مما رمينا به في شيء، بل نقول: إن المصطفى ﷺ ما خاطب أمته قط بشيء لم يعقل عنه، ولا في سننه

شيء لا يعلم معناه، ومن زعم أن السنن إذا صحت يجب أن تروى, ويؤمن بها, من غير أن تفسر ويعقل معناها، فقد قدح في الرسالة، اللهم إلا أن تكون السنن من الأخبار التي فيها صفات الله جل وعلا, التي لا يقع فيها التكييف، بل على الناس الإيمان بها".

ثم طبق الإمام ابن حبان طريقته في التأويل؛ لرد شبه المشككين على حديث: "خلق الله آدم على صورته", فأوله بمعنى أن الله خلق آدم منذ نشأته على صورته التي عاش عليها, ومات عليها, فقال في صحيحه (١٤/٣٣): "هذا الخبر تعلق به من لم يُحكم صناعة العلم, وأخذ يشنع على أهل الحديث الذين ينتحلون السنن، ويذبون عنها، ويقمعون من خالفها, بأن قال: ليست تخلو هذه الهاء من أن تنسب إلى الله أو إلى آدم، فإن نسبت إلى الله كان ذلك كفرا، إذ (ليس كمثله شيء), وإن نسبت إلى آدم تعرى الخبر عن الفائدة؛ لأنه لا شك أن كل شيء خلق على صورته لا على صورة غيره، ...، ونحن نقول: ... معنى الخبر عندنا بقوله ﷺ: (خلق الله آدم على صورته) إبانة فضل آدم على سائر الخلق، والهاء راجعة إلى آدم، والفائدة من رجوع الهاء إلى آدم دون إضافتها إلى البارئ جل وعلا - جل ربنا وتعالى عن أن يشبه بشيء من المخلوقين - أنه جل وعلا جعل سبب الخلق الذي هو المتحرك النامي بذاته اجتماع الذكر والأنثى، ثم زوال الماء عن قرار الذكر إلى رحم الأنثى، ...، وخلق الله جل وعلا آدم على صورته التي خلقه عليها، وطوله ستون ذراعا, من غير أن يكون تقدمه اجتماع الذكر والأنثى، ...، فأبان الله بهذا فضله على سائر من ذكرنا من خلقه".

أما الحالة الثانية, وهي علاج داء التشبيه عند من لم يتمكن التنزيه في قلبه من المسلمين, فإن عالما من علماء السلفية المعاصرة رضي بتأويل حديث الصورة لمن أبى فهمه إلا التشبيه, ألا وهو الشيخ محمد بن عثيمين, فإنه قال في شرح العقيدة الواسطية (١٠٥): "فإن قال قائل: إن النبي ﷺ حدثنا بأحاديث تشتبه علينا، هل هي تمثيل أو غير تمثيل؟ ونحن نضعها بين أيديكم: ...، قال

النبي ﷺ: "إن الله خلق آدم على صورته", والصورة مماثلة للأخرى، ولا يعقل صورة إلا مماثلة للأخرى، ...,, والجواب المجمل أن نقول: لا يمكن أن يناقض هذا الحديث قوله تعالى: (ليس كمثله شيء), فإن يسر الله لك الجمع فاجمع، وإن لم يتيسر، فقل: (آمنا به كل من عند ربنا), وعقيدتنا أن الله لا مثيل له، ...,, وأما الجواب المفصل فنقول: إن الذي قال: (إن الله خلق آدم على صورته) رسول الذي قال: (ليس كمثله شيء), والرسول لا يمكن أن ينطق بما يكذب المرسل, والذي قال: (خلق آدم على صورته) هو الذي قال: (إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر), فهل أنت تعتقد أن هؤلاء الذين يدخلون الجنة على صورة القمر من كل وجه, أو تعتقد أنهم على صورة البشر, لكن في الوضاءة والحسن والجمال واستدارة الوجه وما أشبه ذلك على صورة القمر، لا من كل وجه؟! فإن قلت بالأول - يقصد مشابهة القمر من كل وجه - فمقتضاه أنهم دخلوا وليس لهم أعين, وليس لهم آناف, وليس لهم أفواه, وإن شئنا قلنا: دخلوا وهم أحجار, وإن قلت بالثاني - يقصد المشابهة في الوضاءة والحسن وما أشبه ذلك - زال الإشكال, وتبين أنه لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلا له من كل وجه, فإن أبى فهمك وتقاصر عن هذا، وقال: أنا لا أفهم إلا أنه مماثل, قلنا: هناك جواب آخر"، - لاحظوا لجوء الشيخ محمد بن عثيمين للتأويل؛ لعلاج داء التمثيل -, قال: "وهو أن الإضافة هنا من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، فقوله: (على صورته)، مثل قوله ﷻ في آدم: (ونفخت فيه من روحي), ولا يمكن أن الله ﷻ أعطى آدم جزءا من روحه، بل المراد الروح التي خلقها الله ﷻ, لكن إضافتها إلى الله بخصوصها من باب التشريف، كما نقول: عباد الله، ...,, فقوله: (خلق آدم على صورته) يعني: صورة من الصور التي خلقها الله وصورها، كما قال تعالى: (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم), والمصوَّر أدم إذن، فآدم على صورة الله، يعني أن الله هو الذي صوره على هذه الصورة التي تعد أحسن صورة في المخلوقات، (لقد خلقنا

الإنسان في أحسن تقويم)، فإضافة الله الصورة إليه من باب التشريف، كأنه ﷻ اعتنى بهذه الصورة، ...، فمن أجل أنه الصورة التي صورها الله، وأضافها إلى نفسه تشريفا وتكريما، ...، كما في بيت الله وناقة الله وعبدالله".

إن النص السابق يكشف لنا بوضوح أن التشبيه إذا غلب على عقل المسلم، ولم يستطع الانفكاك عنه، فإن من الرحمة به والشفقة عليه أن نؤول النص بما لا يخرج عن أساليب اللغة العربية واتساع اللسان العربي.

وأما الحالة الثالثة، وهي التأويل عندما تكون قرينته ظاهرة، فإن بعض علماء السلفية أولوا عددا من الأحاديث التي فيها إضافات لله ﷻ على أساس أنها ليست صفات لله ﷻ، وإليكم مثالا واحدا، وهو حديث الهرولة، فقد ورد في الحديث القدسي قول الله ﷻ: "أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملإ ذكرته في ملإ خير منهم، وإن تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا، وإن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة"، رواه البخاري ومسلم وأحمد والترمذي وابن ماجه.

فأول الشيخ عبدالله بن جبرين الهرولة بالثواب، فقال في شرح العقيدة الطحاوية (٦٢): "الصحيح أن الهرولة هنا بمعنى قرب الرب تعالى إلى عبده بثوابه، ...، فلا يقال: إن الهرولة صفة من صفات الله في هذا الحديث، إنما ذكرها على وجه المبالغة في كثرة الثواب".

وأول الشيخ صالح الفوزان الهرولة بالمغفرة والإجابة، فقال في مقطع مرئي له على الإنترنت: "(من أتاني يمشي أتيته هرولة)، بمعنى من أسرع إلى رضائي وطاعتي أسرعت في مغفرة ذنوبه وقضاء حوائجه، ...، وليس المراد بالهرولة على ظاهرها هنا، وفي هذا رد على بعض المتسرعين الذين يثبتون لله الهرولة، ...، فيجب معرفة هذه القواعد العظيمة، يكون الإنسان على بصيرة؛ ليعرف مذهب السلف فيها، الذين هم أثبت منه وأعلم منه، ولا يستقل بفهمه وعقله، ويثبت لله أشياء لا يدري عنها؛ بناء على ظواهر أو متشابهات".

ولكن في المقابل, فإن الشيخ عبدالعزيز بن باز أثبت الهرولة صفة لله ﷻ, بل وأضاف إليها صفة المشي أيضا, فقال في فتاوى نور على الدرب (٦٨): "هذا الحديث الصحيح يدل على عظيم فضل الله ﷻ, وأنه بالخير إلى عباده أجود، ...., ولا مانع من إجراء الحديث على ظاهره على طريق السلف الصالح, ..., وليس مشيه كمشيهم، ولا هرولته كهرولتهم, بل هو شيء يليق بالله, لا يشابه فيه خلقه سبحانه وتعالى كسائر الصفات".

وقال بمثل قوله الشيخ محمد بن عثيمين, فقال في شرح صحيح البخاري عن هذا الحديث (٣٢٥/١٠): "فهذا أيضا اختلف فيه العلماء، هل هو على حقيقته أو لا؟ فقيل: إنه على حقيقته، ونحن إذا مشينا نعرف كيف نمشي، أما الله ﷻ فإننا لا نعرف كيفية مشيه، ولا مانع من أن الله يمشي, يقابل المتجه إليه، فيقابله إذا أتى يمشي يقابله بهرولة, ..., ما الذي يمنع أن يكون إتيانه هرولة إذا كنا نؤمن بأنه يأتي حقيقة؟ ...., فإذا أخبرنا أنه يأتي هرولة، قلنا: آمنا بالله, لكن كيف هذه الهرولة؟ لا يجوز أن نكيفها, ولا يمكن أن نتصورها".

أما الشيخ الألباني فلم يبد فيها رأيا, فإنه سئل عن هذا الحديث, وهل يؤخذ منه إثبات صفة الهرولة, فقال في موسوعته (٢٦١/٦): "سئلت عن هذا مرارا, فأجبت بأنه لا يوجد عندي جواب, ونصف العلم (لا أدري)".

وأختم بعبارة, لعلها تجمع المختلفين حول هذه المسألة العظيمة, وهي: "الطريقة الصحيحة للتعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه هي تفويض معناها إلى الله, والكف عن تأويلها إلا عند الحاجة, كالرد على شبهات المشككين في الإسلام عموما وفي السنة خصوصا, وكعلاج لداء التشبيه عند من لم يتمكن التنزيه في قلبه من المسلمين, وعندما تكون قرينة التأويل ظاهرة".

فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

٩. اضطراب علماء السلفية المعاصرة في تفسير صفة الاستواء

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد ختمت اللقاء السابق بعبارة مختصرة, لعلها تجمع المختلفين حول الطريقة المثلى للتعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه, خلاصتها أن الطريقة الصحيحة هي تفويض معناها إلى الله, والكف عن تأويلها إلا عند الحاجة, كالرد على شبهات المشككين في الإسلام والسنة, أو كعلاج لداء التشبيه, أو عندما تكون قرينة التأويل ظاهرة, وهذه الطريقة تقتضي ألا يتوسع الأشاعرة في التأويل إلا عند الحاجة, وتقتضي ألا يضيق الحنابلة بالتأويل عند الحاجة, وبهذا يمكن إغلاق باب الخلاف في هذه المسألة العظيمة.

أما إثبات الصفات الإلهية بالمعنى الظاهر المتبادر في اللغة العربية, مع تفويض كيفيتها فقط, فهي طريقة رفضها الأشاعرة والحنابلة, إلا أن السلفية المعاصرة سارت عليها تبعا لما قرره الإمام ابن تيمية.

وهذه الطريقة في الإثبات حسب الظاهر في اللغة العربية طريقة غير منضبطة؛ لأن الكلمة إذا جاءت في سياق معين, فإنها قد تفيد عدة معاني في اللغة العربية, فإذا لم يتم تعريف الكلمة عندما تضاف إلى الله ﷻ فإن باب الخلاف سيكون واسعا في تحديد معناها.

فلو تناولنا بالتطبيق صفة الاستواء التي أضيفت إلى الله في سبع آيات من كتابه العزيز, وسألنا عدة أشخاص عن معناها, فإن بعضهم سيثبت علوا, وبعضهم سيثبت استقرارا بعد ذلك العلو, وبعضهم سيثبت مماسة لهذه الاستقرار, وبعضهم سيثبت حجما أكبر أو أقل أو مساويا, ولعلكم تتذكرون ما ذكرناه في اللقاء السادس من مسألة الجلوس على العرش, فما يفضل منه إلا أربع أصابع, أو فما يفضل منه أربع أصابع.

ولماذا نسأل عدة أشخاص, أليس الأولى أن نرجع إلى ما قرره علماء السلفية المعاصرة في هذه المسألة, فإنهم - بعد اتفاقهم على تفسير الاستواء بالعلو - اختلفوا في تفسيره بالاستقرار, فالشيخ الألباني ينكره, والشيخ بكر أبو زيد ينكره, وينكر أن ينسب لابن تيمية, والشيخ عبدالله بن جبرين والشيخ صالح الفوزان يثبتان الاستقرار وينكران الجلوس, وكأنهما فرّقا بينهما, والشيخ محمد بن عثيمين يثبت الاستقرار ويتردد في إثبات الجلوس, والشيخ عبدالرحمن السعدي والشيخ عبدالعزيز الراجحي يثبتانهما, أما الشيخ عبدالعزيز بن باز فلم أعثر له على نص في إثباتهما, وإليكم نصوصهم:

قال الشيخ الألباني في مختصر العلو (٢٥): "تأول الخلف الاستواء المذكور في هاتين الآيتين ونحوهما بالاستيلاء, ..., متجاهلين اتفاق كلمات أئمة التفسير والحديث واللغة على إبطاله, وعلى أن المراد بالاستواء على العرش إنما هو الاستعلاء والارتفاع عليه, كما سترى أقوالهم مروية في الكتاب عنهم بالأسانيد الثابتة قرنا بعد قرن, وفيهم من نقل اتفاق العلماء عليه, مثل الإمام إسحاق بن راهويه والحافظ ابن عبدالبر, وكفى بهما حجة".

وأنكر الشيخ الألباني أن يوصف الله بالجلوس, فقال في السلسلة الضعيفة عن حديث: "إن الله ﷻ يجلس يوم القيامة على القنطرة الوسطى بين الجنة والنار" (١٢/٩٥٠): "منكر, أخرجه العقيلي في الضعفاء, ..., وعنه ابن الجوزي, ..., وأعله ابن الجوزي, ..., فالظاهر أنه لاحظ ما في متنه من النكارة، وهي نسبة الجلوس إلى الله تعالى، وبين الجنة والنار, وهو مما لم يرد في شيء من الأحاديث الصحيحة, فمتنه حري بالوضع".

وأنكر الشيخ الألباني تفسير الاستواء بالاستقرار, فقال في سلسلة الهدى والنور (٥٤٢): "لا يجوز استعمال ألفاظ لم ترد في الشرع, لا يجوز أن يوصف الله بأنه مستقر؛ لأن الاستقرار أولا: صفة بشرية, ثانيا: لم يوصف بها ربنا ﷻ حتى نقول: استقرار يليق بجلاله وكماله كما نقول في الاستواء, فنحن لا

نصف الله إلا بما وصف به نفسه, ثم مقرونا مع التنزيه: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)".

أما الشيخ بكر أبو زيد فقد فسر الاستواء بالعلو, فقال في المجموعة الثانية من فتاوى اللجنة الدائمة (٣٨٦/٢): "القول بأن الله موجود في كل مكان هو قول الحلولية الملاحدة، وهو قول باطل وكفر بالله ﷻ؛ لأن الله سبحانه وتعالى فوق سماواته، مستو على عرشه، منزه عن الحلول في مخلوقاته، ...، وقال تعالى: (الرحمن على العرش استوى), والآيات في إثبات العلو والاستواء على العرش كثيرة".

وأنكر الشيخ بكر أبو زيد تفسير الاستواء بالاستقرار, وأنكر نسبة هذا التفسير إلى الإمام ابن تيمية, فقال في معجم المناهي اللفظية (٩١): "نسب بعض الأفاكين إلى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أنه يثبت استقرار الله على العرش, وهذه النسبة افتراء عليه رحمه الله تعالى, ومعتقده معلوم مشهور من إثبات ما أثبته الله لنفسه, أو أثبته له رسوله ﷺ, بلا تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل, ومنه إثبات استواء الله على عرشه كما يليق بجلاله, وتجد رد تلك الفرية في مقدمة تحقيق مختصر العلو للألباني".

أما الشيخ عبدالله بن جبرين فقد فسر الاستواء بالعلو والارتفاع والصعود والاستقرار, فقال في شرح العقيدة الواسطية (٢١١/١): "هذه هي تفاسير أهل السنة الأربعة, أكثرهم يقول: استوى على العرش أي استقر عليه, ..., فجاء الاستواء بمعنى الاستعلاء, وجاء بمعنى الاستقرار, ..., فجاء الاستواء إذا كان مقرونا بحرف (على) بمعنى العلو وبمعنى الاستقرار".

وأنكر الشيخ عبدالله بن جبرين تفسير الاستواء بالجلوس, فهو بهذا يفرق بين الاستقرار والجلوس, فقال في الرد الفائق على مبدل الحقائق (١٦): "إن الله تعالى وصف نفسه بأنه على العرش استوى في سبعة مواضع من القرآن، وفسر العلماء الاستواء بما يدل على العلو والارتفاع والاستقرار،

والتزموا نفي العلم بالكيفية, وتفويضها إلى الله، ولا أذكر في كتب السلف التفسير بالجلوس، فنسبته إلى أهل السنة أو أئمة الدعوة كذب عليهم، بل منهم من فوض وقال: استوى استواء يليق بالله تعالى، ومنهم من قال: علا وارتفع كما يشاء, مع عدم العلم بالكيفية، وليس في ذلك محذور والحمد لله، وقد أنكروا على من توسع في الخوض في ذلك, بذكر أنه أكبر من العرش أو مثله أو دونه، وكذا بذكر المماسة, وكون الرب محمولا على العرش كحمل الراكب على المركوب, ونحو ذلك، فلا نقول بهذه التقديرات، ولا نخوض في هذا الأبحاث؛ لعدم النقل فيها، ولما فيها من التدخل فيما لا يعني".

أما الشيخ صالح الفوزان فقد فسر الاستواء بالعلو والارتفاع والصعود والاستقرار, وهو نفس رأي الشيخ ابن جبرين, فقال في شرح لمعة الاعتقاد (٩١): "أما الاستواء فمعناه كما فسره السلف: العلو والاستقرار والصعود والارتفاع, قال ابن القيم رحمه الله: (فلهم عبارات عليها أربع ... قد حصلت للفارس الطعان ... وهي استقر وقد علا وكذلك ار ... تفع الذي ما فيه من نكران ... وكذاك قد صعد الذي هو رابع ... وأبو عبيدة صاحب الشيباني ... يختار هذا القول في تفسيره ... أدرى من الجهمي بالقرآن)".

وأنكر الشيخ صالح الفوزان تفسير الاستواء بالجلوس عندما سئل عن تفسير (استوى) بمعنى (جلس), فقال في شرح لمعة الاعتقاد (٣٠٥): "هذا باطل؛ لأنه لم يرد تفسيره بالجلوس, ونحن لا نثبت شيئا من عند أنفسنا".

أما الشيخ محمد بن عثيمين فقد فسر الاستواء بالعلو والارتفاع والصعود والاستقرار, وذكر أن الأحوط عدم تفسيره إلا بالعلو, فقال في شرح صحيح البخاري (٣٧٥/١٠): "وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في النونية وغيرها أيضا أن (استوى على العرش) وردت فيها أربع عبارات عن السلف: علا وارتفع وصعد واستقر, لكن علا وارتفع وصعد, معنى الثلاثة متقارب أو واحد، أما استقر فالاستقرار أمر زائد على مجرد العلو, وكأن الذين فسروه بالاستقرار

أخذوه من قوله تعالى: (لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه)، أي إذا استقررتم عليه، وهذا ليس بعيدا، وإن كان الأحوط ألا نفسر (استوى على العرش) إلا بعلا على العرش، ...، ولكن لا مانع أن نقول: استقر، وإن كان أمرا زائدا على العلو؛ لأن هذا هو معناه في اللغة العربية".

وقبِل الشيخ محمد بن عثيمين تفسير الاستواء بالاستقرار، ولكنه تردد في تفسيره بالجلوس والقعود، فقال للرد على أحدهم في مجموع فتاواه ورسائله (١٩٥/١): "قوله: "ولا يجوز أن يفهم من الاستواء معنى لا يليق بالله، مثل الاستقرار أو الجلوس أو القعود"، وهذا القول غير صحيح على إطلاقه، ...، وأما تمثيله لما لا يليق بالله بتفسير الاستواء على العرش بالاستقرار عليه والجلوس والقعود فغير صحيح، فأما تفسير استواء الله تعالى على عرشه باستقراره عليه فهو مشهور عن السلف، نقله ابن القيم في النونية وغيره، وأما الجلوس والقعود فقد ذكره بعضهم، لكن في نفسي منه شيء".

وأما الشيخ عبدالرحمن السعدي فقد فسر الاستواء بالعلو والارتفاع والاستقرار والجلوس، فقال في الأجوبة السعدية (١٤٧): "نثبت أنه استوى على عرشه استواء يليق بجلاله، سواء فسر ذلك بالارتفاع أو بعلوه على عرشه، أو بالاستقرار والجلوس، فهذه التفاسير واردة عن السلف".

وقال الشيخ عبدالعزيز الراجحي (١٣٦٠-حي) بمثل قول الشيخ السعدي، فقال في قدوم كتائب الجهاد (١٠١): "هذا كلام صحيح لا غبار عليه، نعم، وهل يكون الاستواء إلا بجلوس، وهذا من معاني الاستواء، ...، ومن سياق الآية عرفنا أن المقصود بقوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى) أي على العرش علا وجلس، لكن على ما يليق بجلاله جل وعلا، لا نكيف ذلك، ولا نؤوله، ولا نعطله، ولا نمثله، وهذا معنى قول الإمام مالك رحمه الله: (الاستواء معلوم)، أي نعرفه من لغتنا، وهو العلو والارتفاع والجلوس والاستقرار".

أما الشيخ عبدالعزيز بن باز فلم يتعرض لتفسير الاستواء بالاستقرار والجلوس والقعود فيما اطلعت عليه, قال في مجموع فتاواه (٣٠٩/٦): "ومعنى الاستواء عند أهل السنة هو العلو والارتفاع فوق العرش على الوجه الذي يليق بجلال الله سبحانه، لا يعلم كيفيته سواه, كما قال مالك رحمه الله - لما سئل عن ذلك -: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ومراده رحمه الله السؤال عن كيفيته, هذا المعنى جاء عن شيخه ربيعة بن أبي عبدالرحمن، وهو مروي عن أم سلمة رضي الله عنها، وهو قول جميع أهل السنة من الصحابة ﷺ ومن بعدهم من أئمة الإسلام".

فلعلكم لاحظتم أيها الإخوة الخلاف الكبير بين علماء السلفية المعاصرة في وصف الله بالجلوس والاستقرار, ما بين مثبت لهما ومنكر لهما ومتردد فيهما.

أما المعنى الصحيح للاستواء فقد لخصه الإمام البغوي في تفسيره (١٩٧/٢), فقال: "(ثم استوى على العرش)، قال الكلبي ومقاتل: استقر, وقال أبو عبيدة: صعد, وأولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء, فأما أهل السنة", - لاحظوا قوله: (أما أهل السنة), فإنه صريح أن ما مضى من الأقوال ليس من أقوال أهل السنة, كالاستقرار والصعود والاستيلاء -, قال البغوي: "فأما أهل السنة يقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف, يجب على الرجل الإيمان به, ويكل العلم فيه إلى الله ﷻ, ..., وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهات: أمروها كما جاءت بلا كيف", وكلامه هو عين التفويض الذي يقرره الأشاعرة والحنابلة بحمد الله.

في اللقاء التالي إن شاء الله سنستعرض اختلاف علماء السلفية المعاصرة في لوازم حديث النزول, كالحركة وخلو العرش, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠. اضطراب علماء السلفية المعاصرة في تفسير صفة النزول

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد عرضت في اللقاء السابق آراء علماء السلفية المعاصرة حول صفة الاستواء, وتبين لنا اختلافهم في وصف الله بالجلوس والاستقرار, ما بين مثبت لهما ومنكر لهما ومتردد فيهما, وختمت برأي الإمام البغوي - وهو إمام تنسبه السلفية لنفسها -, وخلاصة رأيه أن صفة الاستواء من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله, فنؤمن به, ونكل علمه إلى الله.

وهنا أؤكد أن هذا التفويض لا يُخْلي الآيات الواردة في الاستواء من معناها, فإنها تدل على تمام الملك والتدبير والعلم والخلق والأمر, وما من آية من آيات الاستواء إلا وجاء الاستواء مقرونا بها أو ببعضها.

ومما ورد في سنة رسول الله ﷺ قوله: "ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر, يقول: من يدعوني فأستجيب له, من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له", رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

وقد كف السلف ألسنتهم عن تفسير النزول والخوض في معناه, قال الإمام الترمذي في سننه (٤٣/٢): "وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث, وما يشبه هذا من الروايات من الصفات, ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد ثبتت الروايات في هذا, ويؤمن بها, ولا يتوهم, ولا يقال: كيف, هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك, أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة".

أما علماء السلفية المعاصرة فقد أثبتوا النزول بمقتضى ظاهر اللغة العربية, وفوضوا العلم بكيفيته, ولما كان المعنى الظاهر للنزول يستلزم حركة

وانتقالا وخلوا للعرش فقد اختلفوا في هذه اللوازم, فمنهم من رأى الإمساك عن الخوض في هذه اللوازم, ومنهم من رجح التوقف عن مسألة خلو العرش, مع تقرير جواز أن العرش لا يخلو منه, وجواز نسبة الحركة إليه, ومنهم من قرر أن العرش لا يخلو منه, ومنهم قرر ذلك أيضا, بل وقرر أن الحركة والانتقال لا تنفى عنه, وهذه نصوصهم بدون تعليق عليها:

قال الشيخ عبدالله بن جبرين في شرح لمعة الاعتقاد ضمن مجموع فتاواه (٩٣/٦٣), مثبتا صفة النزول, وممسكا عن الخوض في الحركة وخلو العرش منه: "أحاديث النزول, ذكر ابن كثير وغيره أنها متواترة، ...., ومعلوم أن النزول لا يكون إلا من أعلى، فهي دالة على أن الرب تعالى موصوف بصفة العلو بجميع أنواعه، وأنها صفة ذاتية كما سيأتي, وأما النزول فإنه صفة فعلية، ينزل إذا شاء، ...., وإذا آمنا بهذه الصفة فإننا نكل كيفيتها إلى الله الذي أثبتها لنفسه، ولا نتقعر في ذلك، ولا نبالغ في الإنكار, نقول: ينزل كما يشاء، فإذا قالوا: إن النزول يستدعي الحركة، أو أن يخلو منه العرش، أو أن يكون بعض المخلوقات فوقه، أو أن يكون محصورا, قلنا: سبحان الله وبحمده، تعالى الله عن أن تدركه الظنون، وأن تتخيله الأفهام، وأن تمثله الأوهام، تعالى الله عن ذلك, بل الرب سبحانه وتعالى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير), ونزوله يليق به، ولا يماثل أحدا من خلقه في هذه الصفة".

وقال الشيخ صالح الفوزان في مقطع يوتيوب بعنوان: إبطال شبهات من ينكر نزول الله في الثلث الأخير من الليل, مثبتا صفة النزول, وممسكا عن الخوض في الحركة والانتقال: "هو نزول يليق بعظمة الله جل وعلا, ..., فليس المراد ينزل أمره, وليس المراد ينزل ملَك من الملائكة, ..., قالوا: النزول يلزم عليه الحركة والانتقال, فهل الله ينتقل من العرش إلى السماء الدنيا ويتحرك؟ نقول: هذا بحث عن الكيفية, نحن نقول: ينزل كما يشاء, لا نعلم الكيفية, ..., فنحن نثبت النزول, ..., ولا نلتفت إلى وساوس هؤلاء الذين يستدركون على الله".

وقال الشيخ محمد بن عثيمين في شرح العقيدة السفارينية (٢٧٢)، مثبتا صفة النزول، ومتوقفا في مسألة خلو العرش: "فيه عدة مباحث: المبحث الأول ما معنى النزول؟ وهل الله سبحانه وتعالى ينزل بذاته؟ النزول: يعني إلى السماء الدنيا، ...، ينزل نزولا حقيقيا بذاته إلى السماء الدنيا، ...، وقد صرح أهل السنة بأن المراد نزوله بذاته، ...، وقد أجمع الصحابة ﷺ على أن المراد: ينزل ربنا بذاته سبحانه وتعالى، والدليل على إجماعهم أنه لم يرد عنهم ... في أن المراد: ينزل شيء آخر غير الله، ...، المبحث الثاني هل النزول يستلزم أن تكون السماء الدنيا تُقِلُّه، والسماء الثانية فوقه؟ والجواب: لا يلزم، بل نعلم أنه لا يمكن، وذلك لأنه لو أقلته السماء الدنيا لكان محتاجا إليها، ولو أظلته السماء الثانية لكانت فوقه، والله سبحانه وتعالى له العلو المطلق أزلا وأبدا، ...، المبحث الثالث هل إذا نزل إلى السماء الدنيا يخلو منه العرش أو لا يخلو؟ في هذا ثلاثة أقوال لعلماء السنة: فمنهم من قال: إن العرش يخلو منه، ومنهم من قال: إن العرش لا يخلو منه، ومنهم من توقف، فأما الذين قالوا: إن العرش يخلو منه، فقولهم باطل، ...، وليس الله ﷻ كالمخلوقات، إذا شغل حيزا فرغ منه الحيز الآخر، ...، ويبقى النظر في القولين الآخرين، وهما: التوقف، أو أن نقول: إنه لا يخلو منه العرش، فذهبت جماعة من العلماء رحمهم الله إلى التوقف، وقالوا: ما لنا ولهذا السؤال أصلا، ...، وعندي أن هذه الطريقة أسلم طريقة، ...، وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يخلو منه العرش؛ لأن الله تعالى ذكر أنه استوى على العرش حين خلق السموات والأرض، ولم يذكر النبي ﷺ أنه إذا نزل خلا منه العرش، فالواجب بقاء ما كان على ما كان، ...، وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى أن العرش لا يخلو منه، ولكني أميل إلى ترجيح القول الثاني، وهو التوقف".

وقال الشيخ محمد بن عثيمين أيضا في مجموع فتاواه ورسائله (٧٣/٣)، مثبتا صفة النزول، ومجوزا نسبة الحركة إلى الله: "هذه النصوص في إثبات الفعل والمجيء والاستواء والنزول إلى السماء الدنيا، إن كانت تستلزم الحركة لله

فالحركة له حق ثابت بمقتضى هذه النصوص ولازمها، وإن كنا لا نعقل كيفية هذه الحركة، ...، وإن كانت هذه النصوص لا تستلزم الحركة لله تعالى لم يكن لنا إثبات الحركة له بهذه النصوص، وليس لنا أيضا أن ننفيها عنه بمقتضى استبعاد عقولنا لها، أو توهمنا أنها تستلزم إثبات النقص، ...، فالقول بإثبات لفظه أو نفيه قول على الله بلا علم، ...، وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كثير من رسائله في الصفات على مسألة الحركة، ...، وأن من الناس من جزم بإثباتها، ومنهم من توقف، ومنهم من جزم بنفيها، والصواب في ذلك أن ما دل عليه الكتاب والسنة من أفعال الله تعالى ولوازمها، فهو حق ثابت، يجب الإيمان به".

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز في مجموع فتاواه (٣٩٩/٢٨)، مثبتا صفة النزول، وأن العرش لا يخلو منه: "وقد بيّن العلماء أنه نزول يليق بالله، وليس مثل نزولنا، لا يعلم كيفيته إلا هو سبحانه وتعالى، فهو ينزل كما يشاء، ولا يلزم من ذلك خلو العرش، فهو نزول يليق به جل جلاله، والثلث يختلف في أنحاء الدنيا، ...، وهو سبحانه أعلم بكيفية نزوله، فعلينا أن نثبت النزول على الوجه الذي يليق بالله، ومع كونه استوى على العرش، فهو ينزل كما يليق به ﷻ، ليس كنزولنا، إذا نزل فلان من السطح خلا منه السطح، ...، فهذا قياس فاسد له؛ لأنه سبحانه لا يقاس بخلقه، ولا يشبه خلقه في شيء من صفاته".

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز أيضا في مجموع فتاواه (٥٤/٥)، مثبتا صفة النزول، ومنكرا على من ينفي الحركة: "إن الله سبحانه قد أثبت لنفسه المجيء، وكما أخبر عنه رسوله ﷺ بالنزول، ولم يبين لنا سبحانه ولا رسوله ﷺ كيفية النزول ولا كيفية المجيء، فوجب الكف عن ذلك، كما وسع السلف الصالح رضي الله عنهم ذلك، ...، ومعلوم أن نفي الحركة والانتقال دخول في التكييف بغير علم، ونحن ممنوعون من ذلك؛ لعدم علمنا بكيفية صفاته سبحانه".

وقال الشيخ الألباني في مختصر العلو (١٩٢), مثبتا صفة النزول, وأن العرش لا يخلو منه: "حدثنا إسحاق - أي ابن راهويه -, قال: دخلت على ابن طاهر, فقال: ما هذه الأحاديث؟ تروون أن الله ينزل إلى السماء الدنيا؟ قلت: نعم، رواها الثقات الذين يروون الأحكام، فقال: ينزل ويدع عرشه؟ فقلت: يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش؟ قال: نعم, قلت: فلم تتكلم في هذا؟ قلت - أي الألباني -: إسناده صحيح, رجاله كلهم ثقات, ...، وفي قول إسحاق رحمه الله تعالى: يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش, إشارة منه إلى تحقيق أن نزوله تعالى ليس كنزول المخلوق، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا دون أن يخلو منه العرش, ويصير العرش فوقه، وهذا مستحيل بالنسبة لنزول المخلوق الذي يستلزم تفريغ مكان وشغل آخر، وهذا الذي أشار إليه إسحاق هو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها، أنه تعالى لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دُنُوه ونزوله إلى السماء, قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهو الصواب".

وقد أحال الشيخ محمد بن عثيمين والشيخ الألباني على الإمام ابن تيمية في مسألة إثبات النزول, وأن العرش لا يخلو منه, وهذا نصه في شرح حديث النزول (٦٥): "والمقصود هنا الكلام على من يقول: ينزل ولا يخلو منه العرش، وإن أهل الحديث في هذا على ثلاثة أقوال: منهم من ينكر أن يقال: يخلو أو لا يخلو، ....، ومنهم من يقول: بل يخلو منه العرش، ....، والقول الثالث, وهو الصواب, وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها, أنه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه".

وسؤالي لابن تيمية ومن قلده: من هم أئمة السلف والحديث الذين خاضوا في خلو العرش عند النزول؟! أما رواية إسحاق بن راهويه التي أشار إليها الألباني فقد رواها الحافظ عبدالغني المقدسي الحنبلي (٥٤١-٦٠٠هـ) في الاقتصاد في الاعتقاد (١١١) بلفظ مختلف عما ذكره الألباني, وخلاصتها أن الإمام إسحاق بن راهويه لما دخل على الأمير ابن طاهر, وتباحثا في حديث

النزول, قال إسحاق: "لا يقال لأمر الرب ﷻ: كيف، إنما ينزل بلا كيف, ومن قال: يخلو العرش عند النزول أو لا يخلو, فقد أتى بقول مبتدع ورأى مخترع".

لقد فسر الأشاعرة والحنابلة - مع ملاحظة ما ذكرنا من الخلاف بينهما في جواز التأويل - فسروا أحاديث النزول ما بين تفويضها وتأويلها, فمن فوضها قال: نزول بالمعنى اللائق بالله ﷻ, مع تنزيهه عن مشابهة مخلوقاته, كالحركة والانتقال والحلول, ومن أولها قال: معنى النزول إقباله على الداعين بالإجابة واللطف, أو نزول ملك من ملائكته.

وأكتفي بنص واحد للإمام ابن الجوزي, قال في كشف المشكل من أحاديث الصحيحين (٣٧٩/٣): "(ينزل ربنا ...), ..., قد ذكرت فيما تقدم من مسند ابن عمر وأنس وغيرهما في مثل هذه الأشياء, أنه يجب علينا أن نعرف ما يجوز على الله سبحانه وما يستحيل, ومن المستحيل عليه الحركة والنقلة والتغير، فيبقى ما ورد في هذا, فالناس فيه قائلان: أحدهما الساكت عن الكلام فيه، وقد حكى أبو عيسى الترمذي عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف، فهذه كانت طريقة عامة السلف, والثاني: المتأول، فهو يحملها على ما توجبه سعة اللغة؛ لعلمه بأن ما يتضمنه النزول من الحركة مستحيل على الله سبحانه وتعالى، وقد قال الإمام أحمد: (وجاء ربك) أي جاء أمره", فاستفدنا من هذا النص فائدة ثمينة, وهي أن الإمام أحمد أول النزول بمجيء الأمر.

في اللقاء التالي سننطلق من تأويل الإمام أحمد لنتعرف على عقيدة السلف الصالح المقتدى بهم في هذه المسألة العظيمة, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

١١. التفويض طريقة ثابتة عن السلف في تعاملهم مع نصوص الصفات

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

السلف الصالح هم أهل القرون الفاضلة التي أثنى عليها رسول الله ﷺ بقوله: "خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم إن بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون, ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن", رواه البخاري ومسلم, وهم أقرب القرون إلى رسول الله ﷺ, فكانوا يرون الوحي ينزل عليه, ويشاهدون هديه في العمل به, فلا عجب أن كانوا أعلم الناس بمعاني كتاب الله وسنة رسوله, ولهذا فإن تفسيرهم لنصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة هو الفيصل في هذا الباب, ولكن أين تفسيرهم لها؟

لقد أمسك السلف الصالح عن تفسير نصوص صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة, ولم يخوضوا فيها, إلا شيئا يسيرا جدا, وإليكم بعض النصوص المبينة لطريقتهم في التعامل مع نصوص الصفات:

قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٣١-١٨٩هـ), صاحب الإمام أبي حنيفة: "اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ, من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه, فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ, وفارق الجماعة, فإنهم لم يصفوا, ولم يفسروا, ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة, ثم سكتوا, فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء", ذكره الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤٨٠/٣).

ولاحظوا أن هذا النص للإمام محمد بن الحسن يتفق مع ما قرره الإمام الطحاوي (٢٢٩-٣٢١هـ) في عقيدته المشهورة التي صدرها بقوله: "هذا ذكر بيان

عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني, رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدين, ويدينون به رب العالمين".

ومما جاء في عقيدة الإمام الطحاوي: "ومن لم يتوق النفي والتشبيه, زل ولم يصب التنزيه, فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية, منعوت بنعوت الفردانية, ليس في معناه أحد من البرية, تعالى عن الحدود والغايات, والأركان والأعضاء والأدوات, لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات".

والعقيدة الطحاوية تتفق مع عقيدة الأشاعرة, ولا يكاد يوجد بينهما اختلاف إلا في فروع يسيرة, قال الإمام تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية (٣٧٧/٣): "سمعت الشيخ الإمام رحمه الله - يعني والده تقي الدين السبكي (٦٨٣-٧٥٦هـ) - يقول: (ما تضمنته عقيدة الطحاوي هو ما يعتقده الأشعري، لا يخالفه إلا في ثلاث مسائل)", ثم قال التاج السبكي: "وقد تأملت عقيدة أبي جعفر الطحاوي، فوجدت الأمر على ما قال الشيخ الإمام".

وقال الوليد بن مسلم (١١٩-١٩٥هـ): "سألت الأوزاعي والثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفات, فكلهم قال: أمروها كما جاءت بلا تفسير", ذكره الإمام الآجري في الشريعة (١١٤٦/٣).

وقال الإمام سفيان بن عيينة (١٠٧-١٩٨هـ): "كل ما وصف الله تعالى من نفسه في كتابه, فتفسيره تلاوته, والسكوت عليه", ذكره الإمام البيهقي في الأسماء والصفات (١٥٨/٢).

وقال الإمام الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ): "آمنت بالله، وبما جاء عن الله, على مراد الله، وآمنت برسول الله, وبما جاء عن رسول الله, على مراد رسول الله", ذكره الإمام ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (٧).

وقال الإمام الشافعي أيضا: "آمنت بلا تشبيه, وصدقت بلا تمثيل, واتهمت نفسي في الإدراك, وأمسكت عن الخوض غاية الإمساك", ذكره الإمام الكرمي في أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات (١٢١).

وذُكر عند الإمام القاسم بن سلام (١٥٧-٢٢٤هـ) هذه الأحاديث: "ضحك ربنا ﷻ من قنوط عباده, وقرب غِيَرِه"[١], و "الكرسي موضع القدمين", و "أن جهنم لا تمتلئ, فيضع ربك قدمه فيها", وأشباه هذه الأحاديث, فقال: "هذه الأحاديث عندنا حق, يرويها الثقات بعضهم عن بعض, إلا أنا إذا سئلنا عن تفسيرها قلنا: ما أدركنا أحدا يفسر منها شيئا, ونحن لا نفسر منها شيئا, نصدق بها, ونسكت", ذكره الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥٨١/٣).

وسئل الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) عن الأحاديث التي تروى: "أن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا", و "أن الله يُرى", و "أن الله يضع قدمه", وما أشبهه, فقال: "نؤمن بها, ونصدق بها, ولا كيف ولا معنى, ولا نرد منها شيئا, ..., ولا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه, أو وصفه به رسوله, بلا حد ولا غاية, ..., نؤمن بالقرآن كله, محكمه ومتشابهه", ذكره الإمام ابن قدامة في ذم التأويل (٢٢).

وقال الإمام أحمد أيضا: "ونحن نؤمن بالأحاديث في هذا, ونقرها، ونمرها كما جاءت, بلا كيف ولا معنى, إلا على ما وصف به نفسه تعالى، نسأل الله السلامة في الدنيا والآخرة، ونعوذ بالله من الزلل، والارتياب والشك إنه على كل شيء قدير", ذكره الإمام ابن بطة في الإبانة الكبرى (٥٨/٧).

وقال الإمام الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ) في سننه (٢٧٣/٤): "وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة, مثل هذا ما يذكر فيه أمر الرؤية, أن الناس يرون ربهم,

---

١. أي سرعة تغيير ما ينزل من بلاء وضر.

وذكر القَدم, وما أشبه هذه الأشياء, والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة, مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم, أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: (تروى هذه الأحاديث, ونؤمن بها، ولا يقال: كيف), وهذا الذي اختاره أهل الحديث, أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت, ويؤمن بها, ولا تفسر, ولا تتوهم, ولا يقال: كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه".

وقال الإمام الترمذي أيضا في سننه (٤٣/٢): "وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث, وما يشبه هذا من الروايات من الصفات, ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: (قد تثبت الروايات في هذا, ويؤمن بها, ولا يتوهم, ولا يقال: كيف), هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك, أنهم قالوا في هذه الأحاديث: (أمروها بلا كيف)، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة, وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات, وقالوا: هذا تشبيه".

تلك كانت بعض النصوص التي تبين طريقة السلف الصالح في التعامل مع نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة, وهي الإمساك عن تفسيرها, واجتناب الخوض فيها, وهنا يأتي السؤال: هل طريقتهم تدل على تفويض معانيها كما يقول أهل التفويض من الحنابلة والأشاعرة, أو تدل على إثبات معانيها الحقيقية بمقتضى ظاهر اللغة العربية, وتفويض كيفياتها كما يقول أهل الإثبات من السلفية المعاصرة؟

إن التأمل في طريقة السلف الصالح يدل على أنهم كانوا يفوضون معاني الصفات إلى الله ﷻ ورسوله ﷺ؛ لأنهم أمسكوا عن تفسيرها, ولم يتفوهوا بكلمة تشرح معانيها, ولو كانت معانيها ظاهرة لفسروها, واكتفوا بالإمساك عن تحديد كيفياتها فقط, فإنهم فعلوا ذلك مع المخلوقات الغيبية.

فقد وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية أوصاف لبعض المخلوقات الغيبية, كالملائكة والجن والجنة والنار, فلم يختلف العلماء في أن معانيها تتفق مع معاني ما نشاهده من المخلوقات, ولكنها تختلف معها في الكيفيات فقط.

فقد وصف الله ﷻ ملائكته بأنهم ذوو أجنحة, قال تعالى: "الحمد لله فاطر السماوات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع", ورأى رسول الله ﷺ جبريل الأمين عليه السلام, وله ستمئة جناح, رواه البخاري ومسلم, فلم يختلف العلماء بأن معنى أجنحة الملائكة هو معنى الجناح المعروف فيما نشاهده من المخلوقات كالطيور, وأنها تطير بها, ولكنها تختلف عنها في الكيفية فقط.

ووصف الله ﷻ الجن بأن لهم قلوبا وأعينا وآذانا, قال تعالى: "ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها", فلم يختلف العلماء بأن معنى الجوارح المنسوبة للجن هو معناها في الإنس, وأن لها من الوظائف عند الجن ما لها من الوظائف عند الإنس, ولكنها تختلف عنها في الكيفيات فقط.

ووصف الله ﷻ الجنة بأن فيها أشجارا وأنهارا, وقصورا وخياما, وغير ذلك من أنواع النعيم, فلم يختلف العلماء بأن معناها هو معناها فيما نشاهده من المخلوقات, ولكنها تختلف عنها في الكيفية فقط.

فإذا تناولنا صفات الله ﷻ بنفس المنهج, ففسرنا معانيها في حق الله بنفس معانيها المعروفة فيما نشاهده من مخلوقات, وأثبتنا اختلافا بينهما في الكيفية فقط, فأي فرق يبقى بين الله تبارك وتعالى وبين مخلوقاته الغيبية؟! ولماذا أحجم السلف الصالح وتهيبوا من التصريح بإثبات الصفات الإلهية بنفس المعاني المعروفة في مخلوقات الله تعالى وتقدس.

إن السبب في إعراض السلف الصالح عن تفسير نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه - مع أنهم أعلم المسلمين بالكتاب والسنة - هو أن

نصوصها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله ﷻ, فإذا فسرت على ظاهرها فقد ثبت اشتراكها في المعنى مع صفات المخلوق, وهذا الاشتراك في المعنى يؤدي إلى التشبيه قطعا بين الخالق والمخلوق.

ولتوضيح هذا الأمر فإننا لو تأملنا في حال رجل لم ير طائرة من قبل, فقيل له: لقد اخترع الإنسان مركبة تطير في الجو, تسمى طائرة, ولها رأس وجناحان وذيل, ولكنها ليست كالطير وأجزائه, فإن اعتقد أن الطائرة وأجزاءها تشترك مع الطير وأجزائه في المعنى, وتختلف معه في الكيفية فقط, فقد حصل التشبيه قطعا بين الطائرة والطير, أما إن اعتقد أن الطائرة وأجزاءها تشترك مع الطير وأجزائه في الاسم فقط, وتختلف معه في المعنى, فقد انتفى التشبيه بين الطائرة والطير.

ولا ينتفي التشبيه حتما إن قيل: رأس الطائرة لا كرأس الطير, وجناحاها لا كجناحيه, وذيلها لا كذيله, إن اعتقد اختلافا بينهما في الكيفية فقط مع اشتراكهما في المعنى, أما إن اعتقد اختلافا بينهما في المعنى, فعندئذ ينتفي التشبيه.

ولو تأملنا أيضا في حال رجل لم ير إنسانا آليا من قبل, فقيل له: لقد اخترع الإنسان آلة, تسمى الإنسان الآلي, وله رأس ووجه وعينان ويدان ورجلان, ولكنه ليس كالإنسان البشري وأجزائه, فإن اعتقد أن الإنسان الآلي وأجزاءه يشترك مع الإنسان البشري وأجزائه في المعنى, ويختلف معه في الكيفية فقط, فقد حصل التشبيه قطعا بين الإنسان الآلي والإنسان البشري, أما إن اعتقد أن الإنسان الآلي وأجزاءه يشترك مع الإنسان البشري وأجزائه في الاسم فقط, ويختلف معه في المعنى, فقد انتفى التشبيه بين الإنسان الآلي والإنسان البشري.

ولا ينتفي التشبيه حتما إن قيل: رأس الإنسان الآلي لا كرأس الإنسان البشري, ووجهه لا كوجهه, وعيناه لا كعينيه, ويداه لا كيديه, ورجلاه لا كرجليه,

إن اعتقد اختلافا بينهما في الكيفية فقط مع اشتراكهما في المعنى, أما إن اعتقد اختلافا بينهما في المعنى, فعندئذ ينتفي التشبيه.

وختاما فإن التفويض كما ثبت عن السلف حسب ما تقدم لنا من النصوص, فإن التأويل ثبت عنهم أيضا, وهذا ما سنكشفه في اللقاء التالي إن شاء الله, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٢. التأويل طريقة ثابتة عن السلف في تعاملهم مع نصوص الصفات

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد قررنا في لقائنا السابق أن السلف الصالح - وهو أعلم الناس بالكتاب والسنة واللغة - أمسكوا عن تفسير نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه, ولم يكن إمساكهم عن تفسيرها يعني إمساكهم عن معرفة كيفياتها فقط, بل كان يعني إمساكهم عن تفسير معناها أيضا؛ لأن معانيها لو كانت ظاهرة لفسروها وبينوها, ثم اكتفوا بالإمساك عن تحديد كيفياتها فقط, كما فعلوا مع المخلوقات الغيبية الأخرى كالملائكة والجن والجنة والنار.

هذا التعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه هو ما يسميه الحنابلة والأشاعرة بالتفويض, وهو الغالب على السلف الصالح, إلا أنه قد ورد عنهم أيضا تفسير للألفاظ بما يخرجها عن معناها الظاهر المتبادر في اللغة العربية, وهو ما يسمى بالتأويل, وقد ارتضاه الأشاعرة ورفضه الحنابلة كما قدمنا, وقد سعيت للجمع بين المذهبين في هذه المسألة في اللقاء الثامن.

وأشهر التأويلات الواردة عن السلف الصالح هي تأويلات حبر الأمة وترجمان القرآن عبدالله بن عباس ﵄ (٣ق.هـ-٦٨هـ), الذي دعا له رسول الله ﷺ بقوله: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل", رواه البخاري وأحمد وغيرهما, واقتصرت رواية البخاري على قوله ﷺ: "اللهم فقهه في الدين".

فمن التأويل الوارد عن عبدالله بن عباس ﵄ أنه أول الساق في قول الله ﷻ: "يوم يكشف عن ساق" أي عن أمر شديد, فقد روى الحاكم - وصححه الذهبي - أن عبدالله بن عباس ﵄ سئل عن معنى الساق, فقال: "إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب, أما سمعتم قول

الشاعر: (اصبر عَناق إنه شرٌّ باق, قد سن قومك ضرب الأعناق, وقامت الحرب بنا عن ساق)".

وقد ورد هذا التأويل عن عدد من مفسري التابعين, قال الإمام الطبري في تفسيره (٢/٥٥٤): "قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: يبدو عن أمر شديد, ... عن ابن عباس قال: هو يوم كرب وشدة, ...,, عن ابن عباس قال: عن أمر عظيم كقول الشاعر: وقامت الحرب بنا على ساق, ...,, عن ابن عباس يقول: حين يكشف الأمر وتبدو الأعمال, ...,, عن مجاهد قال: شدة الأمر وجده, ...,, عن سعيد بن جبير قال: عن شدة الأمر, ...,, عن قتادة قال: عن أمر فظيع جليل, ...,, عن قتادة قال: يوم يكشف عن شدة الأمر, ...,, عن عكرمة قال: هو يوم كرب وشدة".

ومن الصحابة الذين ورد عنهم تأويل لآية من آيات الصفات عبدالله بن عمر ﷺ (١٠ق.هـ-٧٣هـ), فإنه أول قول الله ﷻ: "ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله" أي أن تصلي حيث ما توجهت بك راحلتك في صلاة التطوع, رواه ابن خزيمة والحاكم, وقال ﷺ: "كان رسول الله ﷺ يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته, حيث كان وجهه", وفيه نزلت: "فأينما تولوا فثم وجه الله", رواه مسلم وأحمد والنسائي والترمذي, وزاد الترمذي: "ويروى عن مجاهد: فثم قبلة الله", وروى ابن أبي شيبة عن مجاهد أنه قال: "قبلة الله، وأينما كنتم من شرق وغرب فاستقبلوها", وقال الإمام الشافعي في تفسيره (١/٢٢٠): "فثَم الوجه الذي وجهكم الله إليه".

والعجيب أن الإمام ابن تيمية لم يَعُد هذا التفسير الوارد عن السلف تأويلا, بل إنه أخرج هذه الآية عن آيات الصفات, وجعل معنى الوجه الجهة بقرينة ذكر جهة المشرق والمغرب, فقال في فتاواه (١٩٣/٣): "فأحضر بعض أكابرهم كتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي رحمه الله تعالى, فقال: هذا فيه تأويل الوجه عن السلف, فقلت: لعلك تعني قوله تعالى: (ولله المشرق والمغرب فأينما

تولوا فثم وجه الله)؟ فقال: نعم, قد قال مجاهد والشافعي: يعني قبلة الله, فقلت: نعم, هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما, وهذا حق, وليست هذه الآية من آيات الصفات, ومن عدها في الصفات فقد غلط كما فعل طائفة, فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال: (ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله), والمشرق والمغرب الجهات, والوجه هو الجهة, يقال: أي وجه تريده؟ أي: أي جهة, وأنا أريد هذا الوجه, أي: هذه الجهة, كما قال تعالى: (ولكل وجهة هو موليها), ولهذا قال: (فأينما تولوا فثم وجه الله), أي: تستقبلوا وتتوجهوا".

وهنا يحق لنا أن نسأل: من الذي أعطى الحق للإمام ابن تيمية أن يخرج هذه الآية من آيات الصفات؟ هل ذكر الجهات هو القرينة التي جعلت التأويل سائغا؟ ثم أليس التأويل عند الأشاعرة هو صرف المعنى الظاهر إلى معنى آخر لوجود قرينة مقتضية لهذا؟ ولو طبقنا ما ذكره ابن تيمية على آيات أخرى ألن نجد فيها قرائن قوية لصرف المعنى الظاهر إلى معنى آخر؟

فمثلا, قال الله ﷻ: "إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم", أليس الإتيان بصورة البيعة المعتادة بين الناس بوضع أيدي بعضهم في أيدي بعض قرينة كافية بأن المعنى هو الثناء على الصحابة ﵃, وحثهم على الوفاء للنبي ﷺ بالنصرة والطاعة.

لقد كان بعض علماء السلفية مدركين خطورة ما قام به الإمام ابن تيمية من إخراج معنى الآية عن ظاهرها؛ لأنه قد يفتح عليهم بابا للتأويل, لا يمكن إغلاقه, ومنهم الشيخ محمد بن عثيمين, فإنه لم يقبل تفسير الوجه بالجهة, فقال في شرح العقيدة الواسطية (٢٨٩): "هناك كلمة اختلف المفسرون فيها، وهي قوله تعالى: (ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله), ...، فمنهم من قال: إن الوجه بمعنى الجهة، ...، أي فثَم جهة الله، ...، ولكن الصحيح أن المراد بالوجه هنا وجه الله الحقيقي، أي: إلى أي جهة تتوجهون فثم وجه الله سبحانه وتعالى؛ لأن الله محيط بكل شيء، ولأنه ثبت عن النبي ﷺ أن

المصلي إذا قام يصلي، فإن الله قبل وجهه, ولهذا نهى أن يبصق أمام وجهه؛ لأن الله قِبل وجهه".

لاحظوا أن الشيخ محمد بن عثيمين ينص على أن المصلي يستقبل وجه الله الحقيقي؛ لأن الله محيط بكل شيء, وأن هذه الإحاطة هي سبب نهي المصلي عن البصاق أمامه؛ لأن وجه الله الحقيقي أمامه, أفلا يقتضي هذا ألا يبصق المصلي إلى أي جهة من الجهات؛ لأن الله محيط بكل شيء؟ فكيف وقد قال رسول الله ﷺ: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه، فإنما يناجي الله ما دام في مصلاه، ولا عن يمينه، فإن عن يمينه ملكا، وليبصق عن يساره، أو تحت قدمه، فيدفنها"؟ رواه البخاري وأحمد.

ومن الأئمة الذين ورد عنهم التأويل الإمام أحمد بن حنبل, فإنه أول المجيء في قول الله ﷻ: "وجاء ربك والملك صفا صفا" بمجيء قدرته, فقال: "احتجوا علي يوم المناظرة - يعني المعتزلة -, فقالوا: تجيء يوم القيامة سورة البقرة, وتجيء سورة تبارك, فقلت لهم: إنما هو الثواب, قال الله جل ذكره: (وجاء ربك والملك صفا صفا), وإنما تأتي قدرته".

وقد ضعف بعض الحنابلة هذه الرواية عن الإمام أحمد؛ لأنها من رواية حنبل ابن أخي الإمام أحمد, وقد انفرد عن غيره بهذه الرواية, مع العلم أن الإمام البيهقي حكم على سندها بأنه لا غبار عليه كما نقله عنه الإمام ابن كثير في البداية والنهاية (١٠/٣٦١), وقال بعض الحنابلة: "إنما قال الإمام أحمد ذلك؛ إلزاما للمعتزلة؛ لأنهم يتأولون مجيء الرب بمجيء أمره، فقال لهم: فكذلك قولوا: مجيء كلامه يعني مجيء ثوابه", وقد قال الإمام ابن تيمية في الاستقامة (٧٤) عن هذا التوجيه: وهذا قريب.

ومن المفسرين الذين ورد عنهم التأويل في بعض نصوص الصفات الإمام الطبري شيخ المفسرين, فإنه أول العين في مواضعها من كتاب الله بالرؤية والإحاطة والحفظ, فقال في قول الله ﷻ: (ولتصنع على عيني) (١٨/٣٠٣):

"بمرأى مني ومحبة وإرادة", وقال في قول الله ﷻ: (فإنك بأعيننا) (٤٨٨/٢٢): "فإنك بمرأى منا, نراك ونرى عملك، ونحن نحوطك ونحفظك، فلا يصل إليك من أرادك بسوء من المشركين", وقال في قول الله ﷻ: (تجري بأعيننا) (٥٨١/٢٢): "تجري السفينة التي حملنا نوحا فيها بمرأى منا ومنظر, ..., عن سفيان في قوله: (تجري بأعيننا), يقول: بأمرنا".

ومن الأحاديث التي تكاد تتفق كلمة العلماء على أنه ليس من أحاديث الصفات حديث الظل, وهو قول النبي ﷺ: "سبعة يظلهم الله في ظله", رواه البخاري ومسلم, وما أشبهه من الأحاديث التي ورد فيها ذكر الظل, فقد فسر بعض العلماء ظله بمعنى رحمته وجنته, وفسره بعضهم بأنه ثواب الأعمال الصالحة, وفسره بعضهم بأنه ظل العرش, وفسره بعضهم بأنه ظل يخلقه الله, وتكون إضافته إلى الله للتشريف أو المُلك.

فقد بوب الإمام ابن حبان بابا في صحيحه (٣٣٢/١٦), بعنوان: "ذكر الخصال التي يرتجى لمن فعلها, أو أخذ بها, أن يظله الله يوم القيامة في ظل عرشه", وروى حديث: "سبعة يظلهم الله في ظله", وأول الإمام ابن عبدالبر (...-٤٦٣هـ) في الاستذكار (٤٤٨/٨) الظل الثابت للسبعة بأنه الرحمة والجنة, فقال: "وظل الله ﷻ في هذا الموضع رحمته - والله ﷻ أعلم - وجنته, وقيل ظل الله ﷻ ظل عرش الله".

وأول الإمام ابن بطة في الإبانة الكبرى (١٩٣/٦) الظل الوارد في السنة بأنه ثواب الأعمال الصالحة, فقال: "إنما عنى في هذه الأحاديث في قوله: يجيء القرآن وتجيء البقرة وتجيء الصلاة ويجيء الصيام، يجيء ثواب ذلك كله، وكل هذا مبين في الكتاب والسنة, قال الله ﷻ: (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره), فظاهر اللفظ من هذا أنه يرى الخير والشر، ليس يرى الخير والشر, وإنما ثوابهما والجزاء عليهما من الثواب والعقاب, ..., وأما ما جاءت به السنة فقول النبي ﷺ: (ظل المؤمن صدقته), فلا شيء أبين من هذا،

وقال النبي ﷺ: (كل معروف صدقة), فإرشادك الضالة صدقة، وتحيتك لأخيك بالسلام صدقة، وأن تلقى أخاك بوجه منبسط صدقة، وأمرك بالمعروف صدقة، ونهيك عن المنكر صدقة، ومباضعتك لأهلك صدقة، فكيف يكون الإنسان يوم القيامة في ظل مباضعته لأهله؟ إنما عنى بذلك كله ثواب صدقته، أليس قد قال النبي ﷺ: (من أحب أن يظله الله تعالى في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله، فليُنظر معسرا أو ليدْعُ له), فأعلمك أن الظل من ثواب الأعمال".

وهناك عدد من تأويلات السلف الصالح, تجدونها مبثوثة في كتب التفاسير وشروح الحديث, اكتفيت بما ذكرته هنا عن ذكرها.

وختاما, في اللقاء التالي إن شاء الله سأخصص الحديث عن إمام من أئمة السلف, وهو الإمام الشافعي, لنتعرف على موقفه من نصوص الصفات الموهمة للتشبيه, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣. عقيدة الإمام الشافعي

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد قررنا في اللقاءين السابقين أن السلف الصالح أمسكوا عن تفسير نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه, ولو كانت معانيها ظاهرة لفسروها, وبينوا معانيها, واكتفوا بالإمساك عن تحديد كيفياتها فقط, وأن طريقتهم هذه تدل على أنهم كانوا يفوضون معانيها إلى الله؛ لأن نصوصها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله, وهذا هو الغالب على السلف الصالح, وقررنا أيضا أن التأويل ثبت عنهم, ولكنه لم يكن غالبا عليهم.

ورغم ذلك فقد ادعت السلفية المعاصرة أن السلف الصالح فوضوا كيفيات الصفات فقط, أما معانيها فقد كانت واضحة لهم حسب الظاهر المتبادر في اللغة العربية.

ثم شرع هؤلاء السلفيون في تتبع أئمة السلف الصالح عموما وأئمة المذاهب الفقهية خصوصا, فألبسوهم لباس العقيدة السلفية, ثم ادعوا - بجرأة عجيبة - أن علماء الأشاعرة المتمذهبين بالمذاهب الفقهية مخالفون لأئمة مذاهبهم في العقيدة, موافقون لهم في الفروع الفقهية, ومن أولئك الأئمة الإمام محمد بن إدريس الشافعي, إمامنا الذي كان كالشمس للدنيا والعافية للبدن كما قال عنه الإمام أحمد بن حنبل.

فمن النصوص التي اتكأ عليها بعض السلفيين في نسبة الإمام الشافعي إلى عقيدتهم, ومخالفة الشافعية لعقيدته, أنه سئل عن صفات الله ﷻ, فقال: "لله تبارك وتعالى أسماء وصفات، جاء بها كتابه, وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدا من خلق الله, قامت لديه الحجة أن القرآن نزل به، وصح عنده بقول النبي ﷺ فيما روى عنه العدل, خلافُه, ..., ونحو ذلك إخبار الله ﷻ أنه سميع, وأن له

يدين بقوله ﷻ: (بل يداه مبسوطتان)، وأن له يمينا بقوله ﷻ: (والسماوات مطويات بيمينه)، وأن له وجها بقوله ﷻ: (كل شيء هالك إلا وجهه)، وقوله: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام)، وأن له قدما بقوله ﷺ: (حتى يضع الرب ﷻ فيها قدمه)، يعني جهنم، وأنه يضحك من عبده المؤمن؛ لقوله ﷺ للذي قتل في سبيل الله ﷻ: (إنه لقي الله ﷻ وهو يضحك إليه)، وأنه يهبط كل ليلة إلى السماء الدنيا، بخبر رسول الله ﷺ بذلك، وأنه ليس بأعور؛ لقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال فقال: (إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور)، وأن المؤمنين يرون ربهم ﷻ يوم القيامة بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر، وأن له أصبعا بقوله ﷺ: (ما من قلب إلا هو بين أصبعين من أصابع الرحمن ﷻ)، وإن هذه المعاني التي وصف الله ﷻ بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ، لا تدرك حقيقتها تلك بالفكر والروية، ...، ولكن نثبت هذه الصفات، وننفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره، فقال: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)"، ذكر هذا النص أبو الحسين ابن القاضي أبي يعلى الفراء في طبقات الحنابلة (١/٢٨٣).

ولدى التأمل في هذه العقيدة المنسوبة للإمام الشافعي، فلن نجد فيها إلا إثبات نصوص الصفات، وتفويض معانيها إلى قائلها، بدليل قوله: "إن هذه المعاني التي وصف الله ﷻ بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ، لا تدرك حقيقتها تلك بالفكر والروية".

والثابت عن الإمام الشافعي قوله - كما في لمعة الاعتقاد للإمام ابن قدامة -: "آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله".

والثابت عنه أيضا قوله - كما في أقاويل الثقات للإمام الكرمي -: "آمنت بلا تشبيه، وصدقت بلا تمثيل، واتهمت نفسي في الإدراك، وأمسكت عن الخوض غاية الإمساك".

والثابت عنه أيضا ما ذكره الإمام ابن رجب في فضل علم السلف على علم الخلف - وهو يلخص عقيدة السلف الصالح في الصفات الموهمة للتشبيه, ومنهم الإمام الشافعي -, قال ابن رجب: "والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت, من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل, ولا يصح من أحد منهم خلاف ذلك البتة, خصوصا الإمام أحمد, ولا خوض في معانيها, ولا ضرب مثل من الأمثال لها, وإن كان بعض من كان قريبا من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئا من ذلك, اتباعا لطريقة مقاتل, فلا يقتدى به في ذلك, إنما الإقتداء بأئمة الإسلام, كابن المبارك ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق وأبي عبيد ونحوهم".

هذه النصوص والنقول هي بالضبط عقيدة التفويض التي يقرها الأشاعرة والحنابلة, وتقدم في اللقاء السابق النقل عن الإمام الشافعي أنه أول قول الله ﷻ: "فأينما تولوا فثم وجه الله" بمعنى: "فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه", وهذا يدل على أن الإمام الشافعي نقل عنه تفويض وتأويل.

ثم إن هذه العقيدة لا يمكن الوثوق في صحتها؛ لأنها من رواية أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري (٣٦٦-٤٥١هـ), وهو شيخ صدوق, فيه غفلة, قال عنه الإمام الذهبي: "أدخلوا عليه أشياء, فحدث بها بسلامة باطن, منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء, ومنها عقيدة للشافعي", ثم ذكر الذهبي له حديثا في فضل صوم يوم عاشوراء, ثم قال الذهبي: "فقبح الله من وضعه, والعتب إنما هو على محدثي بغداد, كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل, ..., قلت: ليس بحجة", فلتنظر ترجمته في ميزان الاعتدال (٦٥٦/٣) للإمام الذهبي, ولسان الميزان (٣٠١/٥) للحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ).

والراوي عن أبي طالب العشاري هو أبو العز أحمد بن عبيدالله بن كادش (٤٣٢-٥٢٦هـ), قال عنه الإمام ابن النجار: "كان ضعيفا في الرواية، مخلطا كذابا، لا يحتج به، وللأئمة فيه مقال", وقال عنه الإمام السمعاني: "كان

ابن ناصر يسيء القول فيه, سمعت ابن ناصر يقول: سمعت إبراهيم بن سليمان يقول: سمعت أبا العز بن كادش يقول: وضعت حديثا على رسول الله ﷺ, وأقر عندي بذلك", وقال عنه الحافظ ابن عساكر: "قال لي ابن كادش: وضع فلان حديثا في حق علي، ووضعت أنا في حق أبي بكر حديثا، بالله أليس فعلت جيدا"? وقال عنه الإمام الذهبي: "هذا يدل على جهله، يفتخر بالكذب على رسول الله ﷺ", فلتنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي (٣٨٦/١٤), ولسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني (٢١٨/١).

ومن النصوص التي اتكأ عليها بعض السلفيين في نسبة الإمام الشافعي إلى عقيدتهم قوله: "القول في السنة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عليهم، مثل سفيان بن عيينة ومالك وغيرهما, الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ..., وأعقد قلبي على ما ظهر من لساني، ..., وأعقد قلبي ولساني على أن القرآن كلام الله, منزل غير مخلوق، والكلام في اللفظ والوقف بدعة، والإيمان قول وعمل, يزيد وينقص، ..., وأن الله ﷻ على عرشه في سمائه, يقرب من خلقه كيف شاء, وأن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء", ذكر هذه العقيدة الإمام الذهبي في العلو (١٦٥), وذكر أن سندها واه.

وهذه العقيدة لا يمكن الوثوق في صحتها أيضا؛ لأنها من رواية أبي الحسن علي بن أحمد الهكاري (٤٠٩-٤٨٦هـ), وهو عابد زاهد, قال عنه الإمام ابن عساكر: "لم يكن موثقا في روايته", وقال عنه الإمام ابن النجار: "متهم بوضع الأحاديث وتركيب الأسانيد", وقال عنه أيضا: "كان الغالب على حديثه الغرائب والمنكرات", فلتنظر ترجمته في تاريخ الإسلام (١٨٤/٣٣) وميزان الاعتدال (١١٢/٣), كلاهما للإمام الذهبي, ولسان الميزان (١٩٥/٤) للحافظ ابن حجر العسقلاني.

ولذلك فإن مخالفة الشافعية لإمامهم الشافعي في العقيدة مجرد دعوى لا دليل عليها, وإمامهم الشافعي أجلّ في قلوبهم من أن يخالفوه في الفروع الفقهية فضلا عن أن يخالفوه في العقيدة, ولم ينحدروا إلى مرتبة الجهل ليأتي أدعياء العلم ليتهموا الشافعية بمخالفة إمامهم في العقيدة.

إن الشافعية تهيبوا من مخالفة الإمام الشافعي في مباحث أصول الفقه, فقد قال إمام الحرمين الجويني في البرهان (٢٤٥/١): "مخالفة الشافعي في أصول الفقه شديدة, وهو ابن بجدتها وملازم أرومتها".

بل إن الشافعية يتهيبون من مخالفة الإمام الشافعي في الفروع الفقهية ولو كان القول المخالف مستندا إلى دليل؛ خشية أن يكون في هذا الدليل علة قادحة فيه, أوجبت ترك العمل به, كنسخ أو تخصيص أو تأويل أو اضطراب, فقد قال الإمام النووي في المجموع (٦٣/١): "صح عن الشافعي رحمه الله أنه قال: (إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ, فقولوا بسنة رسول الله ﷺ, ودعوا قولي), ..., وقد عمل بهذا أصحابنا في مسألة التثويب, واشتراط التحلل من الإحرام بعذر المرض, وغيرهما مما هو معروف في كتب المذهب, ..., وممن حكي عنه أنه أفتى بالحديث من أصحابنا أبو يعقوب البويطي وأبو القاسم الداركي, وممن نص عليه أبو الحسن إلكيا الطبري في كتابه في أصول الفقه, وممن استعمله من أصحابنا المحدثين الإمام أبو بكر البيهقي وآخرون, ..., وهذا الذي قاله الشافعي ليس معناه أن كل أحد رأى حديثا صحيحا, قال: هذا مذهب الشافعي, وعمل بظاهره, وإنما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد في المذهب على ما تقدم من صفته أو قريب منه, وشرطه أن يغلب على ظنه أن الشافعي رحمه الله لم يقف على هذا الحديث, أو لم يعلم صحته, وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها, ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه وما أشبهها", - لاحظوا أن الإمام النووي يشترط أن يتم مطالعة كتب الشافعي وكتب أصحابه قبل أن يتجرأ أحد من الشافعية بمخالفة إمامه -, قال النووي: "وهذا شرط

صعب, قل من يتصف به, وإنما اشترطوا ما ذكرنا؛ لأن الشافعي رحمه الله ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة, رآها وعلمها, لكن قام الدليل عنده على طعن فيها أو نسخها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك".

ثم نقل الإمام النووي عن شيخه الإمام أبي عمرو ابن الصلاح (٥٧٧-٦٤٣هـ) قوله: "ليس العمل بظاهر ما قاله الشافعي بالهين, فليس كل فقيه يسوغ له أن يستقل بالعمل بما يراه حجة من الحديث, ..., فمن وجد من الشافعية حديثا, يخالف مذهبه, نظر, إن كملت آلات الاجتهاد فيه مطلقا أو في ذلك الباب أو المسألة, كان له الاستقلال بالعمل به, وان لم يكن - يعني لم يبلغ رتبة الاجتهاد -, وشق عليه مخالفة الحديث بعد أن بحث, فلم يجد لمخالفته عنه جوابا شافيا, فله العمل به إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعي, ويكون هذا عذرا له في ترك مذهب إمامه هنا", ثم قال النووي: "وهذا الذي قاله حسن متعين".

فانظروا أيها الإخوة كيف يتحرج الشافعية من مخالفة إمامهم في أصول الفقه؛ لأنه مؤسسه, وكيف يتهيبون من مخالفته في فروع الفقه, ويشترطون سبر كتبه وكتب أصحابه قبل مخالفته, أفترونهم يخالفونه في العقيدة التي تميز بين أهل السنة والجماعة وبين أهل البدعة والأهواء؟

في اللقاء التالي إن شاء الله, سأخصص الحديث عن أحد علماء الشافعية, نَسبته السلفية المعاصرة لطريقتهم في إثبات الصفات الموهمة للتشبيه حسب الظاهر المتبادر في اللغة العربية, ألا وهو الإمام العمراني, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤. عقيدة الإمام العمراني الشافعي

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد كنت قررت في اللقاء الرابع أن الشافعية يغلب عليهم المذهب الأشعري في العقيدة إلا قليلا منهم, ورغم ذلك فما إن يعثر بعض السلفيين على عالم شافعي يخالف الأشاعرة في العقيدة إلا طاروا به, وجعلوا مخالفته للأشاعرة في العقيدة دليلا على موافقته لهم.

ولعلي أذكركم بما قررته في اللقاء الثالث من أن بعض السلفيين زعم أن الإمام النووي تاب في آخر عمره من عقيدة الأشاعرة إلى عقيدة السلفية بتأليفه كتابا, عنوانه: "جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات", وبينت أن هذا الجزء لا تصح نسبته له.

ومن فقهاء الشافعية الذين توهّم بعض السلفيين مخالفتهم للأشاعرة في العقيدة الإمام أبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني (٤٨٩-٥٥٨هـ), ومن مؤلفاته البيان شرح المهذب للإمام أبي إسحاق الشيرازي (٣٩٣-٤٧٦هـ).

ومن مؤلفات الإمام العمراني أيضا الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار, قال في مقدمة كتابه: "وقد أدخلت المعتزلة والقدرية على الإسلام وأهله شُبَهًا في الدين؛ ليُمَوهوا بها على العوام ومن لا خبرة له, بأصولهم التي بنوا عليها أقوالهم، فاتبعوا متشابه القرآن, وأولوا القرآن على خلاف ما نقل عن الصحابة والتابعين المشهورين بالتفسير؛ ليُنفقوا بذلك أقوالهم، فهم أشد الفرق ضرارا على أصحاب الحديث، ثم بعدهم الأشعرية؛ لأنهم أظهروا الرد على المعتزلة, وهم قائلون بقولهم", ففرح بعض السلفيين بما ذكره الإمام العمراني من وصفه الأشاعرة بأنهم يقولون بقول المعتزلة.

فتأملت كتاب الإمام العمراني كاملا, وكان قد قرر في مقدمة كتابه أنه يبين عقيدة أصحاب الحديث التي يدين الله بها, فوجدته قد وافق الأشاعرة في معظم عقائدهم, كصفات المعاني, وتفويض الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه, وتنزيه الله عن أوصاف الجسم والجوهر والعرض, وتنزيه الله عن قيام الحوادث بذاته, ونفي حوادث لا أول لها, وتنزيه الله عن الجسمية, وتنزيه الله عن أن يكون استواؤه على العرش بمماسة له, وتنزيه الله عن الحد والجهة والمكان, وأن معرفة الله تكون بالعقل, إلا أنه خالفهم في مسائل قليلة, تكاد تنحصر في تأويل الصفات الموهمة للتشبيه, وصفة الكلام, وكأنه في هاتين المسألتين قد وافق مذهب الحنابلة, وقد بينت هاتين المسألتين في اللقاء السابع, وهذه بعض نصوص العمراني من كتابه:

- قال الإمام العمراني (١/٩٨): "فصل في بيان عقيدة أصحاب الحديث التي أدين الله بها, وهي الإيمان بأن الله سبحانه واحد لا شريك له، فرد لا مثل له، قديم لا أول له، موجِد لا موجد له، باق لا انقطاع له، ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض", - لاحظوا أن هذه العبارة تتفق مع عقيدة الأشاعرة وطريقتهم في تنزيه الله عن صفات النقص, وهي طريقة لا ترتضيها السلفية المعاصرة, ويقولون بأن ألفاظ الجوهر وما شابهها مما دخل على الأشاعرة من الفلسفة اليونانية -.
- قال: "ولا بمحل الأعراض والجواهر والأجسام", - لاحظوا أيضا أن هذه العبارة تتفق مع عقيدة الأشاعرة في تنزيه الله عن قيام الحوادث بذاته, أما السلفية فإنها تجيز قيام الحوادث بذاته سبحانه -.
- قال: "ولا يَحُلها", - أي أن الله لا يحل في الحادث -، قال: "مستو على العرش كما أخبر, بلا كيفية", - لاحظوا أيضا أنه يتفق مع الأشاعرة في نفي الكيفية, أما علماء السلفية فإنهم يثبتون كيفية يجهلونها, ويثبت بعضهم جلوسا واستقرارا -.

- قال: "حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلم, موصوف بصفات الكمال: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام", - لاحظوا أيضا أن هذه العبارة تتفق مع عقيدة الأشاعرة في إثبات صفات المعاني السبعة القائمة بذات الله وما ينتج عنها من الصفات المعنوية -.
- قال (٩٩/١): "وأن هذه الصفات يستحقها لذاته, قديمة بقدمه", - لاحظوا أيضا أنه يتفق مع الأشاعرة في إثبات قدم هذه الصفات, أما السلفية فيعتقدون أن صفات الله القائمة به قديمة النوع حادثة الأفراد -.
- قال: "وأن لله وجها ويدين كما أخبر بكتابه، ولا يفسر ذلك بالجارحة ولا بالذات والنعمة", - لاحظوا أيضا أنه ينفى أن يكون الوجه واليدان جارحة, وهذا يعني أنه ينفي الظاهر المتبادر في اللغة, وينفي أن يكون الوجه بمعنى الذات, وأن تكون اليدان بمعنى النعمة, وهذا يعني أنه ينفي التأويل -.
- قال (١٠٠/١): "ونؤمن بأخبار الصفات الواردة عن النبي ﷺ في النزول وغيره, إيمانا مجملا, ولا نفسرها, بل نمرها كما جاءت", - لاحظوا أيضا أن هذه العبارة تتفق مع عقيدة الأشاعرة في إمرار نصوص الصفات, والإيمان المجمل بها, واجتناب الخوض في تفسيرها, وهو ما يسمونه بالتفويض كما قدمنا -.
- قال (٦٠٥/٢): "أسماء الله تعالى على ثلاثة أضرب: منها ما يرجع إلى ذاته, كقولنا: الله موجود وشيء قديم, ومنها ما يرجع إلى صفات ذاته, كعالم وقدير وحي وسميع وبصير ومريد ومتكلم", - لاحظوا أن هذه العبارة تتفق مع عقيدة الأشاعرة في إثبات الصفات المعنوية السبع -، قال: "ومنها ما يرجع إلى صفات فعله, كخالق ورازق وقابض وباسط، وهذه الصفات لله سبحانه يستحقها في الأزل، وهو موصوف في الأزل بأنه سيخلق ويرزق ويقبض ويبسط قبل أن يخلق ويرزق", - لاحظوا أيضا أن هذه العبارة تتفق مع عقيدة الأشاعرة في أن العالم

حادث من عدم, وتنفي حوادث لا أول لها, وهذا يخالف ما يعتقده بعض علماء السلفية المعاصرة تبعا للإمام ابن تيمية بحوادث لا أول لها -.

- قال (٦٠٦/٢): "وعند المعتزلة أن أسماء الله كلها مخلوقة, والدليل على بطلان قولهم لو كانت أسماؤه مخلوقة لم يخل, إما أن يكون خلقها في ذاته, أو في ذات غيره، أو لا في ذاته ولا في ذات غيره, فبطل أن يكون خلقها في ذاته؛ لأن ذاته ليست بمحل للحوادث", - لاحظوا أيضا أن هذه العبارة تتفق مع عقيدة الأشاعرة في تنزيه الله عن قيام الحوادث بذاته, وهذا يخالف ما تعتقده السلفية المعاصرة تبعا للإمام ابن تيمية -.
- قال (٦٣٣/٢): "مذهب السلف والعلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الأمصار, كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل, ينزهون الله عن الجسمية", - لاحظوا أن تنزيه الله عن الجسمية يتفق مع عقيدة الأشاعرة, أما السلفيون فيقول بعضهم: هو جسم لا كالأجسام, وبعضهم يقول: إن كان يلزم من إثبات الصفات أن يكون جسما فلا مانع منه, وبعضهم يقول: لم يرد نفي الجسم ولا إثباته, وهكذا -.
- قال: والتصديق بما ورد من هذه الآي والأخبار, والسكوت عن تفسيرها, والاعتراف بالعجز عن علم المراد بذلك", - لاحظوا أيضا أن هذه العبارة تتفق مع عقيدة الأشاعرة في تفويض معاني الصفات الموهمة للتشبيه إلى الله, وقد رثيت لحال محقق الكتاب في محاولته البائسة اليائسة في أن مقصود المؤلف تفويض الكيف, فالمؤلف يعترف بالعجز عن علم المراد بها, والمحقق ينكر -.
- قال: "والتسليم والإيمان بذلك إيمانا جمليا, كما آمنا وصدقنا بإثبات الذات من غير تكييف؛ لأن النبي ﷺ أعلم بما يجوز على الله من الصفات، وكذلك الصحابة رضي الله عنهم, فإذا سكتوا عن تفسير هذه الصفات وتأويلها, وسعنا ما وسعهم", - لاحظوا أيضا أنه يقرر وجوب السكوت عن تفسير نصوص الصفات وتأويلها,

والاكتفاء بالإيمان المجمل, وهذا هو عين التفويض, وهو بهذا متفق مع الأشاعرة في التفويض, مختلف معهم في التأويل -.

- قال (٦٠٧/٢): "قد ذكرنا في أول الكتاب أن عند أصحاب الحديث والسنة أن الله سبحانه بذاته, بائن عن خلقه، على العرش استوى فوق السموات، غير مماس له", - لاحظوا أن هذه العبارة تتفق مع عقيدة الأشاعرة في تنزيه الله عن أن يكون استواؤه على العرش بمماسة له, وقارنوه بما قدمنا في اللقاء التاسع من اضطراب علماء السلفية في تفسير الاستواء -, قال: "وعلمه محيط بالأشياء كلها, وقالت الكرامية: إنه مماس للعرش".
- قال (٦٢٠/٢): "وأما الأشعرية فقالوا: إذا قلتم إنه على العرش أفضى إلى أنه يكون محدودا, أو أنه يفتقر إلى مكان وجهة تحيط به, وتعالى الله عن ذلك, والجواب أنا, وإن قلنا إنه على العرش كما أخبر بكتابه, وأخبر به نبيه ﷺ, فلا نقول: إنه محدود", - لاحظوا تنزيه الله عن الحد -، قال: "ولا إنه يفتقر إلى مكان، ولا تحيط به جهة ولا مكان", - لاحظوا أيضا تنزيه الله عن الجهة والمكان -، قال: "بل كان ولا مكان ولا زمان", - لاحظوا أيضا نفيه حوادث لا أول لها -, قال: "ثم خلق المكان والزمان، واستوى على العرش بلا كيفية", - لاحظوا أيضا نفيه الكيفية في الاستواء, وكل هذه التقريرات متفقة مع عقيدة الأشاعرة -.
- قال (١١٨/١): "معرفة الله وجبت بالشرع، ولو لم يبعث الله الرسل لم يجب علينا معرفة الله ولا عبادته, ولكن لما أرسل الله الرسل لم نعلم صدقهم إلا بالنظر بمعجزاتهم, وعرفنا الله تعالى بالعقل", - لاحظوا أن هذه العبارة تتفق مع عقيدة الأشاعرة في أن معرفة الله تكون بالعقل, فإذا عرفه بعقله استقبل وحيه بصدر منشرح -.

ومن المسائل التي خالف فيها الإمام العمراني عقيدة الأشاعرة صفة الكلام, حيث يرى أن كلام الله حرف وصوت قائم بذاته, فقال (٩٩/١): "وأن

هذه السور والآيات كلامه, تكلم به حقيقة, بحرف يكتب, وصوت يسمع, لا كحروفنا وأصواتنا, ومعنى يعقل، وأنه أنزله على نبينا محمد ﷺ, وأنه غير مخلوق, ولا عبارة عن القرآن".

وهذه العقيدة تتفق مع عقيدة الحنابلة والسلفية في أن كلام الله حرف وصوت قائم به, أما الأشاعرة فيعتقدون أنه كلام الله معنى قائم به, فهذه مخالفة واضحة من الإمام العمراني للأشاعرة.

ولكن العمراني يعتقد أن القرآن كلام الله القديم, فقال (١/١١١): "السنة فرع للقرآن؛ لأن نبوة النبي ﷺ إنما ثبتت بثبوت معجزته, ولا معجزة له فينا باقية إلى يوم القيامة إلا القرآن, الذي هو كلام الله القديم", وهو بهذا يخالف السلفية تبعا للإمام ابن تيمية في اعتقادهم بأن كلام الله قديم النوع حادث الأفراد, واعتقادهم أن القرآن حادث.

وبناء على ما سبق فإن أن الإمام العمراني متفق مع الأشاعرة في عدد صفات المعاني السبعة, واعتقاد قِدمها, وتفويض الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه, وتنزيه الله عن أوصاف الجسم والجوهر والعرض, وتنزيه الله عن قيام الحوادث بذاته, ونفي حوادث لا أول لها, وتنزيه الله عن الجسمية, وتنزيه الله عن أن يكون استواؤه على العرش بمماسة له, وتنزيه الله عن الحد والجهة والمكان, وأن معرفة الله تكون بالعقل, وكل هذا مما تخالف فيه السلفية.

إلا أن الإمام العمراني مخالف للأشاعرة في جواز التأويل, وصفة الكلام, ولكنه يعتقد أن القرآن من كلام الله القديم, وهو بهذا يخالف السلفية.

في اللقاء التالي إن شاء الله, سأخصص الحديث عن أحد العلماء الذين يحتج بهم السلفيون في محاربة البدع, فإذا به متلبس بأكبر بدعة - في نظرهم طبعا -, ألا وهو الإمام الشاطبي, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٥. عقيدة الإمام الشاطبي المالكي وموقفه من علم الكلام

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فمن العلماء الذين يحتج بهم السلفيون دائما في محاربة البدع الإمام الشاطبي المالكي (...-٧٩٠هـ), ويصفونه بأنه إمام في هذا الشأن, ولكن الذي لا يعلمه بعض السلفيين أن الإمام الشاطبي متلبس ببدعة من أكبر البدع عندهم وحسب وهْمهم, ألا وهي الأشعرية, فمن هو الإمام الشاطبي؟ وهل هو أشعري العقيدة فعلا؟ وإن كان كذلك فما موقفه من علم الكلام؟

الإمام الشاطبي هو إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي, ومن كتبه: الموافقات في مقاصد الشريعة, وله عنوان آخر, ينبئ عن فحواه, باسم: التعريف بأسرار التكليف, وله كتاب الاعتصام بالسنة, وله كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية, وهو شرح لألفية الإمام ابن مالك في النحو, وله كتب ورسائل أخرى.

أما عقيدته فإنها تتبين من خلال نصوصه التي أودعها كتبه, فمما قال في الموافقات (٣١٨/٣), وهو يبين رأيه في نصوص الصفات الموهمة للتشبيه, قال: "وأما مسائل الخلاف وإن كثرت, فليست من المتشابهات بإطلاق, بل فيها ما هو منها, وهو نادر, كالخلاف الواقع فيما أمسك عنه السلف الصالح, فلم يتكلموا فيه بغير التسليم له والإيمان بغيبه, المحجوب أمره عن العباد, كمسائل الاستواء والنزول والضحك واليد والقدم والوجه وأشباه ذلك, وحين سلك الأولون فيها مسلك التسليم وترك الخوض في معانيها", - لاحظوا قوله: (وترك الخوض في معانيها) -, قال: "دل ذلك على أن هذا هو الحُكم عندهم فيها, وهو ظاهر القرآن, لأن الكلام فيما لا يحاط به جهل, ولا تكليف يتعلق بمعناها", ومعنى كلامه أن مسائل الاستواء والنزول والضحك واليد والقدم والوجه

وأشباهها من المتشابهات التي يجب اجتناب الخوض في معانيها, وهي بالضبط عقيدة الحنابلة ومفوضة الأشاعرة.

وقد زاد الإمام الشاطبي الأمر توضيحا عندما ذكر ما يحتاجه المفسر من العلوم, فقال في الموافقات (١٥٤/٤): "ومن ذلك معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجارى أحوالها حالة التنزيل, وإن لم يكن ثَم سبب خاص لا بد لمن أراد الخوض في علم القرآن منه, وإلا وقع في الشبه والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة, ..., ولا بد من ذكر أمثلة تعِين على فهْم المراد وإن كان مفهوما, ..., والثالث قوله تعالى: (يخافون ربهم من فوقهم), (أأمنتم من في السماء), وأشباه ذلك, إنما جرى على معتادهم في اتخاذ الآلهة في الأرض, وإن كانوا مقرين بآلهية الواحد الحق, فجاءت الآيات بتعيين الفوق وتخصيصه؛ تنبيها على نفي ما ادعوه في الأرض, فلا يكون فيه دليل على إثبات جهة البتة, ولذلك قال تعالى: (فخر عليهم السقف من فوقهم), فتأمله واجر على هذا المجرى في سائر الآيات والأحاديث", ومعنى كلامه نفي الجهة عن الله تعالى,و هي عقيدة الأشاعرة.

ولهذا قرر الإمام الشاطبي أن رؤية الله في الآخرة لا تستلزم إثبات جهة, فقال في الاعتصام (٢٩٦/٣) أثناء سرده أمثلة في التوفيق بين العقل والنقل, قال: "والسابع رؤية الله في الآخرة جائزة, إذ لا دليل في العقل يدل على أنه لا رؤية إلا على الوجه المعتاد عندنا, إذ يمكن أن تصح الرؤية على أوجه صحيحة, ليس فيها اتصال أشعة ولا مقابلة ولا تصور جهة ولا فضل جسم شفاف ولا غير ذلك, والعقل لا يجزم بامتناع ذلك بديهة, وهو إلى القصور في النظر أميل, والشرع قد جاء بإثباتها, فلا معدل عن التصديق", وهذا بالضبط عقيدة الأشاعرة في تنزيه الله عن الجهة.

وعندما ناقش الإمام الشاطبي الشُّبَه التي أثارها نفاة صفة الكلام, ومن شُبههم أن الكلام لا يكون إلا حروفا وأصواتا, والله منزه عن ذلك, فنفوا أن يكون

الله متصفا بصفة كلام قائم به, رد عليهم هذه الشبهة بأنهم لو التفتوا إلى أن الكلام هو كلام نفسي قائم بالله لما اضطروا إلى نفيه, فقال في الاعتصام (٥٦/٢): "وأما كون الكلام هو الأصوات والحروف فبناء على عدم النظر في الكلام النفسي, وهو مذكور في الأصول", ومعنى كلامه إثبات الكلام النفسي القائم بالله, وهذا موافق لعقيدة الأشاعرة أيضا.

وفيما يتعلق بصفة الكلام, فقد قرر الإمام الشاطبي أن كلام الله القائم به يستحيل أن يكون حروفا وأصواتا, فقال في الاعتصام (٢٩٧/٣): "والثامن كلام الباري تعالى, إنما نفاه من نفاه؛ وقوفا مع الكلام الملازم للصوت والحرف, وهو في حق الباري محال, ولم يقف مع إمكان أن يكون كلامه تعالى خارجا عن مشابهة المعتاد على وجه صحيح لائق بالرب, إذ لا ينحصر الكلام فيه عقلا, ولا يجزم العقل بأن الكلام إذا كان على غير الوجه المعتاد محال, فكان من حقه الوقوف مع ظاهر الأخبار مجردا", ومعنى كلامه أن كلام الله ليس حروفا وأصواتا, وهو بهذا موافق للأشاعرة, مخالف للحنابلة والسلفية.

وقرر الإمام الشاطبي أن من مسالك المبتدعة اتباع المتشابه والانحراف عن المحكم الواضح, فقال في الاعتصام (٥٣/٢): "ومنها انحرافهم عن الأصول الواضحة إلى اتباع المتشابهات التي للعقول فيها مواقف، ...,, وقد علم العلماء أن كل دليل فيه اشتباه وإشكال ليس بدليل في الحقيقة، حتى يتبين معناه ويظهر المراد منه، ويشترط في ذلك أن لا يعارضه أصل قطعي، فإذا لم يظهر معناه لإجمال أو اشتراك، أو عارضه قطعي كظهور تشبيه, فليس بدليل؛ لأن حقيقة الدليل أن يكون ظاهرا في نفسه، ودالا على غيره، وإلا احتيج إلى دليل عليه، ...,, ولا يمكن أن تعارض الفروع الجزئية الأصول الكلية, ...,, ويتأول الجزئيات حتى ترجع إلى الكليات، فمن عكس الأمر حاول شططا، ودخل في حكم الذم؛ لأن متبع الشبهات مذموم، فكيف يعتد بالمتشابهات دليلا؟ أو يبنى عليها حكم من الأحكام؟ ...,, ومثاله في ملة الإسلام مذاهب الظاهرية في إثبات الجوارح للرب

المنزه عن النقائص, من العين واليد والرجل والوجه والمحسوسات والجهة وغير ذلك من الثابت للمحدثات".

وقد حاول بعضهم إسقاط وصف الظاهرية الذين ذمهم الإمام الشاطبي على الذين يشبهون صفات الله بأعضاء البشر, ومنهم الشيخ محمد رشيد رضا (١٢٨٢-١٣٥٤هـ), فقال - معلقا -: "إن كان يريد بالظاهرية المجسمة المشبهة الذين زعموا أن لله تعالى جوارح كأعضاء البشر، فهو مصيب، وإن أراد بهم أهل الأثر الذين أثبتوا له تعالى ما أثبته لنفسه على لسان رسوله ﷺ من العلو والصفات, المعبَّر عنها بأسماء الجوارح، مع تنزيهه عن مشابهة الخلق, فهو مخطئ؛ لأن هؤلاء هم أهل السنة، ومن عداهم المبتدعة؛ لمخالفتهم للسلف, ولا فرق بين أسماء الجوارح وأسماء المعاني؛ كالعلم والكلام، فإن علم الله ليس كعلم البشر، ويده التي أثبتها لنفسه ليست كيد الإنسان أيضا، وعقيدة التنزيه هي التي تنفي التشبيه".

ولكن بعض محققي كتاب الاعتصام استدرك على الشيخ محمد رشيد رضا, وقرروا أن الإمام الشاطبي كان يقصد - حسب وصفهم - أهل الأثر الذين أثبتوا صفات الله كما يليق بجلاله, وأنه مشى في هذا الباب على طريقة الأشاعرة, وأن قصده بالظاهرية يعلم من تتبع كلامه في الاعتصام والموافقات.

وعودة إلى كتاب الاعتصام, فقد وصف الإمام الشاطبي عددا كبيرا من المحدثات بأنها بدع مذمومة, ورغم موقفه المتشدد من المحدثات فإن موقفه من علم الكلام كان موقفا إيجابيا, فرأى أنه تقرير لأدلة الكتاب والسنة, فقال في الاعتصام (٤٨/١): "وكذلك أصول الدين، وهو علم الكلام، إنما حاصله تقرير لأدلة القرآن والسنة, أو ما ينشأ عنها في التوحيد وما يتعلق به, كما كان الفقه تقريرا لأدلتها في الفروع العبادية, فإن قيل: فإن تصنيفها على ذلك الوجه مخترع, فالجواب: أن له أصلا في الشرع، ففي الحديث ما يدل عليه، ولو سُلّم أنه ليس في ذلك دليل على الخصوص، فالشرع بجملته يدل على اعتباره، وهو مستمد

من قاعدة المصالح المرسلة، وسيأتي بسطها بحول الله, فعلى القول بإثباتها أصلا شرعيا لا إشكال في أن كل علم خادم للشريعة داخل تحت أدلته التي ليست بمأخوذة من جزء واحد، فليست ببدعة ألبتة", فقارنوا تقريره الرصين بمن يصف علم الكلام بأنه مأخوذ من فلاسفة اليونان.

وبهذا الجواب الذي قرره الإمام الشاطبي يجاب عمن ذم علم الكلام من أئمة السلف, وهو أن ذمهم يتوجه إلى توظيف علم الكلام لمخالفة أدلة القرآن والسنة بمحض التحكم العقلي, أما توظيفه لتقرير أدلة القرآن والسنة, فلا يشمله ذم السلف لعلم الكلام.

قال الإمام النووي في المجموع (٢٤/١): "باب أقسام العلم الشرعي, هي ثلاثة: الأول فرض العين, وهو تعلم المكلف ما لا يتأدى الواجب الذي تعيَّن عليه فعله إلا به, ككيفية الوضوء والصلاة ونحوهما, ...، وأما أصل واجب الإسلام وما يتعلق بالعقائد فيكفي فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله ﷺ, واعتقاده اعتقادا جازما سليما من كل شك, ولا يتعين على من حصل له هذا تعلُّمُ أدلة المتكلمين, هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف والفقهاء والمحققون من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم, فإن النبي ﷺ لم يطالب أحدا بشيء سوى ما ذكرناه, وكذلك الخلفاء الراشدون ومن سواهم من الصحابة فمن بعدهم من الصدر الأول, بل الصواب للعوام وجماهير المتفقهين والفقهاء الكف عن الخوض في دقائق الكلام؛ مخافة من اختلال يتطرق إلى عقائدهم, يصعب عليهم إخراجه, بل الصواب لهم الاقتصار على ما ذكرناه من الاكتفاء بالتصديق الجازم, ...، وقد بالغ إمامنا الشافعي رحمه الله تعالى في تحريم الاشتغال بعلم الكلام أشد مبالغة, وأطنب في تحريمه وتغليظ العقوبة لمتعاطيه, وتقبيح فعله, وتعظيم الإثم فيه, فقال: (لأن يلقى اللهَ العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام), وألفاظه بهذا المعنى كثيرة مشهورة, وقد صنف الغزالي رحمه الله في آخر أمره كتابه المشهور الذي سماه

(إلجام العوام عن علم الكلام), وذكر أن الناس كلهم عوام في هذا الفن من الفقهاء وغيرهم إلا الشاذ النادر الذي لا تكاد الأعصار تسمح بواحد منهم, والله أعلم, ولو تشكك والعياذ بالله في شيء من أصول العقائد, مما لا بد من اعتقاده, ولم يزُل شكُّه إلا بتعليم دليل من أدلة المتكلمين, وجب تعلم ذلك؛ لإزالة الشك وتحصيل ذلك الأصل".

وقال القاضي زكريا الأنصاري الشافعي (٨٢٣-٩٢٦هـ) في أسنى المطالب (٥١/٣): "(أو) أوصى (للعلماء أو لأهل العلم فأهل علوم الشرع من الفقه والتفسير والحديث) يصرف إليهم, ..., (لا المعربون والأدباء) والأطباء والمنجمون والمعبرون والحساب والمهندسون (ولا المتكلمون), ...؛ وذلك لاشتهار العرف في الثلاثة الأول دون غيرهم، نعم استدرك السبكي على ما ذكر في علم الكلام بأنه إن أريد به العلم بالله وصفاته وما يستحيل عليه؛ ليرد على المبتدعة, وليُميز بين الاعتقاد الصحيح والفاسد, فذاك من أجَل العلوم الشرعية، وقد جعلوه في كتاب السير من فروض الكفايات، وإن أريد به التوغل في شبهه والخوض فيه على طريق الفلسفة فلا، ولعله مراد الشافعي, ولهذا قال: (لأن يلقى العبد ربه بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بعلم الكلام".

وقال الخطيب الشربيني الشافعي (...-٩٧٧هـ) في مغني المحتاج (٩/٦): "وأما العلم المترجم بعلم الكلام فليس بفرض عين، وما كان الصحابة رضي الله تعالى عنهم يشتغلون به, قال الإمام - يقصد إمام الحرمين الجويني -: ولو كان الناس على ما كانوا عليه في صفوة الإسلام لما أوجبنا التشاغل به، وربما نهينا عنه، وأما الآن وقد ثارت البدعة, ولا سبيل إلى تركها تلتطم, فلا بد من إعداد ما يُدْعى به إلى المسلك الحق, وتُحَل به الشبهة, فصار الاشتغال بأدلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات، وما نص عليه الشافعي من تحريم الاشتغال به، وقال: لأن يلقى اللهَ العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من علم الكلام, محمول على التوغل فيه".

في اللقاء التالي إن شاء الله، سأبين السبب الذي دعا الأشاعرة - تبعا للسلف الصالح - إلى السكوت عن تفسير نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه، وتفويض معناها إلى الله عز وجل، فصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٦. نقض قاعدة "القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر"

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد ثبت في الكتاب والسنة عدة صفات لله ﷻ, وقد تلقاها الصحابة ﷺ بالتسليم والقبول, فلم يكونوا يسألون عن تفاصيلها, ولا يخوضون في لوازمها, وقالوا: "آمنا به كل من عند ربنا".

ثم ظهرت بعض الفرق التي أنكرت صفات الله ﷻ, وأبرز هذه الفرق فرقة الجهمية المنسوبة إلى جهم بن صفوان (...-١٢٨هـ), فأنكروا كل صفة لله يتصف بها المخلوق؛ ظنًّا منهم أن الاشتراك في ألفاظ الصفات بين الخالق والمخلوق يؤدي إلى التشبيه, فأنكروا أن يوصف الله بأنه حي عليم سميع بصير؛ لاتصاف بعض خلقه بها, وقبلوا أن يوصف الله بأنه قادر خالق موجد محي مميت؛ لانفراده سبحانه بهذه الصفات, أما انفراد الله بالخلق والإيجاد والإحياء والإماتة فواضح, وأما انفراده سبحانه بالقدرة مع أن الإنسان يوصف بالقدرة أيضا, فهذا لأن الجهمية ينفون قدرة الإنسان, ويعتقدون أنه مجبور في أفعاله, وليس له قدرة ولا استطاعة عليها, وإنما يتحرك كالريشة في الهواء.

قال الإمام عبدالقاهر البغدادي (...-٤٢٩هـ) في الفَرق بين الفِرق (١٩٩): "الجهمية أتباع جهم بن صفوان الذي قال بالإجبار, ..., وأنكر الاستطاعات كلها, ..., وقال: لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى, وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز, كما يقال: زالت الشمس ودارت الرحى, من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به, ..., وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد, وقال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره, كشيء موجود وحي وعالم ومريد ونحو ذلك, ووصفه بأنه قادر وموجد وفاعل وخالق ومحي ومميت؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده".

وقد تصدى علماء السلف الصالح لهذه الفرقة الجهمية بالرد والإنكار, بل إن بعض علماء السلف كفر الجهمية؛ لأن حقيقة عقيدتهم رد نصوص الكتاب والسنة بزعمهم أن الله لا يوصف بالحياة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام, بالإضافة إلى عقائد أخرى, كاعتقادهم أن الله في كل مكان, وأن الله لا يُرى يوم القيامة, إلى غير ذلك.

ولكن هذا السلف الصالح الذي رد على الجهمية بسبب إنكارهم لصفات الله ﷻ كان له موقف آخر تجاه مجموعة أخرى من الصفات أو الإضافات لله ﷻ, كالوجه والعين واليد والاستواء والنزول والمجيء والضحك وغيرها, فأثبتوا ألفاظها, واجتنبوا تفسيرها والخوض في معانيها, إلا ما ورد عن بعضهم بتفسير الاستواء بمعنى العلو والارتفاع مع التنزيه عن الحركة والانتقال, وإلا ما ورد عن بعضهم بتأويل الساق بالشدة.

وقد قدمنا في اللقاءين الحادي عشر والثاني عشر بعض النصوص لأئمة السلف في بيان موقفهم تجاه هذه المجموعة من الصفات أو الإضافات, كقول الإمام سفيان بن عيينة: "كل ما وصف الله تعالى من نفسه في كتابه, فتفسيره تلاوته, والسكوت عليه", وكقول الإمام القاسم بن سلام: "هذه الأحاديث: (ضحك ربنا ﷻ من قنوط عباده, وقرب غِيَره), و (الكرسي موضع القدمين), و (أن جهنم لا تمتلئ, فيضع ربك قدمه فيها), وأشباه هذه الأحاديث, فقال: هذه الأحاديث عندنا حق, يرويها الثقات بعضهم عن بعض, إلا أنا إذا سئلنا عن تفسيرها قلنا: ما أدركنا أحدا يفسر منها شيئا, ونحن لا نفسر منها شيئا, نصدق بها, ونسكت".

وكان السبب الذي دعاهم إلى التوقف في تفسير هذه المجموعة من الصفات أنه قد استقر عندهم أن الله ليس جسما؛ لأن حقيقة الجسم هي التركيب والأبعاد والحدود والجوارح, والله منزه عن كل ذلك؛ لقوله تعالى: "ليس

كمثله شيء وهو السميع البصير", فلو نطقوا بأي تفسير لها فإنهم سيقعون في التشبيه لا محالة.

وقد ذكر الإمام أبو الفضل التميمي في العقيدة برواية الإمام الخلال جملة اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل, وذكر منها: "وأنكر على من يقول بالجسم, وقال: إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة, وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف, والله تعالى خارج عن ذلك كله, فلم يجز أن يسمى جسما؛ لخروجه عن معنى الجسمية, ولم يجئ في الشريعة ذلك, فبطل".

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين (١٦٨/١) - عند ذكره أقوال الفرق في نسبة المكان لله -: "وقال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم, ولا يشبه الأشياء, وأنه على العرش كما قال ﷻ: (الرحمن على العرش استوى), ولا نقدم بين يدي الله في القول, بل نقول: استوى بلا كيف".

وقال أيضا في الإبانة (١٣٤): "معنى قوله تعالى: (بيديّ) إثبات يدين, ليستا جارحتين ولا قدرتين ولا نعمتين, لا يوصفان إلا بأن يقال: إنهما يدان ليستا كالأيدي، خارجتان عن سائر الوجوه الثلاثة التي سلفت".

وقال الإمام أبو المظفر الإسفراييني (...-٤٧١هـ) في التبصير في الدين (١٥٩) - وهو يلخص اعتقاد أهل السنة والجماعة -: "وأن تعلم أن القديم سبحانه ليس بجسم ولا جوهر؛ لأن الجسم يكون فيه التأليف, والجوهر يجوز فيه التأليف والاتصال, وكل ما كان له الاتصال, أو جاز عليه الاتصال, يكون له حد ونهاية, وقد دللنا على استحالة الحد والنهاية على الباري سبحانه وتعالى".

وقد قدمنا ما قرره الإمام الطحاوي في عقيدته التي نص في مقدمتها على أنها عقيدة الإمام أبي حنيفة وصاحبيه الإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن, قال فيها: "تعالى عن الحدود والغايات, والأركان والأعضاء والأدوات, لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات".

إن هذا الموقف الواعي من السلف الصالح يدل على تفريقهم بين نوعين من الصفات:

١. النوع الأول صفات كمال, ثابتة لله عقلا ونقلا, ويستحيل أن تنفى عن الإله, كالحياة والعلم والإرادة والقدرة, ولو لم يتصف الإله بها لكان متصفا بأضدادها من صفات النقص, فأثبت السلف الصالح صفات الكمال, وأثبتوا لها المعاني اللائقة بالله ﷻ, وفسروها بنتائجها وآثارها.

٢. والنوع الثاني صفات خبرية, يتوقف ثبوتها على ورودها في النصوص الشرعية, ولو لم ترد في النصوص لما أمكن إثباتها, كالوجه والعين واليد والاستواء والنزول والمجيء والضحك وغيرها, فأثبت السلف الصالح ألفاظها؛ لورودها في النصوص الشرعية, وأمسكوا عن تفسيرها والخوض في معانيها.

ثم ورثت طوائف أهل السنة والجماعة هذا التفريق بين الصفات, وهم الحنابلة والأشاعرة والماتريدية, وقد قدمنا في اللقاءين الثاني والثالث نصوص الحنابلة بهذا الخصوص.

وبهذا التفريق بين الصفات أو الإضافات انتقضت القاعدة التي تنص على أن "القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر", ليصح القول بأن بعض الصفات أو الإضافات هي من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله, فيلزم تفويض معانيها إليه سبحانه.

ولتوضيح مذهب الأشاعرة خصوصا, فإنهم لم يكتفوا بإثبات صفات الكمال التي اتفق العلماء كافة على إثباتها, ولم يخالف فيها إلا الجهمية ومن شابههم كالمعتزلة, بل إنهم وضعوا لها تعريفا؛ لكيلا تختلف العقول في تحديد معناها؛ لأن الناس ليسوا على درجة واحدة من العلم بالشريعة واللغة, فقد يسبق إلى عقول بعضهم معانٍ غير لائقة بالله ﷻ.

وقد قدمنا في اللقاءين التاسع والعاشر الخلاف بين علماء السلفية المعاصرة في معنى صفتي الاستواء والنزول؛ وذلك لأنهم لم يضعوا لهما تعريفا واضحا, يحسم الخلاف بينهم.

فاختلفوا في صفة الاستواء, هل يوصف الله بالجلوس والاستقرار؟ فأثبتهما بعضهم, وأنكرهما بعضهم, وتردد فيهما بعضهم, واختلفوا في صفة النزول, فمنهم من رأى الإمساك عن لوازمه كالحركة والانتقال وخلو العرش, ومنهم من قرر أن العرش لا يخلو منه, ومنهم من قرر أن الحركة والانتقال لا تنفى عنه, إلى غير ذلك من الآراء.

أما الأشاعرة فقد حرروا معاني هذه الصفات بما يثبت المعاني اللائقة بالله التي لا تشبيه فيها, وينفي ما عداها, فعلى سبيل المثال, عرف الأشاعرة صفة القدرة بأنها صفة أزلية قائمة بالله, يتأتى بها إيجاد الممكنات وإعدامها على وفق صفة الإرادة.

ومعنى التعريف أن القدرة ليست ذاتا قائمة بنفسها, وليست عرضا قابلا للتغير, بل هي صفة لمعنى قائم بالله منذ الأزل الذي لا أول له ولا آخر له, وأن هذه الصفة ينتج عنها إيجاد جميع المخلوقات وإعدامها, ويطلق على هذه المخلوقات ممكن الوجود أو جائز الوجود.

فلا تتعلق صفة القدرة بواجب الوجود, وهو الله ﷻ, فلا يصح أن يقال: إن الله أوجد نفسه بقدرته, ولا يصح أن يقال: إن الله قادر على أن يفني ذاته, ولا تتعلق صفة القدرة بمستحيل الوجود, كالصاحبة والولد والشريك لله, فلا يصح أن يسأل: هل يقدر الله أن يخلق إلها آخر؟ ولا يصح أن يسأل: هل يقدر الله أن يتخذ ولدا؟ ولا يصح أن يسأل: هل يقدر الله أن يأكل أو ينام؟

والمخلوقات التي تتعلق بها صفة القدرة, فيخلقها الله ويعدمها, تشمل كل شيء, فتشمل الأجسام والصفات والأعراض والأفعال والأفكار والمشاعر؛

وذلك لقول الله ﷻ: "إن الله على كل شيء قدير" ونظائرها, وقوله تعالى: "الله خالق كل شيء" ونظائرها, وقوله تعالى: "والله خلقكم وما تعملون".

ومعنى أن الإيجاد والإعدام للمكنات الذي يتأتى بصفة القدرة يكون على وفق صفة الإرادة, أي أن الله أراد في الأزل الذي لا أول له أن يخلق ويعدم ما شاء من مخلوقاته, فخلقها وأعدمها بقدرته وفق إرادته سبحانه.

ومما يجب ملاحظته في هذا التعريف أنه يعرّف الصفة بآثارها ونتائجها, وليس بماهيتها وحقيقتها؛ لأنه لا يمكن لمخلوق أن يعرف ماهية الصفة وحقيقتها؛ لأن الله تبارك وتعالى (ليس كمثله شيء), فلم يبق إلا تعريفها بآثارها ونتائجها.

ومن هنا صح أن يقال: لله قدرة لا كقدرتنا؛ لأن النفي يتوجه إلى المشابهة بين قدرة الخالق والمخلوق في الماهية والحقيقة, وأما الإثبات فينصرف إلى الآثار والنتائج.

وعندما أراد الأشاعرة أن يسيروا على نفس المنهج في التعامل مع الصفات الموهمة للتشبيه, وجدوا أن السلف الصالح أمسكوا عن تفسيرها, بل وحذروا من الخوض في معانيها؛ وذلك لأنهم نفوا أن يكون الله جسما, وأن تكون هذه الصفات جارحة أو أعضاء, وأن يحل في شيء من مخلوقاته, إلى غير ذلك, فاتبعوا السلف الصالح, فأثبتوا ألفاظ هذه الصفات, وفوضوا معناها إلى الله, ولجؤوا إلى التأويل عند الحاجة كما قدمنا في لقاءات سابقة.

على أنه يجب التفريق بين نوعين من أنواع الصفات الموهمة للتشبيه:

١. النوع الأول صفات لها آثار ونتائج, كالنزول مثلا, فإنه يمكن أن نطبق عليه ما سبق ذكره في صفة القدرة, فإن المسلمين كافة أجمعوا على أن الله لا يحل في مخلوقاته, فيستحيل أن يكون النزول إلى السماء الدنيا يعني أن يكون الله - تعالى وتقدس - محصورا بين السماء الثانية والسماء الدنيا, وبالتالي فإنه لا يمكن تعريف صفة النزول على ظاهره المتبادر في اللغة العربية.

فلم يبق إلا تعريف صفة النزول بآثارها ونتائجها, وهي اختصاص هذا الوقت المبارك بالمغفرة وإجابة الدعاء, فمن سلك مسلك التفويض من الأشاعرة قال: النزول صفة فعل لله, وله معنى لائق به سبحانه, لا نفسره, ولا نخوض في معناه, ومن آثاره ونتائجه رجاء المغفرة وإجابة الدعاء, ومن سلك مسلك التأويل من الأشاعرة قال: معنى النزول هو إقبال الله على عباده بالمغفرة وإجابة الدعاء أو غير ذلك من التأويلات القريبة.

٢. والنوع الثاني صفات ليس لها في حدود علمنا القاصر آثار ونتائج, كصفة الساق مثلا, وإنما هي في حدود معرفتنا ومشاهداتنا تطلق على أعيان, فلا يمكننا تعريف هذه الصفة على ظاهرها المتبادر في اللغة العربية, ولا نعرف لها في حدود علمنا القاصر آثار ونتائج, وقد أثبتها الله لنفسه, فمن سلك مسلك التفويض من الأشاعرة قال: للساق معنى لائق بالله, لا نفسره, ولا نخوض في معناه, بل نفوض معناه إلى الله, ومن سلك مسلك التأويل من الأشاعرة قال: معنى الساق الكرب والشدة, وهكذا.

وبهذا يتبين أن القاعدة التي تنص على أن "القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر" غير صحيح, فإنها - وإن كانت تشترك في استحالة تعريفها بماهياتها وحقائقها - فإن بعضها يمكننا تعريفه بآثاره ونتائجه, وبعضها الآخر نفوض معناه إلى الله وحده.

في اللقاء التالي إن شاء الله سنناقش قاعدة أخرى من القواعد التي جانبها الصواب؛ بسبب الجهل بعقيدة الأشاعرة, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٧. نقض قاعدة "يلزمكم فيما أثبتم من الصفات نظيره فيما نفيتم"

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد ناقشنا في اللقاء السابق قاعدة مغلوطة, تنص على أن "القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر", ليصح القول بأن بعض الصفات أو الإضافات هي من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله, فيلزم تفويض معانيها إليه.

وقد بينا أن الصفات الإلهية تنقسم إلى نوعين:

١. الأول صفات كمال, ثابتة لله عقلا ونقلا, كالحياة والعلم والإرادة والقدرة, فأثبتها الأشاعرة, وأثبتوا لها المعاني اللائقة بالله ﷻ, وفسروها بنتائجها وآثارها.

٢. والثاني صفات خبرية, كالوجه والاستواء والضحك, فأثبت الأشاعرة ألفاظها, وأمسكوا عن تفسيرها, وفوضوا معانيها إلى الله؛ لأنها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه.

وقد بينا أن الأشاعرة لم يكتفوا بإثبات صفات الكمال, بل حرروا معانيها اللائقة بالله ﷻ, وضربنا على هذا مثالا بصفة القدرة, وقد عرفها الأشاعرة بأنها صفة أزلية قائمة بالله, يتأتى بها إيجاد الممكنات وإعدامها على وفق صفة الإرادة, وقد شرحنا معنى التعريف.

وأما الصفات الخبرية الموهمة للتشبيه فقد أثبت مفوضة الأشاعرة ألفاظها, فأثبتوا لله وجها وعينا ويدا وغيرها, واعتقدوا أن لها معاني لائقة بالله, وفوضوا العلم بها إليه, ونفوا عنه الجسمية والجارحة والأعضاء والتركيب.

وأثبت مفوضة الأشاعرة أن الله استوى على العرش, وأنه ينزل إلى السماء الدنيا آخر الليل, وما أشبهها, واعتقدوا أن لها معاني لائقة بالله, وفوضوا العلم بها إليه, ونفوا عنه المكان والحركة والتحيز والجهة.

وأثبت مفوضة الأشاعرة أن الله يرضى ويغضب ويضحك وما أشبهها, واعتقدوا أن لها معاني لائقة بالله, وفوضوا العلم بها إليه, ونفوا عنه الانفعال والتغير والتبدل.

وأما مؤولة الأشاعرة فقد صرفوا المعاني الظاهرة لنصوص الصفات إلى معانٍ أخرى حسب ما تقتضيه معاني اللغة العربية, وقد أجازوه؛ للرد على المبتدعة, أو كعلاج لداء التشبيه, أو عندما تكون قرينة التأويل ظاهرة.

وقد أثار علماء السلفية المعاصرة شبهة تتعلق بتفريق الأشاعرة بين هذين النوعين من الصفات, وحاصل الشبهة - كما يقررون - أن الأشاعرة نفوا بعض الصفات؛ لأنها تقتضي مشابهة بين الله ﷻ وبين خلقه, كالوجه والعين واليد والأصابع والساق, والاستواء والنزول والمجيء والهرولة, والرضا والغضب والضحك والعجب والملل, وأثبتوا بعض الصفات, كالحياة والعلم والإرادة والقدرة والكلام والسمع والبصر, فيلزمهم فيما أثبتوه من الصفات نفس اللوازم التي دفعتهم إلى نفي الصفات الأخرى.

قال الشيخ محمد بن عثيمين في تقريب التدمرية (٢٦): "إذا صرفوا - أي الأشاعرة - النصوص عن ظاهرها إلى معنى زعموا أن العقل يوجبه، فإنه يلزمهم في هذا المعنى نظير ما يلزمهم في المعنى الذي نفوه, ..., إذا قالوا: المراد بمحبة الله تعالى إرادة ثواب المحبوب ...., دون حقيقة المحبة؛ لأن إثبات حقيقة المحبة يستلزم التشبيه, فنقول لهم: إذا فسرتم المحبة بالإرادة لزمكم في إثبات الإرادة نظير ما يلزمكم في إثبات المحبة؛ لأن للمخلوق إرادة، فإثبات الإرادة لله تعالى يستلزم التشبيه على قاعدتكم".

وللرد على هذه الشبهة لا يسعنا إلا أن نصرح بأن علماء السلفية لم يستوعبوا مذهب الأشاعرة, ولم يفهموه حق المعرفة, فأثاروا تلك الشبهة, زاعمين أن الأشاعرة نفوا بعض الصفات, وأثبتوا بعضها, فوقعوا في التناقض.

والشبهة التي أثارها الشيخ محمد بن عثيمين لا يصح أن يتهم بها الأشاعرة؛ لأنهم لا يصرفون معنى الصفة عن ظاهرها لمجرد اشتراكها في الاسم مع صفات المخلوقين, وإنما يصح أن يتهم بها الجهمية؛ لأنهم هم الذين ينفون أي صفة لله؛ لمجرد اشتراكها في الاسم مع صفات المخلوقين؛ ظنًّا منهم أن الاشتراك في ألفاظ الصفات بين الخالق والمخلوق يؤدي إلى التشبيه, فأنكروا أن يوصف الله بأنه حي عليم سميع بصير؛ لاتصاف بعض خلقه بها, وقبِلوا أن يوصف الله بأنه خالق محي مميت؛ لانفراده سبحانه بهذه الصفات, وقد تقدم الحديث عن الجهمية في اللقاء السابق.

أما الأشاعرة فلم ينفوا أي صفة من صفات الله ﷻ, وإنما سلكوا في الصفات الموهمة للتشبيه مسلكين: التفويض أو التأويل, وقد تقدم توضيحهما في اللقاء الأول, وبيَّنّا في اللقاءين الحادي عشر والثاني عشر ورودهما عن السلف الصالح.

أما النوع الآخر من الصفات فقد أثبتها الأشاعرة, ووضعوا لها تعريفات دقيقة, ينتفي بها أي مشابهة بين الله وخلقه, ففسروها بآثارها ونتائجها؛ لاستحالة تعريفها بماهيتها وحقيقتها.

ولمزيد من التوضيح فإننا سنناقش في هذا اللقاء صفة الإرادة تحديدا؛ لأنها جاءت في سياق اعتراض الشيخ محمد بن عثيمين على طريقة الأشاعرة في التعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه.

والإرادة - كما عرفها الأشاعرة - صفة أزلية قائمة بالله, يتأتى بها تخصيص الممكنات ببعض ما يجوز عليها على وفق صفة العلم.

ومعنى التعريف أن الإرادة ليست ذاتا قائمة بنفسها, وليست عرضا قابلا للتغير, بل هي صفة لمعنى قائم بالله منذ الأزل الذي لا أول له ولا آخر له, وأن هذه الصفة ينتج عنها تحديد ما يجوز على المخلوقات من الخصائص, كتحديد صفاتها وزمانها ومكانها ومقاديرها.

فلا تتعلق صفة الإرادة بواجب الوجود, وهو الله ﷻ, فلا يصح أن يقال: إن الله أراد أن يوجِد نفسه, ولا يصح أن يقال: إن الله أراد أن يكون قديرا سميعا بصيرا, وهكذا سائر صفاته العلية؛ لأن الإرادة لو تعلقت بصفات الله لكانت صفات الله جائزة الوجود, فتكون قابلة للوجود والعدم.

ولا تتعلق صفة الإرادة بمستحيل الوجود, كالولد والصاحبة والشريك, فلا يصح أن يقال: إن الله أراد ألا يكون له ولد؛ لأنه قد يُفهم أن الله لو أراد أن يكون له ولد لكان له, قال الله ﷻ: "وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا", وهكذا سائر مستحيلات الوجود.

ومعنى أن تخصيص الممكنات ببعض ما يجوز عليها يكون على وفق صفة العلم أي أن الله سبق في علمه الأزلي ما ستكون عليه مخلوقاته من الخصائص, فأراد خصائصها وفق ما في علمه سبحانه.

ومما يجب ملاحظته في هذا التعريف أنه يعرّف الصفة بآثارها ونتائجها, وليس بماهيتها وحقيقتها؛ لأنه لا يمكن لمخلوق أن يعرف ماهية الصفة وحقيقتها؛ لأن الله تبارك وتعالى (ليس كمثله شيء), فلم يبق إلا تعريفها بآثارها ونتائجها.

ومن هنا صح أن يقال: لله إرادة لا كإرادتنا؛ لأن النفي يتوجه إلى المشابهة بين إرادة الخالق والمخلوق في الماهية والحقيقة, وأما الإثبات فينصرف إلى الآثار والنتائج.

وبهذا التعريف الدقيق لصفة الإرادة انتفت اللوازم التي توهمتها السلفية فيما أثبته الأشاعرة من الصفات, ذلك أن إرادة الإنسان لشيء ما تعني ميلان قلبه إليه, وتوجه رغبته فيه, فيسعى في تحقيقه والحصول عليه.

أما إرادة الله ﷻ فيستحيل تعريفها بماهيتها وحقيقتها؛ إذا هي ليست ميلا أو رغبة, وإنما يتم تعريفها بآثارها ونتائجها, وهي تحديد الخصائص التي

يمكن أن تكون عليها المخلوقات, كتحديد صفاتها وزمانها ومكانها ومقاديرها, فأراد الله كل شيء في ملكه, قال تبارك وتعالى: "إن ربك فعال لما يريد".

ولو أن الأشاعرة أثبتوا صفة الإرادة بدون تعريفها هذا التعريف الدقيق لربما كان لشبهة السلفية وجه؛ إذ قد يدعي السلفي أن الأشعري فوض صفة الوجه - مثلا -؛ لأن إثباتها يؤدي إلى التشبيه, وهو العضو والجارحة, فلما أثبت الأشعري صفة الإرادة وقع في التشبيه الذي فرّ منه؛ لأن الإرادة هي ميلان القلب.

ولكن الأشاعرة قطعوا الطريق على هذه الشبهة, فوضعوا تعريفا دقيقا لصفة الإرادة, ينتفي به أي مشابهة بين الله وخلقه, وهكذا فعلوا في سائر الصفات التي أثبتوها.

فعرفوا صفة العلم بأنها صفة أزلية قائمة بالله, يتأتى بها انكشاف كل شيء لله في الأزل, شاملا واجب الوجود وجائز الوجود ومستحيل الوجود, من غير سبق خفاء.

وعرفوا صفة السمع بأنها صفة أزلية قائمة بالله, يتأتى بها انكشاف الموجودات أو المسموعات لله, انكشافا مغايرا لانكشاف العلم.

وعرفوا صفة البصر بأنها صفة أزلية قائمة بالله, يتأتى بها انكشاف الموجودات أو المبصرات لله, انكشافا مغايرا لانكشاف العلم.

وعرفوا صفة الحياة بأنها صفة أزلية قائمة بالله, تقتضي صحة الاتصاف بالصفات الواجبة لله, كالعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر.

واستكمالا لما سبق تقريره في صفة الإرادة, فإن الأشاعرة لم ينفوا محبة الله لمن شاء من عباده, وإنما فسروها بآثارها ونتائجها, فقال بعضهم: محبة الله تعني إرادة الله إكرامهم والإنعام عليهم, فجعلوا المحبة صفة ذات, وقال بعضهم: بل هي إكرامهم والإنعام عليهم, فجعلوا المحبة صفة فعل.

وكان الذي دعا الأشاعرة إلى هذا التفسير أن المحبة تعني ميلا قلبيا للمحبوب مقرونا بإكرامه والإنعام عليه, فلما كان الميل محالا على الله فسروا المحبة بالإكرام والإنعام أو بإرادة ذلك.

ولو وجهنا سؤالا لعلماء السلفية - فضلا عن عامتهم - عن معنى اتصاف الله ﷻ بالمحبة لما أفصحوا عن أي معنى إلا يقولوا: المحبة هي المحبة, أي كأنهم يقولون:

كأننـــــا والمــــــاءُ مــــن حولنــــا قــــومٌ جلــــوس حــــولهم مــــاء

إذا تقرر هذا علمنا أن القاعدة التي تنص على أنه "يلزم الأشاعرة فيما أثبتوه من الصفات نظيره فيما نفوه من الصفات" قاعدة مغلوطة؛ لأن الأشاعرة لا تلزمهم أي لوازم فيما أثبتوه من الصفات؛ لأنهم فسروها بآثارها ونتائجها, ولم يفسروها بماهيتها وحقائقها.

ثم إن الأشاعرة لم ينفوا أي صفة من الصفات الموهمة للتشبيه, بل أثبتوها, ثم فوضوا معناها إلى الله؛ لأنها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله الذي (ليس كمثله شيء), أو أولوها وفق قواعد اللغة العربية.

وهنا تنتهي هذه السلسلة, فصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه, أما بعد,

فقد اقتصرت في هذه السلسلة على قضية واحدة, وهي طريقة التعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه؛ لأنها أم مسائل الخلاف بين الأشاعرة من جهة والسلفية من جهة أخرى, وربما يكون عنصر المفاجأة فيها للأشعري والسلفي هو مذهب الحنابلة.

أما الأشعري فربما كان يظن أن مذهب الحنابلة يطابق مذهب السلفية في هذه المسألة, فإذا به يرى أن مذهب الحنابلة أقرب إلى مذهبه منه إلى مذهب السلفية, وأما السلفي فربما كان يظن أنه يسير على طريقة الحنابلة, فإذا به يرى أنه يسير على طريقة ابن تيمية.

ومما أضافته هذه السلسلة أنها:

١. اقترحتْ طريقة مثلى للتعامل مع نصوص الصفات الإلهية الموهمة للتشبيه.
٢. وأوضحتْ عقيدة بعض العلماء الذين كانت السلفية تزعم موافقتهم لهم.
٣. ونقضتْ قواعد كانت السلفية تزعم أنها قواعد محكمة في تقرير عقيدتهم.
٤. وأظهرتْ شيئا من الخلاف الواقع بين علماء السلفية في تقرير بعض المسائل.

وفي الختام, أسأل الله أن تصفو نفوسنا, وتسلم صدورنا, وتجتمع كلمتنا, وتحسن ظنونا, ونكون عباد الله إخوانا, "إنما المؤمنون إخوة", والله من وراء القصد, وصلى الله وسلم على رسول الله, وعلى آله وصحبه ومن والاه, والحمد لله في بدء الأمر ومنتهاه.

الفهرس





المؤلف في سطور :

عبدالإله بن حسين بن محمد العرفج .

الأحساء / المملكة العربية السعودية .

منتجات شرعية وتاريخية وثقافية :

- مفهوم البدعة وأثره في اضطراب الفتاوى المعاصرة (كتاب)
- المناهج الفقهية المعاصرة : عرض و تحليل (كتاب)
- أضواء على الحياة العلمية في الأحساء (كتاب)
- الانتصار للإمام النووي ومنهجه العقدي (كتاب)
- الشيخ أحمد الدوغان : مجدد المدرسة الشافعية (كتاب)
- البينات في دروس رمضان وعشر ذي الحجة (كتاب)
- الأربعون الرمضانية (كتاب)
- ليتفقهوا في الدين (كتاب)
- ليلة النصف من شعبان (كتيب)
- آداب المجالس (كتيب)
- كرامة في الاستغناء عن الطعام والشراب (كتيب)
- نبذة مختصرة عن الشافعية في الأحساء (كتيب)
- التيسير في الشريعة الإسلامية (كتيب)
- لمحات من الحياة العلمية في الأحساء من 1000 هـ إلى 1300 هـ من خلال الوثائق المحلية (بحث)
- المدارس الشرعية الأحسائية وأثرها على الحركة العلمية في الخليج العربي (بحث)
- المدارس الفقهية: تنوع وتكامل - الأحساء نموذجا (بحث)
- الضوابط الشرعية في التعاملات الإلكترونية (بحث)



ISBN 978-603-04-9614-3



الردمك : 3 - 9614 - 04 - 603 - 978